

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تشكيل وتوجيه
التمية الريفية في الريف الفلسطيني
حالة دراسية - قرية بيت ايبا

إعداد
باسم عيسى عبد الرحمن ظاهر

إشراف
الدكتور خالد قمحية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في هندسة العمارة بكلية الدراسات
العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2009م

تشكيل وتوجيه
التممية الريفية في الريف الفلسطيني
حاله دراسية - قرية بيت ايبا

إعداد
باسم عيسى عبد الرحمن ظاهر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2009/10/4 وأجيزت.

<u>التوقيع</u>		<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>
.....	رئيساً	د. خالد قمحية
.....	ممتحناً خارجياً	د. معين القاسم
.....	ممتحناً داخلياً	د. هيثم الرطروط

إهداء

إلى روح والدي ووالدتي

إلى زوجتي وولدي الحبيب

إلى أصدقائي

إلى كل من ساهم بوصولي إلى هذه الدرجة الأكاديمية

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله...

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وقّني وهداني وأعانني لإنهاء هذا البحث ...
وكل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف د. خالد قمحية لرعايته وتوجيهاته لإنجاز هذا البحث.
كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى عضوي لجنة مناقشة هذا البحث الدكتور معين القاسم والدكتور
هيثم الرطروط.

وأتقدم بالشكر والعرفان لكل الجهات الرسمية والأهلية وأصحاب المهن والحرف وكافة
الذين تعاونوا مع الباحث في توفير البيانات والمعلومات الضرورية لإتمام هذا البحث، وأخصّ
بالشكر زملائي أعضاء مجلس بيت ايبا القرويّ وكافة موظّفيه.

والحمد لله ربّ العالمين

"إقرار"

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تشكيل وتوجيه

التنمية الريفية في الريف الفلسطيني

حالة دراسية - قرية بيت ايبا

Forming and Orienting the Rural Development in the Palestinian Villages Case Study- Beit Iba Village

أقرّ بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنّما هو نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككلّ أو أيّ جزء منها، لم تُقدّم من قبل لنيل أيّة درجة أو لقب علميّ أو بحثيّ لدى أيّة مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب:

Signature: -----

التوقيع

Date:

التاريخ:

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة المخطّطات
ك	قائمة الصور
ل	الملخص
1	الفصل الأول.....
1	1-1 مقدّمة
2	2-1 المسوّغات والمشكلات
3	3-1 أهميّة الدراسة
3	4-1 منهجية البحث
5	الفصل الثاني: التنمية الريفية.....
5	1-2 المقصود بالتنمية الريفية في هذه الدراسة
7	2-2 أهمية التنمية الريفية في فلسطين
8	3-2 أشكال التنمية الريفية
9	1-3-2 التنمية البيئية والتخطيط البيئي
12	2-3-2 التنمية العمرانية في الريف الفلسطينيّ
15	1-2-3-2 تحولات التشكيل والنسيج العمرانيّ
18	2-2-3-2 تحديث المسكن والطابع المعماريّ
18	3-3-2 التنمية الاقتصادية
25	4-3-2 التنمية المؤسسية
29	4-2 توجّهات التنمية في فلسطين
30	1-4-2 التنمية المستحيلة
31	2-4-2 التنمية من أجل الصمود والمقاومة والبناء
33	3-4-2 التنمية المقيدة إلى محاولات التنمية المستدامة

الصفحة	الموضوع
37	الفصل الثالث: قرية بيت ايبا كحالة دراسية.....
37	1-3 أسباب الدراسة
38	2-3 أهداف الدراسة
38	3-3 تعريف بمنطقة الدراسة
39	4-3 نشأة القرية
40	5-3 الخصائص الطبوغرافية لقرية بيت ايبا
44	6-3 أنماط التنمية في القرية
44	1-6-3 نمط التنمية (التقليدية القديمة)
45	1-1-6-3 استعمالات الأرض في هذه الفترة
46	2-1-6-3 مواصفات البيت الريفي في تلك الفترة
49	2-6-3 نمط التنمية الحديث
51	1-2-6-3 التحوّلات العمرانية في هذه الفترة
53	2-2-6-3 برامج التنمية الحكومية في هذه الفترة
56	3-6-3 نمط التنمية المعاصر 1967-2009
57	1-3-6-3 التنمية على المستوى الاقتصادي
57	2-3-6-3 التنمية على المستوى الاجتماعي
60	3-3-6-3 التنمية على المستوى العمراني
61	4-3-6-3 المشاريع التنموية في هذه الفترة
63	7-3 أثر العامل الطبوغرافي خلال هذه الفترة على التنمية العمرانية الريفية
70	8-3 وضع القرية الإداري بعد اتفاقيات أوسلو
79	9-3 التطور التقني والتنمية الريفية في هذه الفترة
81	10-3 التطور التقني وانعكاساته البيئية على القرية
87	11-3 الحفاظ على مركز القرية القديم وإعادة تأهيله كمساهمة في تنمية القرية
100	الفصل الرابع.....الحالية والمؤشرات.....
100	1-4 التنمية السلبية في القرية
101	2-4 التحضّر السريع وانعكاساته على القرية
107	3-4 مشاكل القرية الحالية والمؤشرات والأهداف

الصفحة	الموضوع
122	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....
130	المراجع
b	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
20	استهلاك المياه بالضفة الغربية بمليون المتر المكعب، 1990-1968	1
20	استهلاك المياه بالضفة الغربية بمليون المتر المكعب، 2006	2
29	أنواع الترخيص وجهات الترخيص	3
68	المساحات البور وغير المستغلة في القرية	4
75	توزيع الأنشطة الصناعية في مناطق القرية المختلفة	5
87	مدى استخدامات مباني مركز القرية	6
89	أنواع الاستخدامات في مركز القرية	7
90	الحالة الإنشائية للمباني القديمة بمركز القرية	8
91	تصنيف المباني حسب عدد الطوابق	9
91	تصنيف المباني حسب شكل السقف	10
91	تصنيف المباني حسب شكل السطح	11
103	عدد سكان القرية والأسر، ومتوسط حجم الأسرة، والمباني والمنشآت	12
108	وضع القرية الحالي ومشاكلها المختلفة، والمؤشرات على هذه المشاكل، وعلاقة العامل الطبوغرافي بذلك	13

قائمة المخططات

الصفحة	المحتوى	الرقم
41	مخطّط الأودية الجارية والموسميّة في القرية	1
42	مخطّط خطوط الكنتور في القرية	2
43	السفوح الغربيّة والشرقيّة لمركز القرية القديم	3
49	حالة مباني مركز القرية القديم	4
51	مواصفات المباني التي ظهرت بعد النمط التقليديّ القديم	5
52	المخطّط الكنتوريّ للقرية	6
59	توزيع النشاطات الصناعيّة في القرية	7
60	اتّجاهات النموّ والتوسع العمرانيّ في القرية	8
62	مخطّط الطرق في مخطّطات التسوية في القرية	9
64	مخطّط أحياء القرية المختلفة	10
67	مخطّط الغطاء النباتيّ وعمق التربة وخصوبتها في القرية	11
70	مخطّط المناطق المعزولة	12
71	مخطّط التقسيمات الإداريّة لأراضي القرية بعد اتفاقيّات أوصلو	13
78	المخطّط الهيكليّ المقترح للقرية	14
98	مخطّط تقريبيّ لإحدى أحواش القرية	15

قائمة الصور

الرقم	المحتوى	الصفحة
*	اتجاهات تسرب المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى داخل الخطّ الأخضر بسبب العامل الطبوغرافي.	23
1	صورة تبيّن موقع قرية بيت ايبا ضمن محافظة نابلس.	39
2	صورة تبيّن موقع القرية على المنحدرات.	53
3	صورة تبيّن آثار مشروع ما عرف بالنقطة الرابعة لاستصلاح الأراضي.	54
4	صورة توضّح استنزاف الأرض الزراعيّة لإقامة المباني المنتشرة هنا وهناك.	74
5	صورة الأضرار البيئيّة الناجمة عن الكسّارات والمنطقة الصناعيّة.	81
6	مواقع أودية تم ردمها والتعدّي على مجاريها.	83
7	الكحلة بالإسمنت الأسود والرمل.	94
8	إحدى منازل القرية التي حالتها الإنشائيّة جيّدة وبحاجة لتدخّل سريع.	95
9	صورة تبيّن مدى الدمار الحاصل لمباني القرية القديمة.	95
10	صورة لإحدى الأحواش المتهاكّة بالقرية.	96

تشكيل وتوجيه
التنمية الريفية في الريف الفلسطيني
حالة دراسية - قرية بيت ايبا
إعداد
باسم عيسى عبد الرحمن ظاهر
إشراف
الدكتور خالد قمحية

الملخص

أجريت هذه الدراسة حول تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الريفية في الريف الفلسطيني حيث تم التركيز على قرية بيت ايبا كحالة دراسية.

تناولت الدراسة مفهوم التنمية الريفية، والمقصود منها وأشكالها، وتوجهات التنمية في فلسطين، والتحوّلات التي طرأت على المجتمع والنسيج الريفي في جميع المجالات العمرانية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث بيّنت الدراسة أنه بالرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي كان وما زال يشكل العقبة الرئيسة أمام عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الريف الفلسطيني، إلا أن هناك عقبات أخرى يتحمل مسؤوليتها المواطن وأصحاب المهن، والمسئولون في مختلف المجالات، وغياب التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المختلفة، وخاصة في مجال المتابعة، وسوء الإدارة، وعدم نجاعة بعض القوانين إمّا باحتواء التطور التقني السريع أو بوقف التجاوزات المختلفة في مختلف المجالات البيئية والتنظيمية والإدارية.

وقد ركزت الدراسة على قرية بيت ايبا كحالة دراسية من حيث أهميتها والتعريف بها وبخصائصها الطبوغرافية وأنماط التنمية التي مرت بها وتعايشت معها ابتداء من التقليدي القديم، فالحديث وانتهاء بالمعاصر، وتناولت خصائص كل نمط والتغيرات التي طرأت على بنية القرية وهيكليتها، والعوامل التي أثرت على التنمية في كل مرحلة من هذه المراحل سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية وبيئية وطبيعية، ودرست التحوّلات العمرانية التي شهدتها كل مرحلة وما نجم عن ذلك من مشاكل بيئية وعمرانية واجتماعية. حيث توصلت الدراسة إلى أنه بالتخطيط

السليم وتبني سياسات تنموية على المستوى المحلي والإقليمي، ومتابعة تنفيذ الخطط المختلفة ومراقبة النتائج، كفيلة بالخروج من المأزق الحالي، وترى الدراسة أنّ عملية التحضر السريع وما أسفرت عنه من تنمية سلبية ومشاكل بيئية واجتماعية وخدمائية، وطمس لمعالم القرية التقليدية التي أثرت سلبا على القرية، يمكن الحد منها بالتحضير لاحتواء هذا التطور بوضع الخطط التنموية التي تنهض بالريف الفلسطيني في مختلف المجالات الاجتماعية , والاقتصادية , والبيئية والعمرانية وتوعية سكان الريف للمساهمة في ذلك من أجل التعرف أكثر على المشاكل التي تواجهها البيئة الريفية ومؤشرات هذه المشاكل وقيمتها ونسبها والأهداف المستقبلية لها.

الفصل الأول

1-1 المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ودورها في تشكيل أنماط التنمية الريفية وتوجيهها في الريف الفلسطيني، وسيتم دراسة قرية بيت ايبا كمثال حي على ذلك، فمن خلال التعرف على العوامل التي حدّدت اتجاهات النمو الريفي والحضري للقرى والمدن، وبالتالي عملت على تشكيل مورفولوجيتها، وكان لها الدور الكبير في توجيه نمط بناء المساكن في القرى والمدن الفلسطينية، من حيث الحجم وأسلوب البناء والمادة المستخدمة في البناء والتوزيع الجغرافي للمباني، وأثرت بشكل فعّال في اتجاه طرق المواصلات وامتدادها، وأسهمت في تداخل واختلاط أنماط استخدام الأرض في هذه المناطق، وعملت بشكل مباشر على زيادة أو تقليل كلفة تقديم الخدمات المختلفة للسكان.

وترى هذه الدراسة أن القيام بإجراءات أفضل لتنظيم الأرض داخل حدود القرية الإدارية، وتوجيه العمران والنشاطات الأخرى فيها، وكذلك إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن توحيد المشهد الريفي والحضري على حد سواء للقرية يتم من خلال تطبيق معايير هندسية معيّنة قد تكون كافية بالحدّ من دور العامل الطبغرافي، وتأثيره في تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الريفية والحضرية في القرية الفلسطينية، والتغلب على جميع السلبيات الناجمة عن ذلك.

لقد تغيرت القرية الفلسطينية منذ مراحل النمو الأولى من بداية تطبيق قانون التنظيم والبناء الأردني رقم 29 لعام 1955م وما تبعه من تعديلات مثل قانون التنظيم والبناء الأردني رقم 79 لعام 1966م وحتى يومنا هذا، وما زالت معالمها تلمس شيئاً فشيئاً، إلا أنّ هذا التغير ارتبط بدرجة كبيرة بالقوى والمتغيرات التي سادت كل مرحلة من مراحل التحول والتغير، ولكن هل كان لذلك التحول مردوده الإيجابي على البيئة الطبيعية والعمرانية والسمات الثقافية والاجتماعية في القرية الفلسطينية؟ أم أنه يحمل بين طياته إهداراً للموارد الطبيعية والعمرانية والبشرية؟ وهل تلك التغيرات ناتجة أيضاً عن تأثير الاتجاهات الإقليمية والمتغيرات العالمية؟

وهل انتهى التناقض الذي كان سائدا بين المناطق الحضرية والريفية وأحلّ محلّه صياغة جديدة وشكلا جديدا يختلف في الخصائص العمرانية والثقافية لكلّ منهما.

1-2 المسوّغات والمشكلات والأهداف:

تلعب الخصائص الموقعية والموضعية للمدن والقرى مجتمعة أو منفردة دوراً كبيراً في التأثير على شكلها، واتجاهات نموّها الحضري والريفي من ناحية، ومدى سهولة وانخفاض تكاليف تقديم الخدمات للسكان في المستقر الريفي والحضري من ناحية أخرى، ويعود سبب اختيار قرية بيت ايبا للدراسة إلى تعدد أنماط التنمية الحضرية والريفية، والمشكلات الحضرية والريفية فيها وخاصة في العقدين الأخيرين بعد توسع ونمو القرية عمرانيا واستنزاف الأرض الزراعية وتواجد منطقة صناعية ونموها غرب القرية، والتي يعتقد بأنها نتاج لخصائص بيئة الموقع والموضع الحضري للقرية، وليس هذا فحسب، بل إن هذه الخصائص رغم بعض إيجابياتها تقف عائقا في وجه أنشطة التخطيط والتطوير الريفي والحضري للقرية.

لا شك أنّ نمط التنمية الحضرية والريفية في أي مدينة أو قرية أو أي منطقة في العالم، هو حصيلة للتفاعل القائم والمستمر بين مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والثقافية والجغرافية التي تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض بصورة معقدة يصعب معها في كثير من الأحيان تحديد دور كل عامل من هذه العوامل بدقة ووضوح. ورغم ذلك فإنّ المشهد الحضري والريفي العام للمدن والقرى، في بعض الأحيان، يعكس سيطرة كبيرة لعامل معيّن دون العوامل الأخرى، فنجده يعطي انطبعا عن مدى هيمنة هذا العامل الذي يقود ويوجه أنشطة التنمية في المدن والقرى وأحيانا يقوم بإعاقتها، ويعمل على إضعاف تأثير العوامل الأخرى ودورها، وهذه الدراسة تهدف إلى عرض وتحليل دور العامل الطبوغرافي في تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الحضرية والريفية في قرية بيت ايبا، من خلال توضيح كيفية تحكم هذا العامل في تشكيل مورفولوجية القرية، وتحديد اتجاهات النمو الريفي ومن ثم الحضري فيها، إلى جانب بيان أثر هذا العامل على أنماط بناء المساكن في القرية، من حيث الحجم والمادة

المستخدمة في البناء والتوزيع الجغرافي للمباني، بالإضافة إلى دوره في تداخل واختلاط أنماط استخدام الأرض والأنشطة والخدمات في القرية، من حيث توزيعها وخصائصها.

1-3 أهمية الدراسة:

إنّ دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في الريف تهتمّ المخططين والمهندسين والجغرافيين في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات العمرانية والزراعية والصناعية، حيث إنّ مدى نجاح أيّ مشروع أو فشله مرهون بكيفية التعامل مع هذه العوامل. وإنّ ما نشاهده في وقتنا الحالي من تغيير على المستوى العمراني في معالم المدن والقرى وتشويه هيكليتها وسوء استعمالات الأرض فيها وما ينجم عنه من مشاكل بيئية وتنظيمية سببه يعود إلى عدم الدراية الكاملة بكيفية التعامل مع هذه العوامل كما يجب والاستفادة من بعض ميزاتها وخصائصها، فنشاهد اجتثاثا لمناطق جبلية بأكملها لإقامة المحاجر والكسّارات بشكل عشوائي، كما نلاحظ في الآونة الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي وقلتها داخل المدن إقامة المباني الشاهقة على حافة الجبال والمنحدرات الخطرة دون الاكتراث بالنتائج الوخيمة التي قد تنتج عن ذلك في حال حصول زلازل أو انهيارات أرضية، ناهيك عن التشويه في مورفولوجية المنطقة بشكل عام، كما أنّ صعوبة التضاريس بشكل عام في بعض المناطق تدفع الكثيرين إلى تركيز أنشطتهم الصناعية والسكنية في المناطق الأقل انحدارا بغض النظر عمّا إذا كانت ملائمة لذلك أم لا، مما ينتج عنه اختلاط وتداخل في استعمالات الأرض، ممّا ينتج عنه مشاكل بيئية وأزمات مرور واكتظاظ داخل هذه المناطق، من هنا تأتي أهمية هذا البحث لتطرقه للمشاكل آنفة الذكر.

1-4 منهجية البحث:

اعتمد الباحث على منهجية الوصف والتحليل في دراسة المشكلة من حيث المقارنة بين أنماط التنمية في الريف الفلسطيني في الفترات الزمنية المختلفة، ودور العامل الطبوغرافي في

ذلك ودراسة العامل الاقتصادي والاجتماعي في نشأة وتطور القرى في الريف الفلسطيني،
والعقبات التي تواجه ذلك للوصول إلى الحل الأمثل لإعادة إعمار وتجديد هذه القرى.

كما تمّ القيام بعمل ميداني لجمع البيانات عن أنماط المساكن وخصائصها، وعن أساليب
البناء، وأنماط استخدام الطرق والأرض التجارية والصناعية، واتجاهات النمو الحضري
والريفي في القرية والمشاكل البيئية. والاستعانة بمخططات التسوية للقرية، والصور الجوية
وصور الأقمار الصناعية، والخريطة الطبوغرافية لإعداد خريطة مناسبة ارتفاع الأراضي
داخل حدود القرية الإدارية، وحساب معاملات التضرس ونسب الانحدار، وتمّ الاستعانة
بالمخطط الهيكلي المقترح للقرية في تحديد وحساب نسب الانحدار في مناطق القرية المختلفة،
بالإضافة إلى الاستفادة من بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بما
يأتي:

- 1- المراجع المكتبية: البحث في الكتب والمراجع والمجلات العربية والأجنبية المتخصصة.
- 2- المراجع المؤسسية: البلديات، والمجالس القروية، والوزارات، والدوائر والمؤسسات
العاملة في التنمية الريفية الفلسطينية والأجنبية.
- 3- المراجع الإلكترونية: يتوفر العديد من المواقع على الإنترنت، وهي تعنى بشؤون التنمية
الريفية، ويمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة.
- 4- مقابلات مع ذوي الخبرة والاختصاص في الميدان.
- 5- العمل الميداني لجمع البيانات والمعلومات وعمل الاستبيانات.
- 6- متابعة أخبار الندوات والمحاضرات والاجتماعات العالمية والمحلية في وسائل الإعلام
المختلفة والمتعلقة في هذا الموضوع.

الفصل الثاني

التنمية الريفية

إنّ عملية التنمية هي بالأساس عملية وضع خطط مسبقة مبنية على أسس علمية تهدف إلى تحقيق الأفضل لجميع جوانب الحياة، وتركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث تركز على القضية بمفردها أو القضايا مجتمعة⁽¹⁾.

فعملية التنمية الريفية وإستراتيجيتها تتطلب صياغتها ضمن إطار شامل وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية من أجل خلق تنمية مكانية متوازنة تحد من استمرار نمو المدن، لتخلق نظاما مكافئا للمستوطنات الحضرية والريفية، ويكون للقطاع الزراعي الدور البارز في دفع معدلات التنمية⁽²⁾.

2-1 المقصود بالتنمية الريفية في هذه الدراسة:

إنّ المستعرض لمفاهيم ونظريات التنمية في المناطق الريفية يجد أنّها متعددة، منها ما يشدد على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها ما يشدد على تحقيق التنمية الاجتماعية، ومنها ما يشدد على تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحديث الزراعة ووسائل الإنتاج، ومنها ما يركز على هذه النظريات مجتمعة أو ما يسمى بالتنمية المتكاملة⁽³⁾.

المقصود بالتنمية الريفية في هذه الدراسة هي التنمية المتكاملة يضاف إليها التنمية العمرانية وتحسين البيئة داخل الريف وتطويره بأقل الأضرار على المصادر الطبيعية والبيئية ومقومات الحياة الأساسية داخل الريف، وهي الأرض الزراعية والنشاط الزراعي ومقومات هذا النشاط والتنمية المؤسسية، وأعني هنا المؤسسات التي لها علاقة بدراسة وتخطيط وتنمية

(1) الزوي، الأوجلي صالح، علم الاجتماع الريفي، ليبيا، جامعة قاريونس 1997 ص 19.

(2) د. العاني، محمد جاسم محمد علي شعبان، الاقليم والتخطيط الاقليمي، عمان دار صفاء للنشر 2006، ص 125.

(3) د. يعقوب صلاح والزواوي عصام، دليل العمل في الريف، مرتكزات وأساسيات وطرائق وأساليب العمل التنموي في الريف العربي رقم (1)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 1990، ص 7.

الريف. إنّ الاستيطان الريفي يعكس علاقة الإنسان ببيئته بشكل طبيعي حيث تؤدي عوامل البيئة ووظيفة كبيرة للتوزيع الجغرافي للمستوطنات الريفية، وشكل الاستيطان فيها، وتنوع المنازل من حيث مواد البناء المستعملة ونمط البناء، وتخطيط المستوطنات الريفية نفسها⁽¹⁾، وقبل الخوض في أشكال التنمية الريفية من الضروري مناقشة المقومات الجغرافية التي تشكل الأساس الذي يتوقف عليه نجاح هذه التنمية، وتتجلى هذه المقومات الجغرافية في جملة العناصر التي تكوّن الكيان الطبيعي لأي منطقة، وهي بيئة المنطقة نفسها التي هي نتاج للعلاقة بين عدة عناصر أساسية، بحيث إنّ أي اختلال في توازن هذه العلاقات بين هذه العناصر، يسبب اختلالاً في التوازن البيئي، وبالتالي تكون نتائجه سلبية، وهذه العناصر هي: الإنسان، والحيوان، والنبات، والتربة، والماء، والهواء، حيث يؤثر في هذه العناصر عاملان مهمان هما التضاريس والمناخ، وعلى هذا الأساس تعامل الإنسان منذ القدم مع العناصر الأخرى الموجودة داخل بيئته، وتفاعل معها ضمن هذين العاملين، حيث طور تجمعاته السكنية بما يتلاءم وطبيعة المنطقة من حيث التضاريس والمناخ، ومارس نشاطاته بتوازن مع العناصر الأخرى داخل بيئته ضمن هذين العاملين، مما عكس ذلك على بيئته الاجتماعية ونمط تجمعاته السكنية، حيث تتباين المراكز الريفية في توزيعها وانتشارها وتوسعها، فمن القرى ما تتوسع وتمتد بشكل خطي مع امتداد الأنهار وطرق النقل والمواصلات، ومنها ما تكون محصورة لوجود عوائق طبيعية كالجبال، ومنها ما تنتشر على رقعة واسعة من الأرض ومتباعدة عن بعضها.

ويمكن التعرف على صور وأنماط التوزيع الجغرافي للقرى في فلسطين من خلال الملاحظة، ودراسة وتحليل بعض الخرائط والصور الجوية ذات العلاقة، حيث يغلب على قرى فلسطين النمط المنتشر على قمم وسفوح الجبال، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل طبيعية وبشرية مثل تضرس الأرض، وهذا ما يهمننا في هذه الدراسة، كما يؤثر في ذلك أيضاً الموارد المائية، ومن العوامل البشرية العامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(1) العاني محمد جاسم شعبان، الاقليم والتخطيط الاقليمي، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 113.

2-2 أهمية التنمية الريفية في فلسطين:

قبل التحدث عن أهمية التنمية الريفية في فلسطين لا بد من توضيح أهمية التنمية بشكل عام، فلا يمكن التحدث عن التنمية الوطنية في أي بلد من البلدان دون التحدث عن تنمية قطاعها الريفي، حيث إنّ التنمية الريفية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة، ودون القطاع الريفي لا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية في أي قطر من الأقطار⁽¹⁾، وتأتي أهمية التنمية الريفية بشكل عام بالنسبة للقطاع الريفي الفلسطيني بأنها ضرورة قومية وإستراتيجية ملحة لاعتبارات كثيرة منها:

- 1- لجم الأطماع التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية في الريف الفلسطيني، عن طريق توفير البيئة الملائمة والعيش الكريم لأهالي الريف، للصدود فوق أراضيهم وتثبيتهم فيه، وللحد من هجراتهم الداخلية والخارجية، وفي بعض المناطق للحد من تهجيرهم القسري، بسبب إقامة جدار العزل والفصل التوسعي، وإقامة الحواجز وخلق الكنتونات الريفية المعزولة عن باقي أراضيها الزراعية وعن المراكز الحضرية القريبة منها.
- 2- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.
- 3- الحد من نشاط سماسرة وتجار الأراضي الذين قاموا على مدى أكثر من أربعة عقود بشراء مئات الآلاف من الدونومات البور والمزروعة بأقل من قيمتها الحقيقية، وقاموا بتركها دون استغلال لعشرات السنين حتى ترتفع أسعارها وجني الأرباح، وبيعها من جديد لتجار آخرين.

وإزداد نشاطهم في الآونة الأخيرة بعد قدوم السلطة الفلسطينية، ناهيك عن سماسرة الأراضي الذين يقومون بشراء أراض في الريف، وخاصة تلك التي تفتقر إلى سندات تسجيل، وتقع في مناطق يكون لإسرائيل أطماع توسعيه فيها، مثل منطقة القدس

(1) يعقوب صلاح والزواوي عصام، دليل العمل في الريف، مرتكزات وأساسيات وطرائق وأساليب العمل التنموي في الريف العربي، رقم (1)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 1990، ص7.

والخليل والأغوار والمناطق القريبة من الخط الأخضر لصالح الاستيطان الإسرائيلي، حيث قامت السلطة بالحد من نشاطاتهم، إلا أنهم ما زالوا ناشطين في بعض المناطق.

4- الحد من التجاوزات والتحديات على البيئة في الريف الفلسطيني، ويتمثل في المكبات العشوائية، والكسارات والمحاجر غير المرخصة، وقطع الأشجار، واستهلاك الأرض الزراعية لصالح النشاطات الأخرى.

5- تنظيم استعمالات الأرض داخل الريف الفلسطيني.

2- 3 أشكال التنمية الريفية:

- التنمية البيئية.

- التنمية العمرانية.

- التنمية البشرية.

- التنمية الاقتصادية.

- التنمية المؤسسية.

إنّ الحديث عن التنمية الريفية في هذا البحث لا يعني بالضرورة التركيز على الزراعة والتنمية الزراعية، فهذا بدهي وهو من أولويات المختصين بهذا الموضوع، كما لم تتطرق الدراسة إلى سياسات وأساليب التنمية الريفية المتعلقة بتطوير وتحسين الإنتاج والموارد المائية والتعاونيات الزراعية أو التسويق والأيدي العاملة، لأنّ كل موضوع من هذه المواضيع بحاجة إلى بحث مستقل من ذوي الاختصاص، وهناك الكثير من المهتمين بهذه الأمور قاموا بعمل دراسات وأبحاث مستفيضة في هذا المجال، بل سنتناول الدراسة موضوع التنمية الريفية من منطلق تخطيطي وتنظيمي وعمراني يتعلق باستعمالات الأرض داخل الريف، والغطاء النباتي

وخصوبة التربة والتعديت على المناطق الزراعية والانعكاسات البيئية لذلك، آخذا بعين الاعتبار العوامل التي أثرت وتؤثر على ذلك مثل العامل الطبوغرافي.

لإنجاح عملية التنمية الريفية لا بد من جمع وتحليل الكم الأكبر من المعلومات العمرانية والبيئية والبشرية والاقتصادية والإدارية عن التجمعات الريفية المختلفة وتحليلها ومقارنة النتائج، ومن ثم وضع خطة شاملة لا تخص قرية أو تجمعاً ريفياً وحده، بل تخص مجموعة من القرى والتجمعات الريفية مجتمعة، وعلينا كذلك توجيه البرامج والمشاريع الإنمائية حسب الخصائص والموارد التي يمتاز بها كل تجمع ريفي أو قرية، واحتياجاتها التي تنمي هذه الخصوصية، ومن ثم متابعة النتائج.

فالتخطيط السليم حسب وصف فريدريك ادمز الذي كان رئيساً لقسم التخطيط الحضري والإقليمي بمعهد التكنولوجيا في ولاية مساشوستس، هو أساس التنمية بشتى مجالاتها، فتخطيط المدن والأقاليم عبارة عن تحديد أنسب سبل توجيه وضبط استعمالات الأراضي واستثمار مواردها بالشكل الذي يحقق أقصى مردود اقتصادي واجتماعي للسكان، ويأتي ذلك عن طريق تحسين البيئة بإتباع برنامج يتألف من الخطوات الآتية⁽¹⁾:

- مسح الموارد ودراستها دراسة تحليلية.
- تحديد الأهداف.
- وضع الخطة.
- تنفيذ الخطة.

1-3-2 التنمية البيئية والتخطيط البيئي:

إنّ منافع الحضارة الصناعية والتقنية الحديثة هي حقيقة حياتية واضحة، بيد أن مخاطرها وأضرارها أخذت أيضاً تزداد وضوحاً وبخاصة فيما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي.

(1) بحيري، صلاح الدين - قراءات في التخطيط الاقليمي - وجهة نظر جغرافيه، ص9.

هذا التداخل الشديد بين المنافع والمخاطر أصبح اليوم أكثر بروزاً من أي وقت آخر، ووضع الإنسان المعاصر أمام خيارات صعبة ومعقدة.

إن البشرية الآن بأمس الحاجة إلى وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان والبيئة، ويضع البيئة في قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس جدول أولوياته التنموية والحياتية، والتنمية المستدامة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي والفكر التنموي، وإن الارتقاء بالوعي البيئي هو أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة التي تطلب من أجل تحقيقها إرادة سياسية جماعية بدت غائبة ولم تتبلور خلال قمة الأرض⁽¹⁾.

والمقصود بالتنمية البيئية في هذا البحث هي تنمية الريف بكافة المجالات الزراعية والعمرانية والخدماتية وإقامة المشاريع الاقتصادية كتلك المشاريع التي تتعامل مع الإنتاج الزراعي دون أن يكون لها مردود بيئي عكسي على البيئة داخل الريف، بل يجب أن تهدف بالأساس إلى تحسين هذه البيئة وتطويرها وتميئتها والحفاظ عليها، فالحديث عن التنمية البيئية في الريف الفلسطيني موضوع شائك ومعقد لعدة أسباب منها:

- سياسات الاحتلال الإسرائيلي بتمزيق النسيج الريفي الفلسطيني ببناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الجدار العازل التوسعي، أضف إلى ذلك تعديات المستوطنين على المزارعين بحرق مزروعاتهم وقطع أشجارهم وترهيبهم، إضافة إلى مخلفات المستوطنات الصناعية والمجاري التي تصب في الأراضي الزراعية.

- تجاوزات الفلسطينيين أنفسهم، وتعديهم على البيئة داخل الريف الفلسطيني بإقامة الكسارات والمحاجر العشوائية هنا وهناك، وإقامة المكبات العشوائية داخل الأراضي الزراعية، وسوء استخدام الأرض الزراعية بإقامة منشآت الحجر ومصانع الطوب والبلاط والمصانع الأخرى دون تنظيم، أو حتى دون الحصول على الرخص اللازمة

⁽¹⁾ دليلة، عازف وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص 246، 247.

لذلك، ودون الالتزام بأدنى معايير السلامة العامة والمحافظة على البيئة، حيث أصبح مألوفاً للجميع مشاهدة المخلفات الصناعية الناجمة عن مناشير الحجر على قارعة الطريق هنا وهناك، كما أصبح مألوفاً مشاهدة الكتل الحجرية الكبيرة مكدسة على جوانب الطرق بجانب هذه المحاجر، حيث تحجب الرؤيا بالإضافة إلى التلوث البصري الذي تسببه من تعدد على الأرض الزراعية وتلويث للبيئة الريفية والزراعية، ففي رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن، عزمي محمد بعنوان (الترخيص الصناعي في الضفة الغربية، الواقع والدور المرتقب في أحداث تنمية صناعية)، حيث توصل الباحث إلى أن 27% فقط من إجمالي المنشآت الصناعية المرخصة وغير المرخصة مقامة على مناطق صناعية، و18% مقامة على أراضٍ ومناطق تجارية، و21% مقامة على أراضٍ زراعية، و33% مقامة في مناطق سكنية⁽¹⁾. فنلاحظ من هذه المعطيات نسبة التعدي على المناطق الزراعية بإقامة النشاط الصناعي عليها، ناهيك عن التجاوزات الأخرى من أبنية سكنية غير مرخصة، والمكبات العشوائية من مخلفات المنازل والمصانع، والأنشطة الأخرى على حد سواء. كل هذا يخلق انعداماً للتوازن البيئي في الريف.

لذلك يجب أن يتزامن مع عملية التخطيط الريفي مسح وتخطيط بيئي، وذلك لتفادي أن ينجم عن عملية التنمية داخل الريف انعكاسات سلبية على البيئة، فيجب أن تتم عملية التنمية الريفية والبيئية بتوازٍ وتوازن وتزامن، فمشاريع التنمية الريفية التي تسلب الريف مقدراته الزراعية والطبيعية والبيئية وتستهلك الأرض الزراعية، لا يمكن اعتبارها مشاريع تنموية، فهناك من المشاريع التي تعد في البداية مشاريع لتنمية الريف، ولكنها في النهاية تصب في تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، مثل مشاريع التوسع العمراني الكبيرة، من إقامة مبانٍ سكنية أو مشاريع إسكان ضخمة بمئات الوحدات السكنية (كما تسمى بمشاريع استثمارية) وبيع هذه الوحدات إلى سكان جدد من مناطق مختلفة، مما يخلق أيضاً عدم توازن اجتماعي داخل الريف الذي له عاداته وتقاليده وروابطه الاجتماعية القوية، كما أن إقامة أبنية خدماتية

(1) عبد الرحمن، عزمي لطفي محمد : الترخيص الصناعي في الضفة الغربية، الواقع والدور المرتقب في أحداث تنمية صناعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001.

تزيد عن حاجة الريف ومشاريع بنية تحتية ضخمة كتوسعة الشوارع داخل الريف بنفس وتيرة ومعايير توسعتها داخل المناطق الحضرية مما يستدعي قطع آلاف الأشجار المثمرة، وإقامة مشاريع كبيرة وضخمة على أراضي الريف التي يكون لها تبعات وانعكاسات بيئية سلبية على البيئة الريفية مثل المحاجر والكسارات، لا يكون هدفها تنمية الريف بل يكون هدفها الربح الخاص على حساب مقدرات الريف.

إذا فعملية التخطيط البيئي في الريف عملية لا غنى عنها بل تعد من الضروريات التي لا تقل أهمية عن أي عملية تخطيط أخرى. فالتخطيط البيئي يقصد به التخطيط الذي يراعي _عند وضع خطة استخدام الموارد البيئية- الطاقة أو الحمولة البيئية Ecological burden للإقليم من خلال رؤية واعية وشاملة لأبعاد استخدام هذه الموارد ونتائجها الإيكولوجية بما يحقق استمرارية التوازن البيئي Ecological Balance. ومن ثم فهو التخطيط الذي يتبنى المشروعات التي تستهدف بالدرجة الأولى صيانة موارد البيئة وتنميتها والمحافظة عليها بغض النظر عما إذا كانت ستحقق عائدا اقتصاديا على المدى المنظور أم لا⁽¹⁾.

2-3-2 التنمية العمرانية في الريف الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين:

إنّ التنوع الحضاري في فلسطين سببه التنوع الجغرافي، فالمجتمع في بقعة جغرافية ضيقة ينتج ثقافة السهل الساحلي وثقافة الجبل وثقافة الغور وثقافة الصحراء، وعلى الرغم من مرور غالبية المناطق الفلسطينية بالفترات التاريخية نفسها، فإن كل منطقة من المناطق المذكورة قد تميزت عن مجاوراتها بسبب الظروف البيئية، وتنوع المادة الحضارية، وشكل تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به، فإذا تناولنا أي منطقة جغرافية فسنجدها تخضع لمتغيرات ثلاثة:

- المحيط الفيزيائي.

- المحيط الاجتماعي.

(1) عبد المقصود زين الدين، محافظة الجهراء، دراسته في التخطيط البيئي والتنمية الريفية، الكويت الجمعية الجغرافية الكويتية، قسم الجغرافيه ، جامعة الكويت، 1981، ص63

- المحيط الاقتصادي.

ارتبطت عمليات التحول والتغير بالتشكيل العمراني والنمط البنائي في الريف الفلسطيني بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية التي طرأت على المجتمع الريفي منذ أواخر الحقبة العثمانية حتى يومنا هذا، وأهمها:

* تعدد القوانين والقرارات المتعلقة بالتخطيط، وحياسة وملكية الأرض من العثمانية (وأهمها قانون الأراضي العثماني لعام 1858 الذي هدف إلى تنظيم ملكية الأرض وتوزيعها وتقسيمها إلى خمسة أقسام، وهي أراضي ملك، وأراض موقوفة، أراض أميرية أو أميري، والأراضي المتروكة، والأرض الموات) مروراً بالإنجليزية، وخاصة الأمر 1921 والأمر 1936، والأردنية رقم 79 لسنة 1966، وانتهاءً بالإسرائيلية، وخاصة الإصدار العسكري الإسرائيلي رقم 814 لسنة 1971م، فنجد أنّ الإسرائيليين قد استغلوا موروثة القوانين العثمانية، وخصوصاً قانون تسجيل الأراضي لعام 1858م بتقسيماته التي تحكمت سيطرتهم على الأرض وخصوصاً الأراضي العامة (أميري، متروكة، موات)، وأضافوا لها تصنيفاً آخر وهو أملاك الغائبين، كذلك استغل الإسرائيليون كون 38% فقط من أراضي الضفة أجري عليه عملية التسجيل في الفترة الأردنية، وأصدروا الأمر العسكري في عام 1968 رقم 291 الذي نص على وقف أعمال تسجيل الأراضي بموجب القانون الأردني، وهذا يخدمهم في الإبقاء على مشاكل الملكيات وتفتتها وبالتالي إعاقة التنمية⁽¹⁾. حيث إنّ كل مرحلة من هذه المراحل فسرت وسخرت ما ورثته من قوانين وقرارات سابقة لمصالحها ولتعزيز سياساتها الاستعمارية وليست التنموية، مع إجراء بعض التغييرات والتعديلات التي تعزز ذلك:

* توجه العمالة الزراعية للعمل داخل فلسطين المحتلة عام 1948 والمستوطنات الإسرائيلية.

(1) البديري، توفيق، الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين الدولة واسقاطاتها على التنمية (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. 2002\12\18.

- * سياسات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية والإغلاقات والحواجز والجدار وسيطرته على مصادر المياه.
- * نزوح العمالة الزراعية إلى دول البترول بعد 1973.
- * التطور التقني وتطور صناعة مواد البناء.
- * تطور الخدمات التعليمية وإنشاء الجامعات الإقليمية مما صرف نظر الكثيرين من أهل القرى عن الاهتمام بالأرض والتركيز على الوظيفة الحكومية كدخل بديل عن العمل بالأرض وفلاحتها.
- * تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدن.
- * نشاط السوق العقاري وزيادة الطلب على الوحدات السكنية والهجرة العكسية من مراكز المدن إلى المناطق الريفية المحيطة والقريبة من هذه المراكز.
- * شراء آلاف الدونومات من الأراضي الريفية من قبل أصحاب رؤوس الأموال وبعض المؤسسات الفلسطينية وتركها دون استغلال.
- * صغر مساحة العديد من قطع الأراضي الزراعية.
- * كثرة الأرض المشاع في معظم الريف الفلسطيني، وخاصة تلك التي لا يوجد بها سجلات تسجيل الأرض (الطابو)، وكثرة الملاك لهذه الأراضي.
- * طبيعة وطبوغرافية الأرض في معظم الريف الفلسطيني حيث إنّ معظم القرى تقع في مناطق جبلية وعرة، إذ أنّ استصلاح الأرض صعب ومكلف مما نتج عنه قلة الطرق الزراعية مع تطور وسائل الفلاحة الحديثة، مما أثر على نسبة الأراضي المستصلحة نتيجة صعوبة وصول الآليات ووسائل النقل الحديثة إليها في الوقت الذي كانت فيه هذه

المساحات تستغل وتنتج أفضل باستخدام وسائل الفلاحة والنقل التقليدية والقديمة حتى أواسط السبعينات من القرن الماضي.

ومما لا شك فيه أن لتلك المتغيرات العديد من الجوانب الإيجابية على تطور الريف الفلسطيني إلا أن لها من الجوانب السلبية ومظاهر التحولات العمرانية والثقافية والبيئية القدر الأعظم، ويمكن رصد بعض مظاهرها فيما يلي:

2-3-1-2 تحولات التشكيل والنسيج العمراني:

ظهرت ثلاثة أنماط أساسية وواضحة في الكتلة البنائية ونسجها العمراني داخل القرية الفلسطينية وهي:

أ- النواة الأساسية / النسيج القديم:

وهي الكتلة البنائية القديمة للقرية ذات النسيج العمراني الإشعاعي غير المنتظم والتي تكون غالبا فوق التلال أو على سفوح التلال، والذي يميز هذه المباني أنها متشابهة نوعا ما في طريقة البناء ومواد البناء، فنجد البيوت التي كانت تقطنها عائلات بسيطة مبنية من الحجر واللبن (الطين والتين) والمونة الجيرية، ومسقوفة بالأسقف المستوية المدعمة بجذوع الأشجار أو الدوامر الحديدية، أو مسقوفة بالقباب ومدعمة بالعقود المتقاطعة أو البرميلية والأقواس الحاملة، ومقصورة من الداخل بالمونة الجيرية، ومعظم هذه المباني مكونة من طابق واحد فقط، وكان البيت مكونا من غرفة أو غرفتين على الأغلب، وكانت تضاف لهذا البيت عدة غرف صغيرة تستعمل للتخزين ولتربية المواشي والدواجن، وهذه البيوت كانت ملتصقة ببعضها البعض، ونادرا ما كانت منفصلة، فتكون مشتركة مع بعض جدار أو جدارين، وكانت تشكل كتلة تسمى بالحوش، وكان لكل حوش طابون مشترك تتناوب نساء الحوش على إبقائه مشتعلا للخبيز، أما بيوت العائلات الميسورة فكانت مبنية من الحجر والمونة الجيرية، ومسقوفة بالقباب المدعمة بالعقود المتقاطعة أو البرميلية والأقواس الحاملة، وأغلب هذه البيوت تكون من طابقين، وغالبا ما كان الطابق الأرضي يستخدم للتخزين، وأحيانا لتربية المواشي والدواجن، حيث كان المبنى

مكونا من غرفة في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق العلوي تسمى (علية)، وأحيانا كانت مكونة من غرفتين في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق العلوي، أو غرفتين في الطابق الأرضي وغرفتين في الطابق العلوي، والذي يحكم عدد الغرف إمكانيات العائلة ومقدرتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية وعدد أفرادها، وكان كل بيت له طابونه الخاص به.

أما فتحات الأبواب والشبابيك فإنه يغلب عليها الشبابيك المزودة، وأحيانا تنتهي بأقواس موتورة، وخاصة المداخل، وسواء أكانت المباني من هذه الفئة أو تلك إلا إنها مجتمعة شكلت نسيجاً متناعماً يتكون من كتل وفراغات بأسلوب تلقائي نابع من مجموعة عوامل ومحددات اجتماعية ووظيفية سادت في فترات تكوينها، فأصبحت عمارة وعمران هذه المنطقة تحمل داخلها خصائص النظام الفكري للمجتمع، فتتلاقى بها قيم لا قياسية مثل الفكر والخيال والجمال والإبداع الذي يدرك بصرياً، مع القيم القياسية التي تمثل تطور المبنى وتكوين الفراغ وتكوينها المادي الملموس.

كما أن هذه المباني التي يقطنها الفقراء والأغنياء أضفت مظهراً موحداً للكتل البنائية سواء في الارتفاعات أو مواد البناء وطبيعة الألوان والتجانس بين المفردات التصميمية ومعالجة الواجهات والفتحات، حيث إن جميع البيوت كانت مكونة من طابق أو طابقين مما ساعد في تدرج المقياس بمحدداته الرأسية والأفقية، فنسيج وفراغات هذه المناطق القديمة يشعر قاطنيها والمارين بها بارتياح، مما يسهل التعامل مع المكان وإدراكه، فيقوي لديهم الشعور بالثقة والأمان والانتماء نتيجة تناسب هذه الفراغات مع إمكانياتهم وحجمهم وأنشطتهم ووظائفهم.

أما شبكة الطرق فهي القديمة المتعرجة والضيقة، حيث إن تعرجها كان مقصوداً لتقليل نسبة انحدار هذه الممرات ذات النهايات المغلقة أحيانا ونافذة أحيانا أخرى، والتي تزداد بها معدلات التزاحم والكثافة السكانية، وتتسع في بعض المناطق لتشكل الساحات الصغيرة، وتتسم بنسيج عمراني قديم يغلب عليه الطابع السكني والتي تتدرج فراغياً مما يساعد أثناء الحركة بالمناطق القديمة على الشعور بالتنوع والتشويق الناتج عن تلقائية تشكيل الكتل المحددة للفراغات، فينتج مراحل تصاعدياً لتلك التجربة البصرية بوجود نقطة بداية فارتقاء وتصاعد

وانتهاء بفراغ رئيسي يحيط به مجموعة من المحددات تتلاءم مع مقياس الفراغ في حجمها وصورتها ووظائفها، وتساعد تلك التجربة اليومية لقاطني تلك المناطق في ترسيخ مفهوم التطلع والطموح والرغبة في الارتقاء والوصول للأهداف.

مؤخرا ظهرت عمليات تشويه لهذا النسيج بإحلال كتلة من المباني الحديثة مكان أو فوق أو جانب بعض المباني القديمة بفعل عامل التوريبث وزيادة الكثافة السكانية على حساب الفراغات الخارجية واتساع الطرق، مما أدى إلى إفراز نتاج بنائي متدهور بيئيا وبصريا وعمرانيا، ناهيك عن المباني التي تم هدمها بالكامل وإحلال مبان جديدة مكانها تختلف كليا عن سابقتها بالنمط والمواد والوظيفة.

ب- الامتداد الإشعاعي:

والذي امتد إلى خارج النواة القديمة في شكل أذرع شريطية بمحاذاة الطرق الرئيسية في القرية والطرق الإقليمية المارة منها والأحواض الزراعية، ويتسم ذلك النمط بالنسيج الشريطي شبه المنتظم ذي الشوارع المستقيمة تقريبا والمتعامدة والأكثر اتساعا في معظم الأحيان، ويغلب على مبانيه متوسطة الارتفاع (2-3 أدوار) الإنشاء بالطوب الإسمنتي أو الحجر أو الخرسانة.

ج- الامتداد المتناثر فوق الأراضي الزراعية خارج الحيز العمراني:

والذي ظهر في فترة السبعينات والثمانينات متناثرا فوق الأراضي الزراعية على جانبي المداخل الرئيسية والثانوية والطرق الإقليمية، وهو نمط بنائي حديث ذو ارتفاعات وعمائر ومواد بناء من الخرسانة والحجر وقد تظهر به الفيلات والمباني الحديثة.

حيث تداخلت ثلاثة أنماط للكتلة البنائية والتشكيل العمراني (نمط قديم متدهور بصريا وإنشائيا، ونمط بنائي شبه حديث يمثل نموذج الإحلال بكتلة النواة القديمة والامتدادات الإشعاعية خارجها، ونمط بنائي حديث يتناثر حول محاور المداخل والطرق وكذلك في منطقة الامتداد

الإشعاعي خارج الكتلة القديمة، مما تسبب في إفراز طابع بصري متنافر ومتدهور تتداخل فيه أنماط البناء والتشكيل العمراني.

2-2-3-2 تحديث المسكن والطابع المعماري:

وتبعاً للمتغيرات الاقتصادية والثقافية وتحول القرية إلى النمط غير التقليدي (لا هو بالريفي ولا هو بالمتحضر) الذي تتزايد معدلات استهلاكه واعتماده على المدينة بعد أن كانت دوائر إعالتة تشمل سكانه وسكان الحضر، ظهرت أنماط حديثة من المسكن ليس في طرق الإنشاء ومواد البناء فحسب وإنما في التصميم الداخلي والخارجي مما أدى إلى تقلص الوظيفة الإنتاجية على حساب الفراغات الاجتماعية، فعلى مدى خمسين عاماً استحدثت أغلب مباني القرية القديمة، وتم إحلال مبان بمواد جديدة ونمط جديد مما أدى إلى غياب الطابع المعماري التقليدي المتميز بالتجمعات الريفية الفلسطينية، وأما ما تبقى من المباني القديمة فإنه أصبح من الخرائب ومكبا للنفايات والركام وملازدا للقوارض، والبيوت التي حالتها الإنشائية جيدة بحاجة ماسة للتدخل السريع لصيانتها وترميمها والحفاظ عليها قبل فوات الأوان.

2-3-3 التنمية الاقتصادية:

إنّ تعاقب فترات الاحتلال المختلفة على فلسطين أوجد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تخلف التنمية على مختلف المستويات ولم تكن التنمية الريفية في منأى عن هذا التخلف، فمنذ انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين، ونتيجة لقيام دولة إسرائيل عام 1948، وبدء الوصاية الأردنية على الضفة الغربية، والمصرية على قطاع غزة، وانصراف أنظار الكثير من الفلسطينيين إلى عمان بصفتها مركزاً سياسياً واقتصادياً، مما أدى إلى توقف عجلة التنمية في جميع مجالاتها داخل الضفة الغربية، وحتى المدن الرئيسية والمراكز الحضرية الكبيرة اقتصر دورها على تقديم الخدمات.

حيث انجذب المجتمع الفلسطيني بعد نكبة عام 1948 إلى مدينة عمان كمركز اقتصادي وسياسي وحضري، الأمر الذي أسهم في دفع التنمية فيها على حساب المدن الفلسطينية التي ظلت تلعب دورا خدماتيا ولم تسهم في التنمية⁽¹⁾.

أثمرت عمليات النمو العمراني العشوائي في القرن العشرين وسياسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية على إهدار وتدمير الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، وأبرزها انحسار الأراضي الزراعية وتلوث البيئة في المناطق السكنية والزراعية على حد سواء بمعدلات متزايدة، وزيادة الطلب على استهلاك المياه الجوفية للاستهلاك المنزلي والصناعي، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني من إجمالي الناتج المحلي تبعا لإحصاء الفاو والبنك الدولي ومصادر جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية من 30% عام 1967 إلى 7% بعد أربعين عاما من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والذي كان يساهم قبل الاحتلال بـ 52% من إجمالي الناتج في السنوات العشر التي سبقت الاحتلال، وحسب مصادر جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية في تقرير لها صدر يوم الأربعاء الموافق 2007/5/30م فإن إسرائيل قامت طوال السنوات الأربعين من احتلالها للأراضي الفلسطينية باستهداف القطاع الزراعي في إطار استهدافها للاقتصاد الفلسطيني من أجل ضمه وإحاقه وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتدمير مقومات العملية الإنتاجية وتعزيز النزعة الاستهلاكية عند الفلسطينيين، وذلك من خلال إقامة الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، أو لأغراض عسكرية أو شق الطرق الالتفافية، إضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية، وتشكل الأراضي الزراعية ما مساحته 30% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وتساهم بما نسبته 25% من الصادرات الفلسطينية⁽²⁾.

أضف إلى ذلك الامتداد العشوائي وعمليات التجريف وغياب العمالة الزراعية، كما أدى تحديث المسكن الريفي وتحول الفلاح عن تدوير وإعادة استخدام مخلفات المنازل والحظائر

(1) خميسي، راسم، نحو إختيار استراتيجيه للتنمية الحضريه المدنيه في فلسطين الدوله، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1995، ص8.

(2) [http:// www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1059492](http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1059492), 2009

والأراضي الزراعية إلى غياب الأسمدة العضوية والتركيز على الأسمدة الصناعية التي تضر بالبيئة والتربة والمياه الجوفية على المدى البعيد، وتراكم المخلفات داخل المساكن والمزارع والمصارف المائية أو حرقها مما أدى إلى تلوث الهواء والمياه والبيئة بدرجات خطيرة، ولو لاحظنا مؤشر استهلاك المياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية ما بين 1968-1990 حسب الجدول التالي فإننا سنلاحظ أنّ الاستهلاك السنوي كان في عام 1968 هو 75 مليون م³ وأنّ استهلاك الماء في نفس الفترة الزمنية للأغراض الصناعية واستهلاك السكان لمياه الشرب 5 مليون م³، وبعد مرور اثنان وعشرون عاما فقد ارتفع استهلاك المياه للأغراض الزراعية إلى 100 مليون م³ سنويا، والصناعية ومياه الشرب قد تضاعف خمس مرات ليصبح 25 مليون م³، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إهمال القطاع الزراعي على مر السنين.

جدول رقم (1): استهلاك المياه في الضفة الغربية بمليون المتر المكعب المصدر⁽¹⁾.

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي ومياه الشرب	المجموع
1968	75	5	80
1981	100-90	14	114-104
1990	100	25	125

جدول رقم (2): يوضح استهلاك المياه في الضفة الغربية في عام 2006، حسب المحافظات*

المحافظة	كمية المياه المزودة لكل منطقة خلال العام (مليون كوب)	معدل تزويد المياه باللتر للشخص الواحد في اليوم	الفاقد (نسبة المياه التي لا تصل إلى غايتها بسبب رداءة شبكة الأنابيب وسرقة المياه)*	معدل تزويد المياه باللتر للشخص الواحد في اليوم
جنين	5.00	52.3	45%	28.7
طوباس	0.88	50.1	40%	30
طولكرم	7.88	124.9	54%	57.4
نابلس	10.47	85.2	32%	57.9
قلقيلية	4.60	129.2	52%	62
سلفيت	1.82	77.7	36%	49.7

⁽¹⁾ Miriam R. Lowi , **Water and power** ,Campridge,Middle east library , 1993, p.187

المحافظة	كمية المياه المزودة لكل منطقة خلال العام (مليون كوب)	معدل تزويد المياه باللتر للشخص الواحد في اليوم	الفاقد (نسبة المياه التي لا تصل إلى غايتها بسبب رداءة شبكة الأنابيب وسرقة المياه)*	معدل تزويد المياه باللتر للشخص الواحد في اليوم
رام الله	16.06	151.4	28%	109
القدس	3.62	64.5	28%	46.4
بيت لحم	8.22	124.9	38%	77.4
الخليل	16.90	85.3	42%	49.4
أريحا	3.90	244.8	46%	132.1
المجموع	79.35	99.2	39%	60.5

المصدر: المعطيات عن نسبة النقص معتمدة على معطيات دائرة المياه الفلسطينية لعام 2005. باقي المعطيات معتمدة على دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ودائرة المياه الفلسطينية وهي صحيحة لنهاية عام 2006.

فلا شك أن للاحتلال وسياساته اليد الكبرى في هذا التدني نتيجة استيلائه على مصادر المياه داخل الضفة الغربية وحظره على المزارعين حفر آبار ارتوازية لري المزروعات ناهيك عن تسرب المياه الجوفية داخل الضفة الغربية باتجاه الخط الأخضر والأغوار نتيجة العامل الطبوغرافي حسب الخريطة رقم (8).

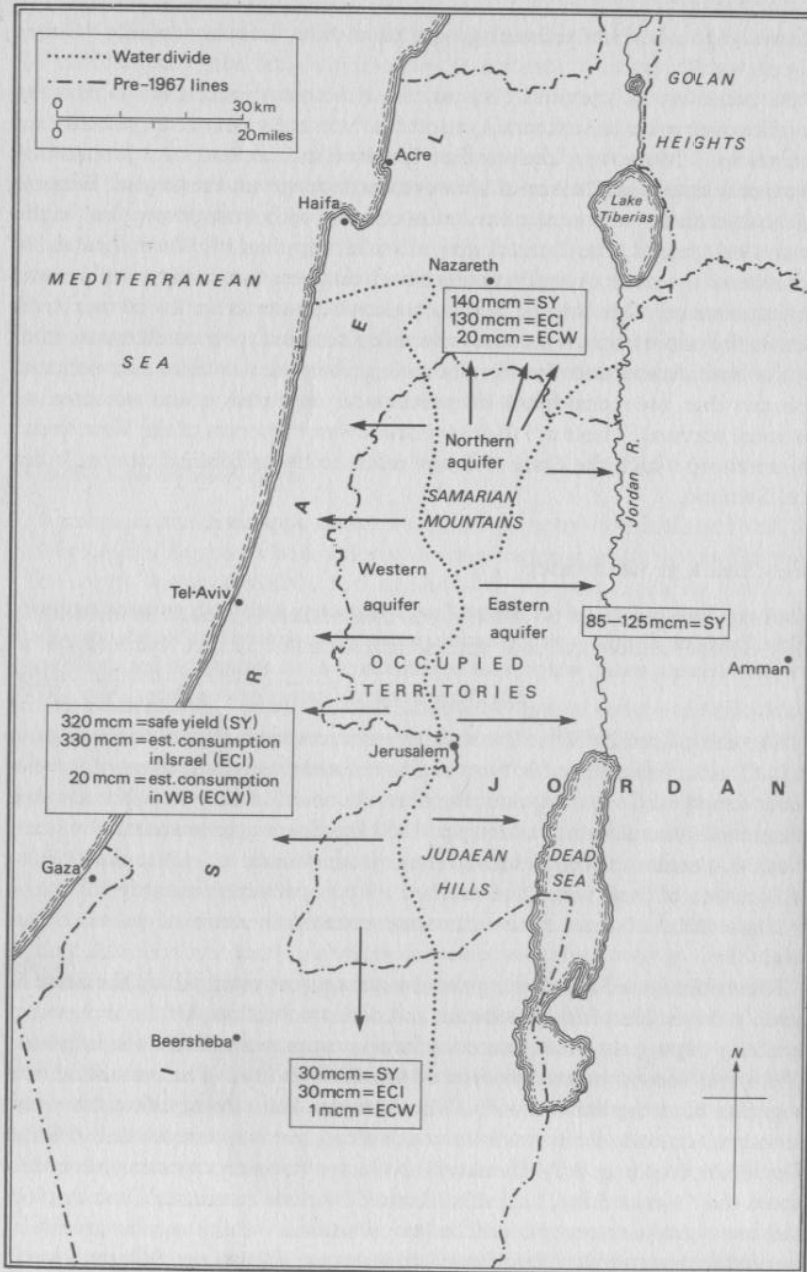
وحسب تقرير بيتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) عام 2006 حول أزمة المياه في الضفة الغربية فإن السبب الأساسي الكامن وراء أزمة المياه في الضفة الغربية يعود إلى التقسيم غير العادل لموارد المياه المشتركة ما بين إسرائيل والفلسطينيين، وأحد هذه الموارد هو المخزون الجوفي الجبلي المكون من عدة مخازن من المياه الجوفية التي تتجاوز الحدود بين إسرائيل والضفة، وعلى الرغم من أن هذا المورد هو مصدر المياه الحصري الذي يستعمله اليوم سكان الضفة الغربية، فإن إسرائيل تستغل حوالي 80% منه، بينما يستغل الفلسطينيون الـ 20% الباقية، وترفض إسرائيل تغيير هذا التوزيع لمياه المخزون الجوفي الجبلي، أو أن تتيح للفلسطينيين الوصول إلى مصادر المياه البديلة، مثل حوض نهر الأردن، وبهذا تحول دون قيام السلطة الفلسطينية بربط بلدات إضافية بشبكة المياه، وتحسين التزويد في الأماكن التي يوجد فيها مثل هذه الشبكة.

هناك سبب إضافي يؤثر بصورة مباشرة على أزمة المياه، وهي الشبكة المتهترئة التي حولتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية في العام 1995م في إطار اتفاقيات أوسلو، على مدار السنين منذ ذلك الوقت، قامت السلطة الفلسطينية بتحسين حالة البنى التحتية لشبكة المياه، غير أن هذه البنى ما تزال بعيدة عن استيفاء معايير الحد الأدنى نتيجة لهذا الوضع، وعلى سبيل المثال فإن ما متوسطه حوالي 34% من المياه الجارية في الأنابيب تتسرب من قبل أن تصل إلى البيوت.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة "مكوروت" الإسرائيلية التي توفر أكثر من نصف استهلاك المياه البيئية والبلدية في الضفة الغربية (الباقي تقوم جهات فلسطينية بتوفيره)، تقوم بتقليص كمية المياه التي تباعها للفلسطينيين في أشهر الصيف إلى (15% حتى 25%) من أجل استيفاء الزيادة في استهلاك المياه في إسرائيل وفي المستوطنات خلال هذه الفترة، ناهيك عن 220 بلدة فلسطينية بدون شبكة مياه، يعيش فيها مئة وتسعون ألف فلسطيني يعتمد أغلبهم على مياه آبار تجميع مياه الأمطار والينابيع التي أصبح معظمها ملوثا، وعلى نقاط توزيع وبيع المياه المختلفة عن طريق الصهاريج، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفرق بين استهلاك المياه من قبل الفلسطينيين الذي قد يصل في أفضل الأحوال إلى (66 لتر) للفرد في اليوم للاستخدام المنزلي والبلدي، واستهلاك المياه في إسرائيل هائل جدا. إن معدل استهلاك الماء في المدن الإسرائيلية هو (235 لتر) للفرد في اليوم، وفي المجالس المحلية (214 لتر) في اليوم للفرد. بكلمات أخرى، إن معدل استهلاك المياه للفرد الواحد في إسرائيل للاستخدامات البيئية والبلدية أكثر بثلاثة أضعاف ونصف الضعف من الاستهلاك المقابل في الأراضي المحتلة.

تنصح مؤسسة الصحة العالمية والوكالة الأمريكية للمساعدة الدولية باستهلاك ألف لتر ماء للفرد الواحد في اليوم كأدنى كمية من أجل تزويد الفرد بالاحتياجات الأساسية، إضافة إلى الاستعمال البيئي، والتزويد للمستشفيات والمدارس والمحلات التجارية ومؤسسات عامة أخرى. إن معدل الاستهلاك الفلسطيني اليومي أقل بالثلث من هذه الكمية الموصى بها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ http://www.btselem.org/arabic/Water/Without_Running_Water.asp , 2009



8.2 West Bank groundwater: quantities and direction of flow, 1984

184

صورة رقم (*): اتجاهات تسرب المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر بسبب العامل الطبوغرافي.

نفس المصدر السابق.

وفي الحالات التي يسمح بها بحفر هذه الآبار يسمح بها بأعماق ضئيلة جدا مقارنة بالأعماق التي تحفرها شركة مكروت الإسرائيلية، وان ادارة هذه الشركة لمصادر المياه وتحكمها بالسعر والكمية التي يتم تزويدها للمواطن الفلسطيني والنابعه أساسا من قرارات الاحتلال الإسرائيلي، في حين يتم تزويدها للمستوطنين بكميات غير محدودة وبأسعار متدنية جدا، ناهيك عن الأعماق الكبيرة التي تصل إليها حفارات سلطات الاحتلال مما تسبب في شح أو حتى جفاف مياه الينابيع التي كان يستفيد منها المزارع الفلسطيني بالري والشرب، كما إن هذا الشح زاد في تركيز نسبة المواد الملوثة والأملاح التي تحتويها هذه المياه.

في المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي عقد في الدوحة ما بين 13-17 آذار 2004، حيث ركز على دعم السياسات والاستراتيجيات القطرية بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ومن الأمور التي تطرق إليها المؤتمر كانت العقبات التي تواجه التنمية الزراعية، حيث خلص المؤتمر إلى أن هناك ثلاث عقبات تتمثل في⁽¹⁾:

- الموارد الطبيعية من حيث محدودية موارد الأراضي والمياه.
- إصلاح السياسات
- إصلاح المؤسسات

حيث الانحياز للمدينة ومركزية نظم التخطيط وضالة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، ومشكلات الاستقرار السياسي والاجتماعي وحالات الطوارئ.

كل ذلك من أجل الوصول إلى حالة استقرار أو زيادة في إنتاج الأغذية لضمان الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.

(1) المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدوحة، 13-17 آذار 2004.

أما بالنسبة لتوصيات المؤتمرات التي خصت فلسطين وأفغانستان والعراق فهي ضرورة التحول والانتقال من مرحلة تأهيل القطاع الزراعي إلى مرحلة تطويره وإعادة بنائه.

2-3-4 التنمية المؤسسية:

المقصود بالتنمية المؤسسية هو النهوض فنيا وإداريا بعمل المؤسسات في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات ابتداء من المستوى المحلي ومرورا بالإقليمي وانتهاء بالوطني، والتنسيق بين عمل هذه المؤسسات ووضع آلية متابعة مشتركة بينها، والتنسيق أيضا مع مؤسسات القطاع الخاص مثل المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد والمكاتب الهندسية الاستشارية بالتنسيق مع نقابة المهندسين والشركات ذات العلاقة، وذلك لزيادة حجم وكم ونوع التخطيط في مختلف المجالات، وهذا ما نفتقده في عمل المؤسسات الفلسطينية، حيث إنها تقتصر فقط على حركة المعاملات والتراخيص المختلفة.

ففي دراسة لواقع المؤسسات الفلسطينية القائمة على أعمال التخطيط ما بين 1995 حتى 2001، وهي فترة بناء وإنشاء المؤسسات بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور بالضفة الغربية وقطاع غزة، قام الباحث توفيق البديري في رسالته الثابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين واسقاطاتها على التنمية، وخلص الباحث إلى ما يأتي⁽¹⁾.

- 1- صعوبة الحصول على قاعدة بيانات موحدة.
- 2- ازدواجية عمل الدوائر وعدم التنسيق فيما بينها.
- 3- كل وزارة تقوم بعمل قانون دون التنسيق مع الوزارات الأخرى، وتسعى لتصديق هذا القانون من سيادة الرئيس.
- 5- عدم اشتراك الوزارات المختلفة في إعداد المخططات الهيكلية، حيث تتم من خلال الحكم المحلي، وتعتبر الهوية المحلية لتطوير أي مدينة أو قرية، فيجب أن تستند إلى مخطط إقليمي.

(1) البديري، توفيق، الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين والدولة واسقاطاتها على التنمية (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2002\12\18.

إن هذا التداخل في عمل الوزارات انعكس على المتابعات التنفيذية وإجراءات الرقابة والمتطلبات والشروط الفنية والبيئية، ومما خلص إليه الباحث أن ضعف التخطيط على المستوى المحلي من حيث محتواه مرده إلى عدم استناده إلى المخططات الإقليمية والتي يجب بالتالي أن تستند إلى المخطط الوطني، كما أنه من الضروري الخروج بأعمال التخطيط من المحتوى الفيزيائي إلى المحتوى التنموي الشمولي الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ولتوضيح الصورة أكثر فإنني من خلال خبرتي كعضو مجلس قروي في مجلس قروي بيت ايبا منذ عام 2004 حتى الآن، وكمهندس ممارس في المهنة سأتناول كيفية توضيح العلاقة بين المؤسسات المختلفة من حيث منح التراخيص المختلفة والموافقة على المخططات سواء أكانت مخططات تفصيلية (مخططات ضم وتوحيد، ومخططات إفران) أم مخططات بناء بأنواعها (مخططات هيكلية، وتراخيص صناعية وزراعية).

وحتى عام 2003\2004 م كانت التراخيص اللازمة تتم في دائرة الحكم المحلي بنابلس، وكانت رسوم التراخيص المختلفة تنتهي في ميزانية وزارة الحكم المحلي، لكن بعد هذه الفترة طلب المجلس القروي من وزارة الحكم المحلي دراسة ومنح التراخيص اللازمة من خلال المجلس القروي، وكان له ذلك على أن يقوم بتعيين مهندس/ة ومساح على حساب المجلس، وعلى أن تعود عوائد ورسوم التراخيص المختلفة إلى ميزانية المجلس القروي، حيث اعتبرت نقطة إيجابية لتوفير دخل إضافي للميزانية، حيث تتم دراسة المشاريع المختلفة من خلال لجنة تنظيمية محلية تتكون من رئيس اللجنة وهو رئيس المجلس القروي وسكرتيرة اللجنة وهو المهندس/ة وأربعة أعضاء آخرين من أعضاء المجلس القروي، ولتوضيح آلية منح التراخيص المختلفة أرفق الجدول رقم(3).

ولتوضيح الصورة أكثر، فإنه سيتم أخذ مثال على آلية ترخيص واحدة، وكيفية الحصول على هذا الترخيص، وهذه الحالة عن بناء سكني خارج منطقة التنظيم، وكما هو واضح من الجدول المرفق فإن المخطط يجب أن يمرر على الدوائر التالية:

- دائرة التنظيم (وزارة الحكم المحلي).
- حارس أملاك الغائبين (وزارة الإسكان).
- دائرة المساحة (وزارة الإسكان).
- دائرة الآثار (وزارة السياحة والآثار).
- دائرة الزراعة (وزارة الزراعة).
- دائرة صحة البيئة (وزارة الصحة).

فيتم أولاً تجهيز مخططات المساحة لقطعة الأرض المنوي البناء عليها لدى مساح مرخص، ومن ثم يتم إيداع هذه المخططات لدى دائرة التنظيم لدراسة وضعها التنظيمي، حيث يتم تحديد الارتدادات الجانبية والأمامية والخلفية، ويتم فتح ملف، وبعدها يتجه المالك إلى وزارة الإسكان (حارس أملاك الغائبين) للتأكد من ملكية القطعة المنوي البناء عليها على أنها لم تكن ملكاً عاماً أو ملكاً للدولة أو لأناس آخرين، وبعدها يتم التوجه لدائرة الآثار للكشف على المنطقة المنوي البناء عليها للتأكد من خلوها من أي معلم تاريخي أو أثري قديم، وبعدها يتجه إلى دائرة الزراعة لأخذ الموافقة على البناء المذكور للتأكد من أن المنطقة المنوي البناء عليها ليست منطقة زراعية أو مشجرة بالأشجار، وبعد كل هذا يتوجه المالك إلى مكتب هندسي للمباشرة بالتصاميم الهندسية اللازمة حسب المتطلبات الفنية التي تطلبها نقابة المهندسين، ومن ثم يعود بها إلى دائرة صحة البيئة للتأكد من الحفرة الصماء إذا كانت حسب المواصفات البيئية أم لا، وعلى ألا تكون حفرة امتصاصية، وبعدها يعود بها إلى دائرة التنظيم لدراستها من جديد، وإن كان كل شيء حسب المتطلبات التنظيمية والتوافق والأختام من الدوائر المختلفة موجوداً يتم منحه الترخيص للبناء بعد دفع الرسوم اللازمة، حيث يتم المباشرة بالبناء دون متابعة من أي جهة من الجهات الموقعة على هذه المخططات، حيث إن المالك ربما يرخص مساحات معينة ويبنى أكثر من المساحات المرخصة، أو حتى ربما يقوم بالبناء في موقع آخر على نفس قطعة

الأرض أو لا يلتزم بالارتدادات المطلوبة أو الاستعمال المخصص فيقوم بتحويله إلى مصنع أو مزرعة، ولا يلتزم بالمعايير البيئية وإن كانت الأرض زراعية يقوم باختيار الموقع ذي الغطاء النباتي الكثيف، ويقوم بالبناء عليه لقربه من الشارع أو لأن الموقع يكون له إطلاله أفضل.. إلخ. المهم بالأمر أنه لا توجد أي متابعة من أية جهة من الجهات الموقعة على الترخيص قبل وأثناء التنفيذ، وإنه إن صدف أن تم رفع شكوى ضده لمخالفة ما _ حيث يتجه غالباً المشتكى لدائرة التنظيم التابعة لوزارة الحكم المحلي_ فإن الدائرة لا يوجد لديها آلية تنفيذ أو ضبط بحق المخالف سوى القيام بإبلاغ الشرطة عنه، وهذا نادراً ما يحصل، وإذا تدخلت الشرطة فإنها تحوله للمحكمة والقضاء، فيكون في هذه الفترة قد أنجز معظم بنائه، وقام بفرض أمر واقع، وفي الحالات التي تنتظر فيها دائرة التنظيم في بعض القضايا يتم متابعتها من الجوانب التنظيمية، ولا يتم متابعتها من الجانب البيئي ولا الزراعي، وإن تبين بعد عمليات الحفر أن الموقع أثري لا يتم إبلاغ أية دائرة من الدوائر المعنية الموقعة على الترخيص، ولا التنسيق معها لحل المشكلة والسيطرة عليها.

هذه حالة من عدة حالات من مختلف أنواع الترخيص التي تتقاطع في إخراجها عدة مؤسسات، حيث يكون غياب التنسيق فيما بينها وعدم المتابعة ضمن آلية مشتركة. فالمطلوب تشكيل لجان مشتركة تكون من مختلف الدوائر ذات العلاقة وتتواجد في قسم الترخيص بدائرة التنظيم التابعة لوزارة الحكم المحلي، وذلك للتسهيل على المواطن عناء إنجاز معاملات الترخيص أولاً، وللمتابعة عن كثب وعن قرب أية ترخيص قبل وأثناء التنفيذ، ووضع الخطط والآليات المشتركة فيما بينها لإلزام المالك بالتقيد بالقوانين المختلفة ثانياً، وعلى سبيل المثال عدم تسليمه المخططات حتى إن استوفت دفع رسومها إلا في الوقت الذي ينوي المالك فيه المباشرة بالعمل، لأن أغلبهم يحصلون على الرخص اللازمة، ولا يقومون بالتنفيذ مباشرة، ومنهم من يقوم بعد أشهر عام أو أكثر، مما يصعب على الجهات المختصة متابعته أثناء التنفيذ.

جدول رقم (3) أنواع الترخيص وجهات الترخيص المصدر : الباحث

نوع الترخيص						جهة الترخيص	
ترخيص مزرعة	مشروع صناعي	مشروع هيكلي ومشاريع تفصيلية	رخص بناء خارج حدود التنظيم	رخص بناء داخل حدود التنظيم	معاملات إقرار وضم وتوحيد		
*	*		*	*	*		حارس أملاك الغائبين (وزارة الإسكان)
*	*	*	*	*			دائرة الآثار (وزارة السياحة والآثار)
*	*	*	*	*	*		دائرة التنظيم (وزارة الحكم المحلي)
*	*	*	*	*	*		دائرة المساحة (وزارة الإسكان)
		*			*		دائرة الأراضي (وزارة العدل)
*			*				دائرة الزراعة (وزارة الزراعة)
	*	*					دائرة التراخيص الصناعية (وزارة الصناعة)
*	*	*	*	*			دائرة صحة البيئة (وزارة الصحة)
		*			*	مراقب السير على الطرق (وزارة النقل والمواصلات)	

2-4 توجهات التنمية في فلسطين:

إن متطلبات التنمية بشكل عام بحاجة إلى أجواء ملائمة كي يكتب لها النجاح، فحتى يكتب النجاح لأية عملية تنموية يجب أن يهيأ لها الأجواء الملائمة، مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتوفر الموارد ورأس المال والتخطيط السليم، فما بالك عندما لا تتوفر معظم هذه الشروط، وإن توفرت بعضها فإنه لا يكون بالشكل الكافي، ناهيك عن العقبات الجمة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته على الأرض، والعقبات الطبيعية مثل العامل الطبوغرافي ونقص الموارد الطبيعية كالماء والمواد الأولية وهجرة العناصر الشابة.

من أجل ذلك ستعرض الدراسة كل مرحلة من مراحل التنمية الفلسطينية بتوضيح الصفات العامة لكل مرحلة، دون الخوض بالتفاصيل معتمداً على ورقة عمل مقدمة من الباحث محمد خليل في معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، حيث إنني من خلال البحث والتقيب وجدت هذه الدراسة فكانت الأعم والأشمل من خلال تعرضها لمراحل التنمية في فلسطين.

ارتبطت عمليات التحول والتغير بالتشكيل العمراني والنمط البنائي في الريف الفلسطيني بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية التي طرأت على المجتمع الريفي منذ منتصف القرن العشرين، وهناك العديد من الدارسين والباحثين الذين قاموا بربط عملية تخلف التنمية في فلسطين بشكل عام بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته على الأرض، وقاموا بتقسيم عملية التنمية في فلسطين على هذا الأساس إلى عدة مراحل، فقاموا بدراسة كل مرحلة على حدة، إلا أنني وجدت هذه الورقة المقدمة من معهد الأبحاث التطبيقية أشمل وأدق، حيث إنها شملت عدة مراحل حتى قدوم السلطة الفلسطينية ومحاولتها وضع خطط تنموية. فقد احتوت هذه الورقة⁽¹⁾ على ما يأتي:

2-4-1 التنمية المستحيلة (1967-1982):

عملت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بشكل ممنهج على تطويع الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات المختلفة التي شملت السيطرة على كل مقدرات التنمية الفلسطينية، وتحكمت بمؤشرات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال السيطرة على مؤسسات الصحة والتعليم والبنية التحتية ومجالس البلدية والقروية والبلديات.

حيث استلمت زمام الأمور الإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي التي دأبت على تهमيش المجتمع الفلسطيني وحرمانه من مصادر التنمية الحقيقية، وكانت ميزانية الضفة الغربية وقطاع غزة تقع على عاتق وزارة المالية الإسرائيلية، حيث اتخذت السلطات الإسرائيلية

(1) خليل، محمد، معهد الأبحاث التطبيقية - أريج عن الموقع الإلكتروني

(<http://www.masader.ps/p/ar/node/3771>), 2008

قرارا مهما في الأسبوع الأول بعد حرب 1967، وهو أن ميزانية المناطق تعتبر جزءا من ميزانية الأمن. وفي السنوات الأولى بعد الحرب أقامت السلطات الإسرائيلية لجنة وزراء خاصة لشؤون السياسة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والمواضيع الأساسية التي وضعت على جدول أعمال هذه اللجنة كانت:

- ميزانية النشاطات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تغطي من دخل الضرائب في المناطق الفلسطينية
- الإشراف على دخول العمال الفلسطينيين غير المدربين الذين ينافسون قوة العمل الإسرائيلية، حيث توصلت الحكومة الإسرائيلية والهستدروت (الاتحاد العام للعمال في إسرائيل) عام 1970 إلى اتفاق ينص على دخول العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق العمل الإسرائيلي، على أن يكون ذلك تحت رقابة مشتركة من سلطات الحكم العسكري والهستدروت.

خلال تلك الفترة لم يكن قد تبلور تعريف فلسطيني واضح لمفهوم التنمية، بل لم يكن هناك اهتمام بالتنمية أصلا، حيث كانت الأنظار الفلسطينية كلها معلقة بالمقاومة الفلسطينية في الخارج (الأردن ثم لبنان)، حيث رهن الفلسطينيون على هذه المقاومة، ويمكننا القول أن مفهوم التنمية آنذاك تمحور حول دعم المقاومة الخارجية حتى تحرير الأرض وإنهاء الاحتلال.

2-4-2 التنمية من أجل الصمود والمقاومة والبناء (1982 - 1993):

امتازت بداية هذه الفترة بتغيرات سياسية غيرت مسار القضية الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية والمقاومة غادرت بيروت مجبرة، واستقرت في تونس مبتعدة عن خطوط المواجهة مع العدو الإسرائيلي، ناهيك عن انخراط جمهورية مصر العربية في تطبيق اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع الجانب الإسرائيلي (وقعت عام 1978)، مما أدى إلى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989، أضف إلى هذا انشغال حكومات الخليج العربي بحرب الخليج الأولى بين إيران والعراق (1980-1988)، وما أسفرت عنه من ازدياد

التشردم العربي، حيث وقفت دول الخليج مساندة للعراق، بينما وقفت سوريا وليبيا داعمة لإيران. أما في الداخل الفلسطيني فقد أوقفت اللجنة الأردنية الفلسطينية أعمالها، علماً أنها أنفقت ما بين عامي 1979 - 1985 حوالي أربعمئة مليون دولار على مشاريع تنموية في الضفة الغربية، أضف إلى ذلك سياسة إسرائيل الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي أخذت تتسع وتتضح في تلك الفترة حيث لم تعد سياسات إسرائيل الاستيطانية سرية، بل أخذت طابعاً علنياً وعنيفاً في آن واحد، حيث تعددت المصادمات بين المستوطنين وسكان الضفة والقطاع.

جميع هذه العوامل أدت إلى إيمان الأكثرية الساحقة من الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية بمسألة الاحتلال الطويل أو الاحتلال المديد، مما حول مسار ومفهوم التنمية من التنمية من أجل المقاومة في الخارج إلى التنمية من أجل الصمود في داخل الأراضي المحتلة. واستندت هذه الاستراتيجية إلى منظور تنموي مختلف قائم على أساس تحسين مستوى حياة الفلسطينيين، وتحويل الإنسان الفلسطيني من إنسان سلبي مستقبل للمساعدات إلى منتج إيجابي.

فكان ملزماً لهذا النوع من التغيير وجود الأدوات والأقنية لأخذ زمام المبادرة، ففي ظل الغياب الدولي والعربي وعدم وجود الدعم المالي اللازم، ظهرت المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والخيرية، فشكل بروز هذه المنظمات تجربة فريدة، فقد أصبح الاعتماد الذاتي بعد الأوضاع السياسية أنفة الذكر أمراً ضرورياً انعكس في تأسيس الكثير من المؤسسات الأهلية، حيث أخذت هذه المؤسسات على عاتقها بناء بنية تحتية كبديل لسياسات الهدم والتدمير الاحتلالية، واصطلح على تسميتها فيما بعد بالإدارة الموازية، وبرزت الإدارة الموازية منذ انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987 من خلال عدد من الأطر التنظيمية والجماعية، وأخذت أشكالاً متعددة كاللجان الشعبية المتخصصة ولجان الأحياء والمناطق، بالإضافة إلى بعض المؤسسات التعاونية والخيرية غير الحكومية.

3-4-2 التنمية المقيدة إلى محاولات التنمية المستدامة 1993-2000:

امتازت هذه الفترة بتولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في بعض المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذه المرحلة أصبحت التنمية بحاجة إلى برامج حكومية ووطنية أوسع من المشاركات والمبادرات الفردية، حيث ظهرت العديد من الخطط والبرامج المحلية والدولية كان أهمها:

البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994 - 2000 :

يعتبر هذا البرنامج المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد إتفاق أوسلو. تنمية الأراضي المحتلة والاستثمار في السلام (البنك الدولي، أيلول 1993)، حيث دعت هذه الخطة إلى التركيز في المدى المتوسط على الأمور الآتية:

- ترميم وتحسين البنى التحتية والخدمات العامة في مجال إمدادات المياه والمجاري والنفائيات الصلبة والطرق والنقل والكهرباء والتعليم والصحة.
 - بعض الدعم لتعزيز خدمات الدعم الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال تدابير مكافحة التآكل وتنمية الغابات.
- بينما دعت في المدى الطويل للوصول إلى:

الانتهاء من بناء وتشغيل مرافق الطاقة والقدرة على التوسع في شبكة الطرق الرئيسية، والقدرة على التوسع في قطاعي الصحة والتعليم وتشبيد وتحسين مرافق المطار وميناء غزة.

خطة التنمية الفلسطينية 1998 - 2000 :

وشملت أهدافها العامة:

- التشغيل والتنمية الاقتصادية.

- إنعاش وتنمية الريف.
- تطوير المؤسسات والسياسات المالية.
- تنمية الموارد البشرية.
- على أن يتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق:
- إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات وخاصة في المناطق الريفية.
- تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية.
- تفعيل دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.
- توفير وتحديد الإطار القانوني للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير نظام الحكم.

خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003

- شكلت هذه الخطة توضيحاً للخطة السابقة واستندت على الفرضيات الآتية:
- تطبيق اتفاق واي ريفر (Wye River) وملحقاته، والبدء في تشغيل مطار وميناء غزة، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
 - قدرة السلطة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية، وهذا يتوقف على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.
 - استمرار المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً من طرف الدول المانحة.
 - قيام القطاع الخاص بلعب دور حيوي وفعال في السنوات الخمس القادمة.

في هذه الحقبة تباينت الآراء التنموية، فالبعض رأى أنه يجب القيام بالتنمية من أجل قيام الدولة وبناء المؤسسات، والبعض الآخر رأى أن التنمية هي الوسيلة للتخلص من الاحتلال وتحقيق الرفاهية للفلسطينيين، مما أدى إلى الاجتهاد حول توزيع الأدوار التنموية بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة ومؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي، ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به، مما أدى إلى تشويه وتعطيل العملية التنموية في الأراضي الفلسطينية، أضف إلى هذا أن جميع الخطط التنموية آففة الذكر فشلت في تحقيق أهدافها التنموية، إما بسبب الضعف في استقرار المستقبل وتغير المؤشرات نتيجة ضعف الخبرات التي أوكلت إليها تنفيذ المخططات، أو بسبب الفساد الإداري في معظم الوزارات المعنية.

وفي النهاية، أدى الصراع بين المؤسسات الحكومية والأهلية، وعدم وجود خطط متكاملة بينهما، وفشل المؤسسات الحكومية في تنفيذ مخططاتها، واستمرار الاحتلال إلى فشل العملية التنموية بأسرها.

أضف إلى هذا كله بعض سلوكيات المجتمع والمؤسسات الفلسطينية، فلا شك أن للاحتلال النصيب الأكبر في تخلف التنمية بشكل عام في الأراضي الفلسطينية، ولكن هناك تعديات من قبل المواطنين على الأملاك العامة، مثل البناء دون تراخيص وعدم الالتزام بقوانين التنظيم والبناء، مثل التجاوز بالارتدادات عن الشوارع وأحيانا التعدي على الملكيات العامة، مثل التعدي على حرمة الشوارع والأماكن العامة والبناء فيها، والتعدي على البيئة وقطع الأشجار المثمرة لإقامة أبنية مكانها أو لبيع أخشابها، والمكبات العشوائية والمحاجر والكسارات والمناطق الصناعية العشوائية التي لا تلتزم بأدنى معايير السلامة والمحافظة على البيئة، وإقامة الحفر الامتصاصية بدلا من الحفر الصماء، مما أدى إلى تلوث المياه الجوفية والينابيع، وإهمال الأراضي الزراعية وتركها دون استغلال، وسوء استعمالات وإدارة الأرض المختلفة، وهدم المباني التاريخية أو تشويهها بالبناء فوقها أو ملاصقا لها بمواد وأنماط جديدة ومختلفة، وعدم الانتماء لدى غالبية الشباب، أضف إلى ذلك طبوغرافية فلسطين وصعوبة تضاريسها مما أوقع

على كاهل الجهات المختصة بالتنمية نفقات إضافية في عمليات شق الطرق والقنوات المائية واستصلاح الأراضي، وتقديم خدمات البنية التحتية وإقامة الأبنية الخدماتية.

نتيجة لهذا كله فقد حدث انحسار لفرص العمل بالقرية الفلسطينية تبعاً للتحويلات السابقة ولتكثيف عمليات الهجرة الداخلية والخارجية المستمرة والمتزايدة، وما تبعه من تزايد المجتمعات الفقيرة، فضلاً عن اتساع أنماط التحول الاجتماعي، وتفشي ظاهرة عدم الانتماء خاصة بين الشباب، كما ارتفعت معدلات الكثافة السكانية.

ومن خلال الفصل التالي سيتم التطرق بالتفصيل من خلال عرض تحليلي لمنطقة الدراسة والتعرف على مشاكلها العمرانية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

الفصل الثالث

قرية بيت ايبا كحالة دراسية

1-3 أسباب الدراسة:

- يأتي اختيار قرية بيت ايبا كحالة دراسية لأسباب عدة منها:
- قربها من مركز مدينة نابلس.
 - أصبحت محط أنظار المستثمرين وتجار وسماسة الأراضي.
 - معظم الباحثين والمخططين والمهندسين تعرضوا لعملية توسع المدن الكبيرة والمشاكل التي تواجهها هذه المدن نتيجة هذا التوسع، لكن القليلين منهم من تعرض بالتفصيل لما يحصل أو قد يحصل من مشاكل داخل المناطق والتجمعات الريفية نتيجة ضمها أو توسع المدن الكبرى على حساب أراضيها، والانعكاسات السلبية أو الإيجابية لذلك.
 - تنوع استعمالات الأرض في القرية (سكني، وزراعي، وصناعي، وتجاري).
 - تنوع طبوغرافية القرية (جبلية، وسهلية، ووديان).
 - موقعها على شارعين إقليميين (شارع نابلس - طولكرم، وشارع نابلس قلقيلية).
 - مشاكل القرية البيئية التي توصف بالكارثية بسبب تواجد منطقة صناعية فيها غير منظمة، وتواجد مناشير الحجر والكسارات على أراضيها، كما يخترق أراضيها من الشرق إلى الغرب وادي إسكندر الذي تصب فيه معظم مجاري وتصريف مياه أمطار مدينة نابلس والقرى والمخيمات القريبة المجاورة.
 - توفر العديد من الخدمات والبنية التحتية في القرية، مثل المدارس والعيادة الصحية والمساجد وشبكة الكهرباء والمياه والهاتف والمجاري وشبكة الطرق والمواصلات التي تربطها بمدينة نابلس والمدن والقرى الأخرى.

- شق طريق النفاذ لأراضيها فصل الجزء الشمالي لأراضي القرية عن باقي القرية، وإقامة حاجز بيت ايبا الذي تم إزالته مؤخرا، وقد فصل أيضا الجزء الغربي من أراضيها.
- وضع القرية بعد اتفاقيات أوسلو والتقسيمات الإدارية الجديدة A،B،C التي تبعتها ووقوع أراضي القرية ضمن تصنيفين، وهما A،C.

3-2 أهداف الدراسة:

- فقد تحدد الإطار العام للدراسة في الخطوات البحثية الآتية:
- الخصائص الطبوغرافية لموقع وموضع القرية والمشاكل الناجمة عن ذلك.
- أنماط التنمية الريفية، ومن ثم الحضرية في القرية.
- مناقشة العلاقة بين الخصائص الطبوغرافية وأنماط التنمية الريفية والحضرية في القرية.

3-3 تعريف بمنطقة الدراسة:

تقع قرية بيت ايبا على بعد 6 كم إلى الغرب من مركز مدينة نابلس، وتركزت مساكنها في البداية فوق تلة، وبدأت تنمو وتتوسع شيئا فشيئا على سفوح هذه التلة التي هي جزء من المرتفعات الواقعة غرب مدينة نابلس على امتداد الطرق والشوارع الرئيسية، إلى أن وصلت إلى وادي إسكندر شمال القرية والسهل على جانبيه، وبدأت في التوسع بانتشارها على التلال المقابلة، وقد جعل منها هذا الموقع حلقة وصل وممرًا للخارجين من مدينة نابلس إلى مدن طولكرم وجنين وقلقيلية والقرى الواقعة غرب مدينة نابلس، فاصبح الداخل إلى مدينة نابلس والخارج منها عليه أن يجتاز القرية طوليا حتى يصل إلى المفارق والمخارج التي تؤدي إلى هذه المدن، فاصبحت تشكل البوابة الغربية لمدينة نابلس.

عزز موقع القرية من أهميتها عبر العصور، وذلك من خلال كونها المدخل والمخرج الوحيد لمدينة نابلس باتجاه الغرب، وقربها من مدينة نابلس كان له الأثر الكبير في تعزيز مكانتها الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية فيما بعد.

3-4 نشأة القرية:

يشتق اسم بيت ايبا من كلمة الأب، وهي العشب والكلأ، بمعنى بيت العشب والكلأ، و(إيبا): بكسر أوله، وفتح ثالثه، يحتمل أن يكون تحريف (إبا) السريانية، بمعنى الأب⁽¹⁾، (بالتشديد) في العربية، وهو العشب رطبة ويابس، قال تعالى: (وفاكهةً وأباً)⁽²⁾ فيكون المعنى (بيت الخضار والفواكه والكلأ).



صورة رقم (1): موقع قرية بيت ايبا ضمن محافظة نابلس.

تقع القرية إلى الغرب من مدينة نابلس، حيث تبعد عن مركز المدينة خمسة كيلومترات، وتقع في الجزء الشمالي الغربي لمحافظة نابلس، على رابية ترتفع (425) متر عن سطح البحر، فاسمها يدل على استعمال الأرض فيها، وهو الزراعة والرعي، فكان القدماء يسمون كل منطقة بما تمتاز به تلك المنطقة أو بنشاطها المميز الذي كان يمارس فيها، حتى إن موقع القرية أتى على ربة ترتفع (425) متر عن سطح البحر تاركين المناطق السهلية الخصبة والمناطق المنخفضة، وباقي المناطق للزراعة والفلاحة والرعي، وهذه الخاصية لم تكن فقط من خواص

⁽¹⁾ <http://www.ajjur.net/asmaushsham1.htm>, 2008 معجم لبعض الاماكن في فلسطين).

⁽²⁾ سورة عبس، ايه 31، مختصر تفسير الطبري.

مدن وقرى فلسطين، لكنها كانت سياسة أغلب القبائل القديمة التي استقرت وتحضرت، فلم تأتي من فراغ أبراج شيبام الطينية القديمة وعاصمة مملكة حضرموت قبل حوالي 2600 عام، ويسكنها الآن نحو سبعة آلاف شخص، وقد بنيت منازلها من العناصر الأولية، أي التراب والتبن، حيث يخلطان معاً بالماء ثم يتركان ليجفا وبعد ذلك صنع ما يسمى في اللهجة المحلية (المدر)، أي الطوب الطيني، ومن خلال كم هائل من المدر يتم بناء تلك المنازل التي تكون قوية لسنوات طويلة⁽¹⁾، فتضاريس اليمن الصعبة والوعرة دفعتهم إلى البناء والتوسع بشكل عمودي للمحافظة على المناطق الزراعية الضيقة والمحصورة، حيث إنهم نجحوا بوسائل بدائية ومواد بناء محلية بسيطة من الطين والقش وبتقنيات تقليدية إلى أبعد الحدود قبل ظهور ما يعرف بنظريات الهيكل الحضري في القرن الماضي كنظرية مدينة الغد لـ Corbusier التي كان هدفه منها التوسع العمودي لتوفير مساحات خضراء داخل المدينة، أي فكرة جلب الطبيعة للمدينة، فتعلمت هذه القبائل كيف تحافظ على المصادر الطبيعية حتى قبل الاستقرار، فكانت في هجراتها الدائمة والمستمرة لا تهدف إلى البحث عن الكلاً فقط، ولكن كانت تهدف للمحافظة على الكلاً في المناطق التي تهجر منها كي يتجدد وينمو فيها من جديد.

ففي المناطق الجبلية وأراضي المرتفعات، وحيثما تفتقر المنطقة إلى السهول والأراضي المنبسطة يقيم الفلاحون قراهم في الأراضي غير الصالحة للإنتاج حرصاً منهم على الأرض الزراعية⁽²⁾.

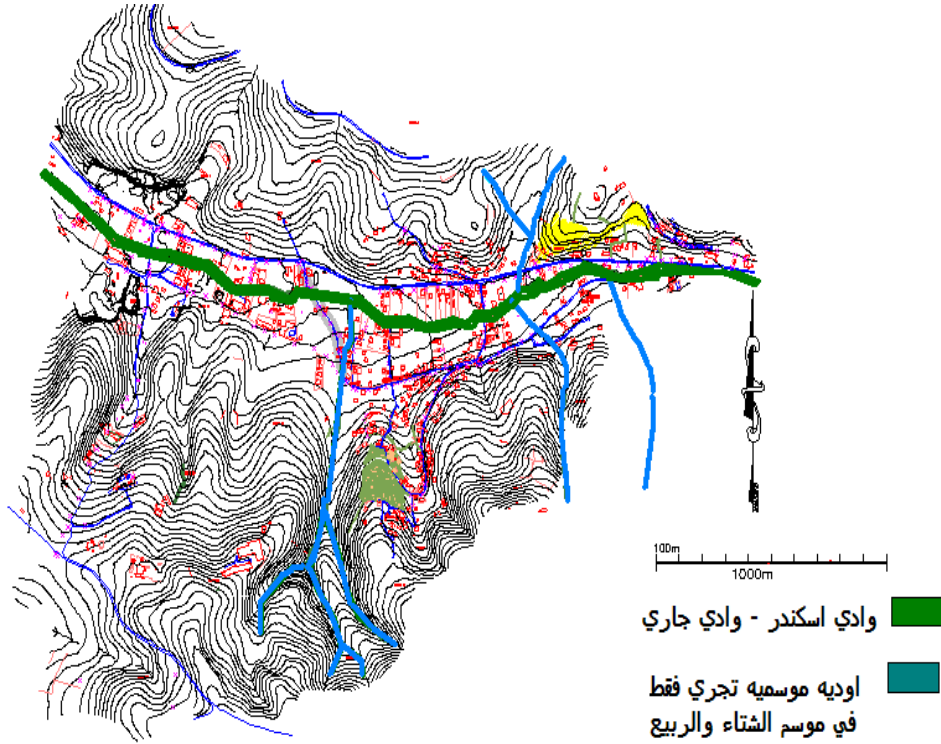
3-5 الخصائص الطبوغرافية لقرية بيت ايبا:

تقع قرية بيت ايبا إلى الغرب من مدينة نابلس على امتداد مرتفعات وسفوح جبال نابلس من الجهة الغربية، تتدرج ما بين قليلة وشديدة الانحدار، ويتخللها مجموعة من الأودية الجارية مثل وادي إسكندر الذي ينبع من سفوح جبال نابلس الغربية، ويشكل المرتبة الأولى لتصريف

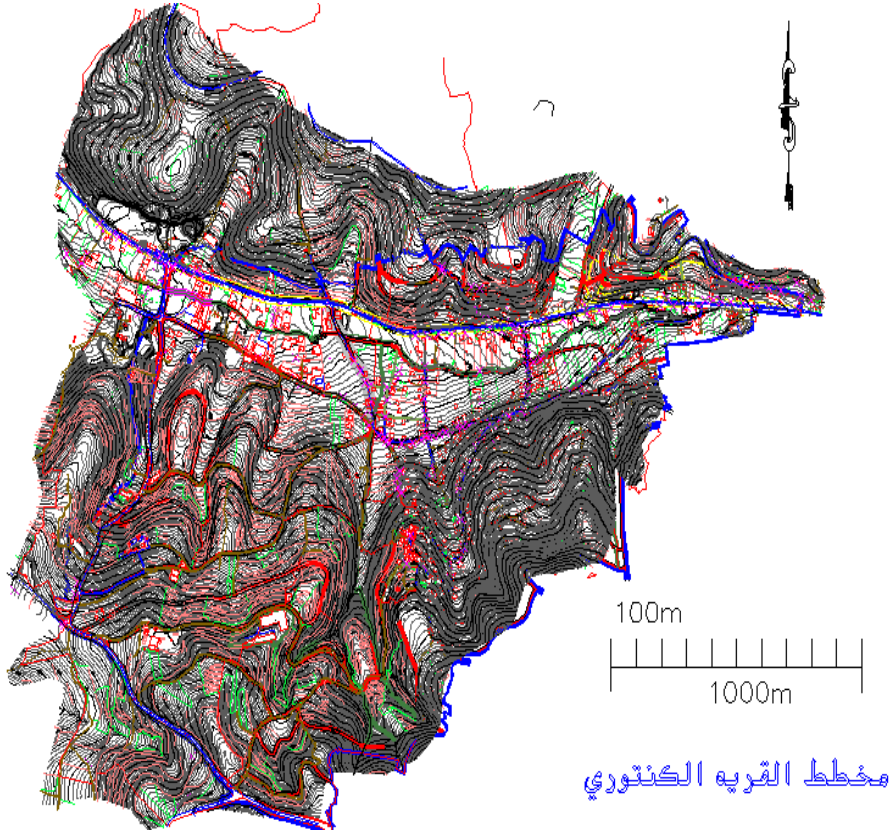
(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%85>

(2) محمد، اسماعيل، التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية، اربيل، العراق (سنة النشر غير معروفه) ص244.

مياه ومجاري مدينة نابلس، ويصب فيه وادي زواتا والأودية الموسمية الأخرى، وهي وادي مصر و وادي الرخم حيث تشكلان أودية من المرتبة الأولى، وتصريف مياه قرى زواتا وبيت وزن وبيت ايبا من شبكة التصريف المائي لمياه الأمطار والينابيع في تلك المنطقة، وتلتقي هذه الأودية شرق وغرب ووسط أراضي القرية بوادي إسكندر كما هو واضح بالمخطط رقم (1).



كما هو واضح في المخطط رقم (2).



مخطط رقم (2): مخطط القرية الكنتوري.

المصدر: الباحث معتمدا على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة

بلغت قيم معاملات التضرس على امتداد ثلاثة محاور تم اختيارها لحساب هذه المعاملات حسب الخريطة الطبوغرافية والصور الجوية للقرية في غرب شرق وغرب جنوب وغرب شمال داخل الحدود الإدارية للقرية على التوالي كما يأتي: 21، 95،95 م/كم، وهذا يعني أن هناك هبوطا راسيا في أراضي القرية يصل في المتوسط إلى 70.3 م/كم.

وهذا الاختلاف في قيم معاملات التضرس يرتبط بنوعية التكوينات الصخرية في موضع القرية، وقد تم حساب هذه المعاملات باستخدام الخريطة الطبوغرافية للقرية وتطبيق القانون الآتي:

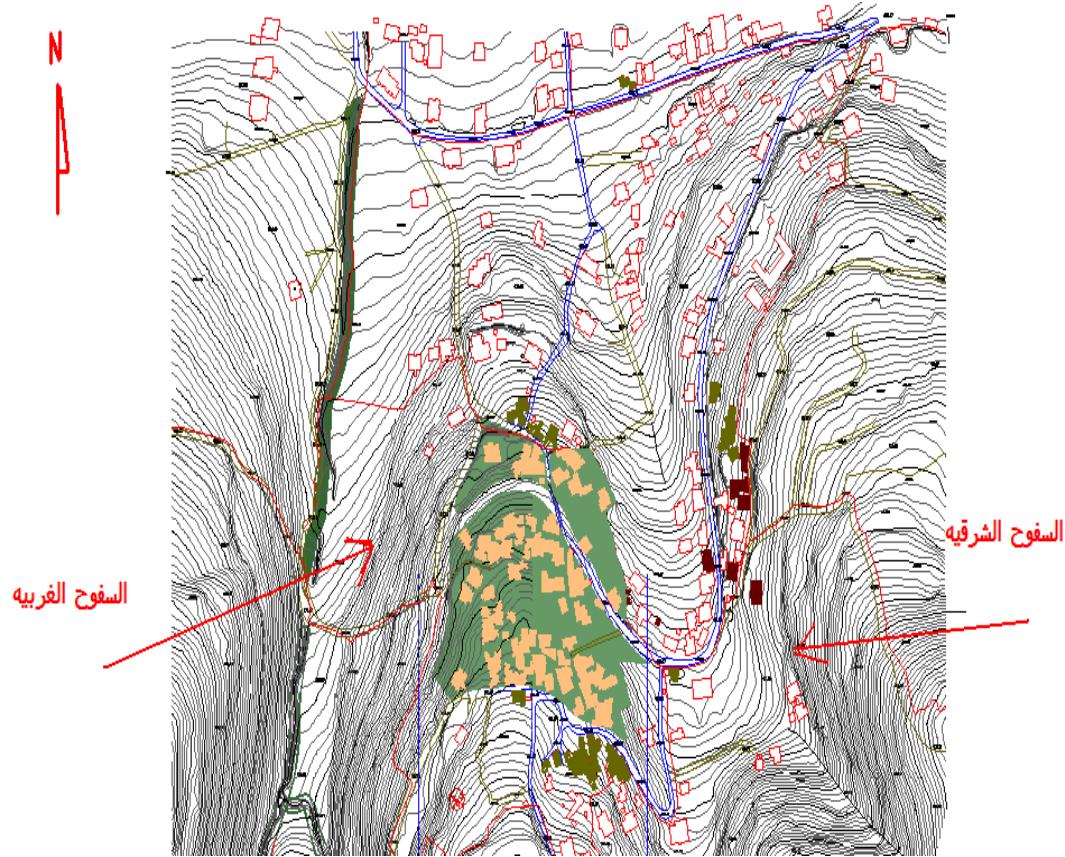
الفرق في الارتفاع بين أعلى نقطة وأدنى نقطة عن سطح البحر بالمتر

معامل التضرس =

المسافة بين النقطتين بالكيلو متر

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التعبير أحياناً عن معامل التضرس بالمتر لكل مسافة أفقية مقدارها مئة متر، وتعرف عندئذ باسم نسبة الانحدار أو الميلان.

تبين كذلك من دراسة نسب الانحدار أنها تختلف من منطقة إلى أخرى داخل أراضي القرية، فهي ما بين 27% - 30% ما بين وسط القرية والسفوح التي تحف بروافد وادي مصرو باتجاه الغرب، وما بين وسط القرية والمنحدرات الشرقية كما يبين المخطط رقم (3).



مخطط رقم (3): السفوح الشرقية والغربية لمركز القرية القديم.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخطط القرية الكنتوري ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة.

وتقل هذه النسبة عن 30% في سفح الهدفة المطلة على وادي إسكندر عند مداخل القرية: الشرقي والرئيسي والغربي، فتتراوح ما بين 10-18%، أما في الأجزاء الجنوبية الشرقية والشرقية من القرية فتتراوح نسبة الانحدار فيها بين 5-8%

3-6 أنماط التنمية في القرية:

أثرت بيئة القرية الطبوغرافية بشكل كبير على رسم وتشكيل معالمها وخصائصها القائمة، فقد كان لتأثير جبالها وسهولها ووديانها كمصدر للخير والنماء والاستقرار على تحديد مواد وتكنولوجيا البناء، وضيق عرض الأراضي الواقعة على جانبي وادي إسكندر على تحديد تلك المساحات المحدودة من الأراضي الزراعية فكانت الحرفة الرئيسية للسكان، لذا أقيمت القرية على تلة قليلة الخصوبة لتوفير الأراضي الزراعية الضيقة باعتبارها مصدر الرزق والحياة، وحيث أثرت تلك المقومات البيئية في المجتمع الفلسطيني فشكّلت ثقافته ومنهجه وملامحه الفكرية، وإنعكست على تحديد أسلوب تشكيله لملاح مجتمعاته العمرانية، لذلك تلعب الخصائص الموقعية والموضعية للقرية لمجموعة أو منفردة دوراً كبيراً في التأثير على شكل القرية، واتجاهات نموها الريفي والحضري فيما بعد، وبالتالي على أنواع وخصائص أنماط التنمية الحضرية والريفية فيها، وقد أمكن من خلال العمل الميداني في القرية، وبالاستعانة بالوصف والتحليل والمقارنة تمييز وتحديد ثلاثة أنماط تنموية رئيسة يعايش بعضها بعضاً كما يأتي:

3-6-1 نمط التنمية القديم (التقليدي) منذ نشأة القرية وحتى 1955:

منذ فترة صياغة قانون التنظيم والبناء الأردني رقم 29 لعام 1955 الذي كان مطبقاً بالضفة الغربية أثناء الإدارة الأردنية للأراضي الفلسطينية.

اعتمد هذا النمط على الزراعة والرعي وكان أغلب استعمالات أراضي القرية مقتصرة على هذين النشاطين إضافة إلى السكن، واتسمت هذه الفترة بالبساطة وغياب كلي للخدمات باستثناء بناء صغير عبارة عن غرفة تعلوها قبة متعددة الاستعمالات لن تتعدى مساحتها (276)

مترا مربعا، وكانت تستخدم كمسجد، وخارج أوقات الصلاة كانت تحول إلى مدرسة أو ما يسمى بالكتاتيب، يدرس فيها الطالب اللغة العربية قراءة وكتابة وعلوم القرآن وحفظه والرياضيات، وكانت تستخدم أيضا كمضافة لاستقبال الزوار من خارج القرية وأبناء السبيل، وكان يجتمع فيها أيضا كبار السن وممثلي العائلات لمناقشة مشاكل القرية ودراسة أوضاعها⁽¹⁾.

أما بالنسبة للمباني في مركز القرية القديم فإن أغلبه يعود إلى آخر الفترة العثمانية وفترة الانتداب البريطاني.

3-6-1-1 استعمالات الأرض في هذه الفترة:

تميزت استعمالات الأرض في القرية بحسن الاستخدام، فقد تم تركيز المناطق السكنية على قمة جبلية ليست بالوعرة، وليست بالخصبة، وهي محمية من الغرب والشرق بواديين سحيقين، ومن الجنوب بسلسلة جبال تعلوها بمائة متر تقريبا تابعة لقرية بيت وزن وصرة، ومن الشمال بمنحدرات التلة المقامة عليها هذه القرية وصولا إلى الأراضي الخصبة التي تحيط بوادي إسكندر، حيث كانت تتبع روافد هذا الوادي قبل تلوثها بمياه مجاري مدينة نابلس من مياه ينابيع مدينة نابلس الغربية ومياه ينابيع قرية زواتا وبيت وزن، وينابيع قرية بيت ايبا، واقتصر استخدام هذه الأراضي على زراعة الحبوب والقطانة وبعض الخضروات البعلية، وتم زراعة سفوح الجبال بالأشجار، ومن أهمها الزيتون واللوزيات والتين والعنب، أما المناطق البعيدة والوعرة في أقصى جنوب وشمال القرية فقد تركت للرعي.

من الملاحظ في هذه الفترة كيف تعامل القدماء مع العامل الطبوغرافي بتوزيع نشاطاتهم واستعمالات الأرض الزراعية والسكنية دون إحداث أي تغيير في البيئة وطبيعة الأرض، دون تجريف فتعايشوا مع الموقع كما هو، ولم يجرؤوا أي تغيير عليه بل قاموا بتوزيع أنشطتهم حسب طبوغرافية كل منطقة وما تتلائم معه تلك المنطقة، حيث حاولوا تقليل تأثير العامل الطبوغرافي، ليس بالتعديل عليه بل استغلوه بالتعايش معه وتوزيع النشاطات حسب ما تتلاءم معه تلك المنطقة

(1) (نقلا عن اقوال كبار السن في القرية الذين عايشوا تلك الفترة).

طبوغرافيا دون إجراء أي تعديل قدر المستطاع عدا بعض التعديلات الضيقة جدا أثناء عمليات البناء لتسهيل وتسوية المنطقة بالشكل الذي يسمح لهم بإقامة مبانيهم بسهولة وأمان.

أما بالنسبة للنشاطات الأخرى التي تميزت بها تلك الفترة فهي العملية التقليدية لجمع المحاصيل من شعير وقمح وقطانة بعد الحصاد ونقلها على ظهور الدواب إلى منطقة مرتفعة بالقرية تكون بها حركة الريح نشطة تسمى بالبيدر لدرسها على الألواح الخشبية التي تجرها الدواب وتدرس، وبوجود الهواء النشط وباستخدام المذراة والغربال والكربال يتم فصل الحبوب عن القش والتبن.

وبعد عملية الفصل كانت تجمع هذه الحبوب بأكياس من الكتان وتخزن في أماكن خاصة لذلك، والقش يتم جمعه وتنعيمه على الألواح التي تجرها الدواب حتى يصبح ما يسمى بالتبن، ويتم جمعه وتخزينه كأعلاف للدواب، أما بالنسبة للخضار والفواكه فيتم تجفيفها وتخزينها أو عمل المربى منها وتخزينه، أما الخضار فيتم حفظه كمخللات مثل الزيتون الأخضر والأسود والفقوس وغيره، وأما بالنسبة للمنتوجات الحيوانية مثل اللبن والجبن واللحوم فكانت تحفظ بالتعليق أو التجفيف أو بوضعها بزيت الزيتون كالبنة، والتطجين أو التتبيل للحوم، حيث كانت اللحوم تتبل بالتوابل ويوضع عليها الملح والدهون وزيت الزيتون، وتطبخ على النار وتوضع بما يسمى بالزير، وهو وعاء فخاري يشبه الجرة لكن عنقه أوسع، وأما بالنسبة للزيتون فكان يجمع في موسم قطافه ويتم نقله على ظهور الدواب إلى ما يسمى بالبد، حيث كان يوجد به حجر الرحي الذي تجره الدواب، ويعصر بالطرق التقليدية، ويجمع بالجرار الفخارية، ويخزن فيها، وأما ما تبقى من الزيتون بعد العصر فيسمى بالجفت، وغالبا ما كان يجفف ويخلط بالتبن وروث الحيوانات ويستخدم لإشعال الطابون وللتدفئة عن طريق الكانون، وكانت كل ثلاث قرى فأكثر تشترك في بد واحد.

3-6-1-2 مواصفات البيت الريفي في تلك الفترة:

جمع البيت الريفي أكثر من نشاط في آن واحد فكان غالبا ما يستخدم للسكن وللتخزين ولتربية المواشي والدواجن.

أما بالنسبة لنمط الكتلة العمرانية ونمط المباني في هذه الفترة فهي ليست مجرد كتلة من المباني بقدر ما هي مركب يتكون من وظائف تتشابه مع بعضها البعض وتتفاعل دائما فيما بينها، وكما ذكرت سابقا كباقي أغلب القرى الفلسطينية، وهي كتلة بنائية قديمة ذات النسيج العمراني الإشعاعي غير المنتظم، والذي يميز هذه المباني أنها متشابهة نوعا ما في طريقة البناء ومواده، فنجد البيوت التي كانت تقطنها عائلات بسيطة مبنية من اللبن (الطين والتبن والحجر)، ومسقوفه بجذوع الأشجار الضخمة والطين والحجر أو بالقباب المدعمة بالعقود المتقاطعة أو البرميلية والأقواس الحاملة، ومقصورة من الداخل بالطينة الجيرية.

وجميع هذه المباني مكونة من طابق واحد فقط، وكان البيت مكونا من غرفة أو غرفتين على الأغلب، وكانت تضاف لهذا البيت عدة غرف صغيرة تستعمل للتخزين ولتربية المواشي والدواجن، وكان غالبا ما يتم عمل فتحة في أعلى المخزن تسمى بالروزنة، حيث يتم إدخال الحبوب أو التبن منها، وكانت تترك مفتوحة بالصيف كي يخرج الهواء الساخن والرطب من الأعلى حتى لا يتجمع بالأسفل وتتعفن الحبوب أو التبن، وهذه البيوت كانت ملتصقة بعضها البعض، فتكون مشتركة مع بعض بجدار أو جدارين، وكانت تشكل كتلة تسمى بالحوش، وكان لكل حوش طابون مشترك تتناوب نساء الحوش على إبقائه مشتعلا والخبز فيه، أما النمط الثاني من المباني فكان مبنيا من الحجر والجير ومسقوفا بالعقود، وأغلب هذه البيوت تكون من طابق أو طابقين، وغالبا ما كان الطابق الأرضي يستخدم للتخزين وأحيانا لتربية المواشي والدواجن، وغالبا كان المبنى مكونا من غرفة في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق العلوي تسمى (علية)، وأحيانا كانت مكونة من غرفتين في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق العلوي، أو غرفتين في الطابق الأرضي وغرفتين في الطابق العلوي، والذي يحكم عدد الغرف هو امكانيات العائلة ومقدرتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية وعدد أفرادها، وكان كل بيت له طابونه الخاص به.

أما بالنسبة للبيت من الداخل فكان عبارة عن غرفة أو غرفتين تستخدم للنوم وللضيافة، أما المطبخ فكان يتم في فناء المنزل على موقد من الحطب يسمى بالموقدة أو بالطابون، وأما بالنسبة لمحتويات المنزل فكانت سماكات الجدران تسمح لعمل ما يسمى بالحنيات لتخزين المواد

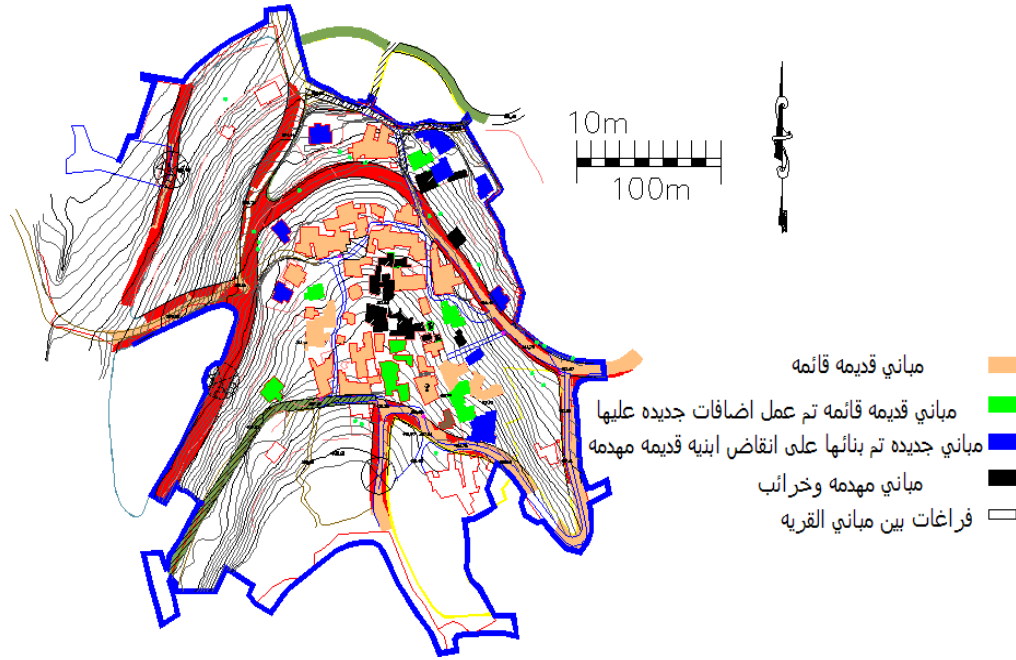
الغذائية للاستعمال اليومي، وهناك حنيات كبيرة تسمى (قوس الفراش) تستخدم لوضع فراش وسجاد البيت داخلها، وفي أعلى هذا القوس كان يتم عمل ما يشبه السدة الصغيرة، وكانت تسمى بالخابية وكانت توضع بداخلها الأشياء النفيسة والثمينة.

أما المرحاض فكان عبارة عن بناء صغير مستقل عن المنزل فوق حفرة امتصاصية، وهذه المباني ذات الطابق أو الطابقين معظمها متصلة بعضها البعض، حيث كانت تشكل ما يسمى بالحوش، وتكتل عدة أحواش كان يشكل بما يسمى بالحارة، حيث كانت القرية مكونة من حارتين رئيسيتين، وهما الحارة التحتة أو الغربية والحارة الشرقية.

من الملاحظ في هذه الفترة تناسق وتكامل مباني القرية سواء أكانت للأغنياء أم للبطءاء، فمادة البناء واحدة، واللون واحد والنسب واحدة، لكن الفرق البسيط هو عدد الغرف أو الطوابق التي لا تزيد عن طابقين، فالنسيج متكامل دون فروقات مميزة تلفت النظر.

أما بالنسبة لمصادر المياه ففي المناطق التي كانت تكثر فيها ينابيع كانت تنقل المياه بالقرب والجرار على رؤوس النساء وأحياناً كانت تستعمل الدواب، وكانت تجمع المياه في آنية فخارية كبيرة، وهي أكبر من الجرة ويسمى الزير، أما المناطق التي لم يتواجد بها ينابيع فكان يتم حفر بئر على شكل إجاصة أو برميل بالي بالصخر ويتم جمع مياه الأمطار فيه كي يستخدم كمصدر ماء بالصيف.

أما شبكة الطرق القديمة فكانت متعرجة للتغلب على نسبة الميلان الموجودة في الأرض الطبيعية، وهذه الطرق والممرات ضيقة، ولا تختلف في الوصف العام عن الذي تم التطرق إليه في بداية البحث أثناء الحديث عن القرية الفلسطينية، وهذه الطرق ذات نهايات مغلقة ونافذة في بعض الأحيان، وتتراوح نسبة الميلان فيها ما بين 5%-15%، وهي مرصوفة بالحجر، كما هو واضح في المخطط رقم (4).



مخطط رقم (4): حالة مباني مركز القرية القديم.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة.

في العقدين الأخيرين من هذه الفترة طرأ تغير ملموس على مواد البناء، وبدأ يزداد شيئا فشيئا، وباستخدام الإسمنت في البناء أصبحت الأسقف مسطحة ومدعمة بجسور حديدية بدلا من الأخشاب والعقود المتقاطعة أو الأقواس الحاملة، ولم يطرأ أي تغيير على مواد بناء الجدران الخارجية، حيث بقيت كما هي من الحجر والطينة الجيرية، ولكن في السنوات الخمسة الأخيرة بدأ استخدام الإسمنت مع حجر الطيزة السميك في بناء الجدران، وطرأ تغيير على نسب الفتحات، وبدأ استخدام الإسفلت في تعبيد الطرق، حيث تم تعبيد الطريق الرئيسية التي تربط القرية بشوارع نابلس طولكرم بعرض ثلاثة أمتار.

3-6-2 نمط التنمية الحديث:

بدأ هذا النمط التنموي بالظهور منذ عام 1955م حتى بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام 1967م.

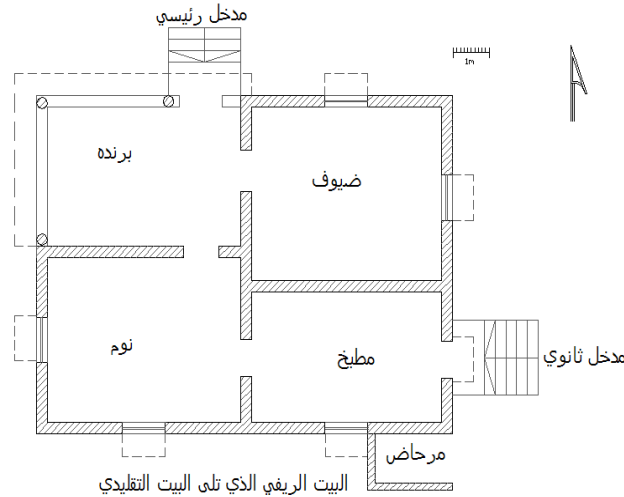
في بداية هذه الفترة بدأ حدوث تغييرات على نمط الحياه الريفية وعلى نوعية الخدمات ومواد البناء، حيث بدأت القرية بالتوسع بطريقة فريدة من نوعها، حيث وجدت هناك نواة وبؤرة توسعية على بعد كيلو متر واحد من مركز القرية على امتداد شارع نابلس طولكرم، امتدت من المفرق الرئيسي الذي يربط القرية بهذا الشارع باتجاه الشرق والغرب على طوله، حيث ساهم في هذا التوسع بناء مدرسة الاتحاد الثانوية للبنين بالقرب من المنطقة، وبالتحديد في منطقة (الثلاث)، ومن النشاطات التي بدأت في هذه الفترة في المنطقة مصنع حلويات الشيخ للحلقوم، ومطحنة الدقيق (حيث كانت تسمى بالبابور)، حيث سمي المفرق الرئيسي بهذا الاسم، كما وجد في نفس المنطقة بالقرب من المطحنة فرن عرف بفرن (أبو عزمي).

ساهمت عدة عوامل في إيجاد هذه البؤرة التوسعية منها:

- نسبة الانحدار في هذه المنطقة قليلة، وهي مستوية نوعا ما تتراوح بين 3-6%.
- تطور وسائل النقل والمواصلات، ومرور الشارع الإقليمي نابلس طولكرم من تلك المنطقة، مما سهل على المواطنين التنقل والذهاب للعمل والدراسة والتسوق في مدينة نابلس مستقلين المركبات المارة من هذا الشارع بعد أن كانوا يسافرون على ظهور الدواب أو مشيا على الاقدام.
- إقامة بعض الخدمات بالقرب من هذه المنطقة، مثل بناء مدرسة الاتحاد الثانوية للبنين، وعمل صهرج لتجميع مياه العيون والينابيع في هذه المنطقة مثل العين الشرقية.
- وجود بعض الأنشطة الصناعية الخفيفة في تلك المنطقة مثل مصنع حلويات الشيخ للحلقوم والمطحنة والفرن.
- قرب الناس من الأراضي الزراعية الخصبة والينابيع في تلك المنطقة.

3-6-2-1 التحولات العمرانية في هذه الفترة:

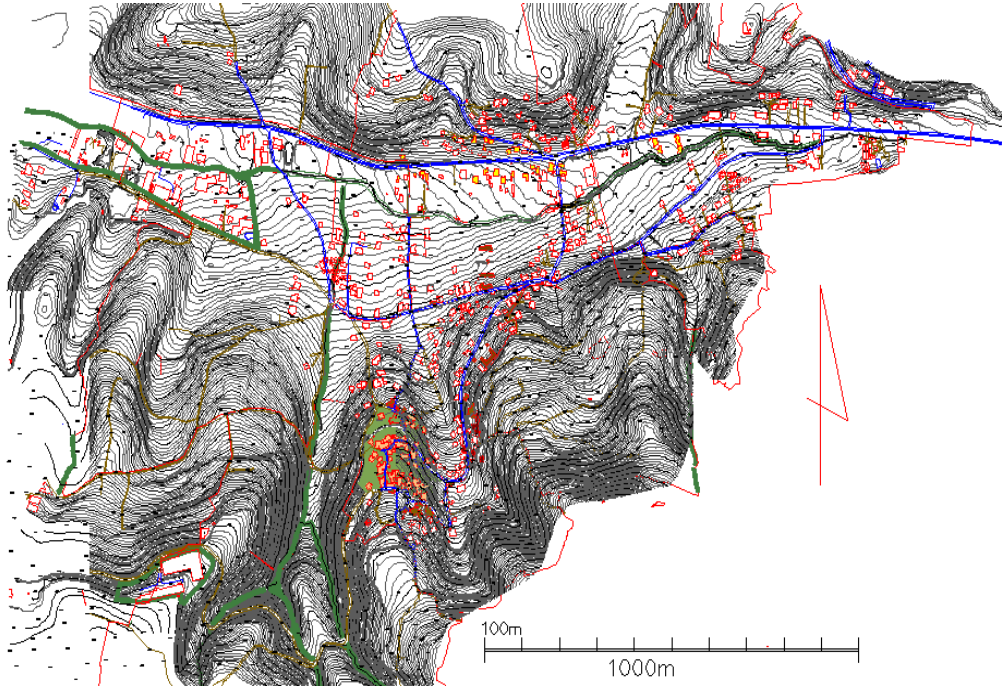
طراً تحول جذري وتطور نوعي على مواد وتقنيات البناء فانتشر استخدام الباطون المسلح والطوب الإسمنتي وحجر الطبزة، وبدأ استخدام الحديد بكثرة حيث تم استبدال الشبائيك الخشبية، وحلت محلها شبائيك من حديد الفاصون وكذلك الأمر بالنسبة للأبواب فبدأت القرية تفقد طابعها المعماري التقليدي شيئاً فشيئاً، وأصبح البيت الريفي يفقد معظم سماته المعمارية حتى اكتسب صفات مختلفة كلياً عما كان عليه، وكانت أغلب الأبنية مكونة من غرفتين تجمعهما برنذة ومطبخ، أما المرحاض فكان يبنى أحياناً خارج المنزل ولكن ملاصقاً له، ونادراً ما كان يضاف داخله، وكانت مساحة البيت لا تتعدى مئة المتر المربع، ونادراً ما كان يتألف من دورين، حيث كانت الحركة بين الدورين عن طريق درج خارجي وليس عن طريق بيت درج، وحلت السدة مكان غرفة الخزين، ولم يكن هناك نمط محدد للمباني فلم يكن تقليدياً ولا حتى يربطه بالأبنية التقليدية أي رابط، حيث اختلفت التوزيعات الداخلية للبيت كما، اختلفت الفتحات واختلفت نسبها، كما اختلفت مواد البناء واختلف الشكل الخارجي للبيت، وكان مزاج من يقوم بعملية البناء هو الذي يتحكم بهذه الأمور، فكان هناك تشابه كبير بين هذه البيوت وتوزيعاتها الداخلية ومظهرها الخارجي، حتى بمواد بنائها (الباطون الدك، والدبش مع اضافة الحديد في الأساسات والسقف)، والمخطط رقم (5) يوضح ذلك.



مخطط رقم (5): مواصفات البيوت التي ظهرت بعد النمط التقليدي، حيث تبين عدم الالتزام بأدنى متطلبات العمارة الحديثة، وعدم الارتباط بالمباني التقليدية، فكما هو واضح المطبخ مفتوح على غرفة النوم.

أصبح البيت مستقلا تماما عن باقي البيوت الأخرى، وتم الاستعاضة عن الحوش بعمل سور إسمنتي أو من الطوب الإسمنتي أو الحجر أو من الأسلاك الشائكة حول البيت لتحقيق الأمان الذي كان متوفرا بالحوش القديم، حيث كان الحوش يشكل كتلة تجمع من المنازل، وكان الشعور بالأمان أكثر، وكذلك الأمر بالنسبة للتواصل الاجتماعي حيث كان هذا التواصل يوميا وأكثر من مرة في اليوم. وفي هذه المرحلة بدأ استهلاك الأراضي الزراعية لصالح السكن.

أثر العامل الطبوغرافي في هذا الوضع بشكل كبير حيث أصبح مركز القرية القديم يضيق بأهله، وليس بالإمكان التوسع من الجهة الغربية أو الشرقية لوجود واديين سحيقين، ولارتفاع نسبة الانحدار بهما بنسبة تزيد عن الـ (30%) أحيانا، والصعوبة التي يواجهها الناس لإقامة منازلهم على هذه المناطق الشديدة الانحدار في ظل قلة الإمكانيات المادية والتقنية لتحقيق ذلك. والمخطط الكنتوري رقم (6) والصورة رقم (1) توضحان ذلك.



مخطط رقم (6): المخطط الكنتوري للقرية.

المصدر: الباحث معتمدا على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة.



صورة رقم (2): تبين موقع القرية على المنحدرات.

المصدر: الباحث.

3-2-6-2 البرامج التنموية الحكومية خلال هذه الفترة:

في بداية هذه الفترة قامت الحكومة الأردنية بمسح جميع أراضي القرية وتسجيلها بأسماء مالكيها وتنبيت ذلك عن طريق الطابو، غير أن منطقة مركز القرية لم تشملها هذه الخطة لصعوبة تحديد الملكيات فيها وضيقها وصغرها وتداخلها مع بعضها البعض، فتركزت على حالها وسميت بجذر البلد، كما شملت خطة الحكومة خطة موازية لاستصلاح الأراضي الزراعية على المنحدرات الجبلية وسفوح الجبال ضمن خطة شملت استصلاح كم كبير من الأراضي الزراعية بإقامة الجدران المساندة الحجرية (السلاسل) لحفظ التربة من الانجراف، وتشجير بعض المناطق في القرية، والحد من الرعي الجائر، وتحديد أماكن محددة لذلك، وما زالت آثار هذه الخطة ماثلة للعيان حتى يومنا هذا، حيث عرفت لدى الكثيرين من أهالي القرية الذين عاشوا هذه الفترة بالنقطة الرابعة، كما توضح الصورة رقم (2).



صورة رقم (3): صورة تبين آثار مشروع ما عرف بالنقطة الرابعة لاستصلاح الأراضي.
المصدر: الباحث.

شهدت هذه الفترة بداية هجرة الأيدي العاملة للعمل خارج فلسطين، وخاصة إلى دول الخليج، ولم تسجل أية حالة هجرة داخلية من الريف إلى المدينة لسبب واضح وهو قرب القرية من مركز مدينة نابلس.

أما بالنسبة للخدمات والبنية التحتية في هذه الفترة فما طرأ عليها من تغيير بسيط جدا لا يذكر، ومن أهم هذه الخدمات إقامة مدرسة في القرية، والغرض من إقامة هذه المدرسة هو توفير التعليم لثلاث قرى إضافة لقرية بيت ايبا، وهذه القرى هي بيت وزن، وزواتا، وقرية قوصين.

كما تم إيجاد شعبة بريد للقرية، ولم تكن بناء مستقلا، بل كانت في إحدى الدكاكين بالقرية، حيث كان متوفرا بها خط هاتف واحد فقط وساعي بريد، وهو مؤذن القرية في ذلك الوقت.

أما بالنسبة للبنية التحتية فمن أهمها بناء صهريج لتجميع مياه الينابيع في القرية ليستفيد منها الناس، وما زال موجودا حتى يومنا هذا، ويسمى بالعين الشرقية، وصيانة الطريق الرئيسي فيها، وبناء السلاسل لحماية التربة، أما شبكة الماء والكهرباء والهاتف فلم تكن متوفرة بعد.

من الملاحظ في هذه الفترة بداية التعامل مع العامل الطبوغرافي بعمل بعض التسويات والتجريف وإقامة الجدران الاستنادية والسلاسل الحجرية وشق بعض الطرق الزراعية مع طول خطوط الكنتور، لكن محدودية الأماكن المادية والتقنية دفع الناس إلى التوسع في المناطق السهلة التضاريس التي يكون إقامة المنازل فيها أسهل ولا يحتاج إلى تجريف وإقامة جدران استنادية، ومعظم هذه المناطق هي مناطق زراعية خصبة، وتقع بين شارع نابلس طولكرم ووادي إسكندر باتجاه شرق غرب، مما شكل تهديدا حقيقيا لهذه المساحات القليلة والمحصورة، ولطالما شكلت السلة الغذائية من القمح والقطانة والخضروات لأهالي القرية.

ازدادت عملية التوسع في هذه المنطقة حتى بلغت عدد المنازل التي تم تشييدها أكثر من ثمانية وثلاثين منزلا، وخمسة منها تتألف من طابقين ومبنية من حجر الطيزة. رغم ما ذكر من سلبيات لهذه العملية سواء على المستوى العمراني أم الاقتصادي إلا أن هناك بعض الإيجابيات التي لا يمكن إهمالها.

أصبح الناس أكثر قربا من المناطق المخصصة للرعي في المناطق الشمالية للقرية التي تم إقامة السلاسل الحجرية عليها لحفظ التربة من الانجراف، وشق بعض الطرق الزراعية فيها، مما شجعهم على استصلاحها وزراعتها بالزيتون واللوزيات، فشكل انحسارا في المناطق المخصصة للرعي، وزيادة في نسبة الأراضي المشجرة، الأمر الذي دفع المزارعين للاعتماد أكثر على الزراعة، وقلت نسبة المزارعين المعتمدين على تربية المواشي، وأصبحت تربية المواشي تقتصر فقط على المستوى المنزلي وبأعداد قليلة من الأبقار والأغنام.

توفر العوائد من أموال المغتربين شجع أهاليهم على استصلاح مساحات زراعية إضافية، ومع تطور وسائل النقل والمواصلات أصبح أسهل على المزارعين تسويق محاصيلهم في أسواق مدينة نابلس.

3-6-3 نمط التنمية المعاصر 1967-2008:

كان هناك تخوف من المجهول ومن المستقبل وما يحمل بطياته، وتخبط في القوانين ما بين قوانين أردنية وقرارات عسكرية إسرائيلية ليس لها علاقة بالتنظيم ولا بالبناء، ولكنها تصب في خدمة سلطات الاحتلال الأمنية والعسكرية، فهناك العديد من المنازل التي كانت قيد الإنشاء، توقف مالكوها عن إتمامها، حيث بلغ عددها في تلك الفترة ثمانية منازل، وما زال بعضها شاهدا للعيان حتى اليوم، والمنازل الجاهزة التي تركت وهاجر أهلها منها بلغ عددها ثلاثة وثلاثين منزلا، وكذلك الأمر بالنسبة للأراضي الزراعية، فقد توقف الكثير من المزارعين عن استصلاح أراضيهم الزراعية وإهمالها، وفي هذه الفترة توقف النمو العمراني والاقتصادي في القرية بشكل عام.

استمر هذا الوضع على ما هو عليه مع بدايات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة لعدة سنوات، والذي بدوره بدأ باتخاذ القرارات العسكرية والسياسات الجائرة لجعل المزارع الفلسطيني يعتمد على الاحتلال اقتصاديا، وذلك بفتح أبواب العمالة داخل الخط الأخضر على مصراعيه للعمل في الحقول وشركات البناء والمصانع اليهودية، مما شجع الكثيرين من الفلاحين على ترك أراضيهم الزراعية أو عدم الاعتناء بها حسب الأصول، مما سبب في تدني منتوجها وازدياد رقعة الأراضي البور من جديد، ناهيك عن الأعداد الهائلة من سكان القرية التي هاجرت إلى الأردن طوعا أو كرها أثناء الحرب وفي الأشهر القليلة التي تلت الحرب، تاركين وراءهم بيوتهم وأماكنهم وأراضيهم.

السنوات الخمس التي تلت الاحتلال تميزت بركود على المستوى العمراني والاقتصادي والاجتماعي.

3-6-3-1 التنمية على المستوى الاقتصادي:

انقطاع المساعدات والخطط الحكومية لمساعدة المزارعين وإقفال البنوك العاملة في الضفة، وإغلاق الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية، والتدني في الانتاج المحلي، كان لكل هذه العوامل الأثر الكبير على الاقتصاد، وبالتالي على التنمية بشكل عام.

3-6-3-2 التنمية على المستوى الاجتماعي:

هناك العديد من العائلات التي تقطعت بها السبل وتشتت بعد حرب عام 1967م، فلا يكاد بيت يخلو من أب أو أخ أو أخت أو ابن فقد مواطنته، وكان واجبا على من تبقى داخل القرية الاعتناء بأملاكه وأملاك أقاربه النازحين، مما زاد على كاهله مصاريف إضافية في ظل النقص في الأيدي العاملة والسيولة المادية نتيجة للعوامل التي تم التطرق إليها سابقا، مما زاد من نسبة الأراضي البور وتقلص التوسع العمراني.

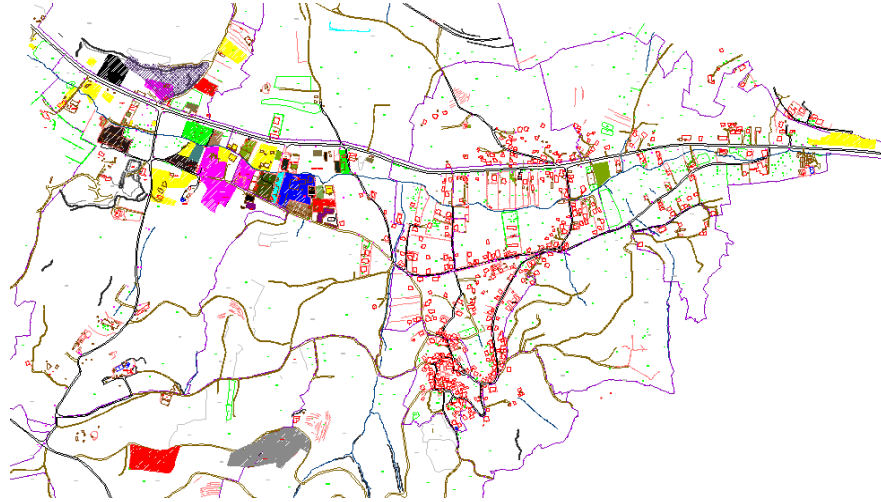
بعد فترة الركود هذه زادت نسبة الأيدي العاملة التي تعمل داخل الخط الأخضر، كما زادت نسبة الموظفين والأيدي العاملة خارج فلسطين، وخاصة في دول الخليج، وزادت العوائد التي كانوا يرسلونها لأهلهم وأقاربهم مما ساعد على الخروج من الركود الاقتصادي الذي عم معظم أرجاء الضفة والقطاع، أما القطاعات التي توفر العمل بها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة فهي قطاع التربية والتعليم والصحة وبعض الدوائر الحكومية كالبريد والأشغال والبلديات في المجال الحكومي، وقطاعي الزراعة والتجارة والصناعات الخفيفة والحرفية.

كان هذا الخروج من الركود خروجاً مؤقتاً، ففي مجال العمل داخل إسرائيل الذي كان مفتوحاً على مصراعيه من قبل سلطات الاحتلال وخاصة لسكان القرى، ما كان يهدف إلا لسياسة إسرائيلية مدبرة لإبعاد الناس عن أراضيهم وعدم استصلاحها والعناية بها، حيث بدت هذه السياسة جلية للعيان أثناء وبعد الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من

القرن المنصرم، حيث إن نتائج هذه السياسة فاجأت مخططيها من الإسرائيليين، حيث إنهم هم أنفسهم لم يتوقعوا النتائج المذهلة لمخططاتهم وبفترة زمنية قصيرة.

ومع احتلال العراق للكويت والتجاذبات السياسية لهذه الحرب، ووقوف غالبية الشعب الفلسطيني وتأييده للاحتلال العراقي للكويت، فقد كان الفلسطينيون يشكلون النسبة الأكبر من بين الأجانب داخل هذا البلد ما بين عمال وموظفين وتجار، وفي أعقاب هذه الحرب تم ترحيل الكم الأكبر منهم قسراً، ليس من الكويت فقط بل ومن أغلب دول الخليج بنسب متفاوتة، فاصبح الشعب الفلسطيني في مأزق اقتصادي واجتماعي خطير، فنتيجة لتبعيات الانتفاضة الأولى بدأت إسرائيل الاستغناء عن الكم الأكبر من العمال العاملين داخل الخط الأخضر، ومع عودة الفلسطينيين العاملين بالكويت ودول الخليج بلا تقاعد أو أتعاب، وبوجود قطاع صناعي هزيل وضعيف وأراض زراعية تم إهمالها على مدى عقدين كاملين، واتساع رقعة الأراضي البور، وسيطرة الاحتلال ومصادرته لأغلب تلك الأراضي أصبح المواطن الفلسطيني وخاصة المزارعون منهم بلا دخل، ويتعين عليهم البدء من جديد من نقطة الصفر في ظل المعوقات الإسرائيلية والصعوبات المادية والتقنية وغياب البرامج التنموية والمؤسسات الداعمة لذلك، ففي هذه الفترة رجعت عجلة التنمية بالضفة إلى المربع الأول الذي كان سائداً مع بديات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فلم تكن قرية بيت ايبا في منأى عن هذه الأحداث، فنتيجة لعدم توفر السيولة النقدية قام بعض المزارعين بتأجير أو بيع أراضيهم الزراعية إلى أصحاب المصانع القادمين من مدينة نابلس، حيث قام بعض أصحاب المصانع شرق مدينة نابلس باستئجار أراض زراعية غرب القرية، وقاموا بنقل بعض معداتهم وأنشطتهم الصناعية أو جميعها إلى غرب قرية بيت ايبا فوق آخر بقعة زراعية كانت تزرع بالخضروات، وتقدر مساحتها بمئة وخمسين دونماً، وما شجعهم على ذلك تدني أسعار المأجور في المنطقة، والهروب من بسط سيطرة بلدية نابلس وقوانينها عليهم، وطبيعة الأرض وموقعها الطبوغرافي، حيث إنها تعتبر المنطقة المنبسطة الوحيدة ذات المساحة الكبيرة في القرية، وتقل نسبة انحدارها عن 6% مما سهل إقامة بركسات صناعية عليها بأقل تكاليف التجريف والتسوية، وقربها بنفس الوقت من مركز مدينة نابلس، وموقعها على الشارع الإقليمي نابلس طولكرم سهل كثيراً جلب المواد الخام وتسويق المنتج، ويمر منها وادي إسكندر، حيث أصبح مكبا للمخلفات الصناعية الصلبة

والسائلة على حد سواء، كل هذه العوامل المشجعة على إقامة هذه المنطقة الصناعية أدت إلى خلق نواة لمنطقة صناعية، حيث تكثرت العديد من الصناعات الخفيفة والثقيلة والبركسات الزراعية وتخزين المواد الغذائية ومصانع المواد الغذائي، إضافة إلى مناشير الرخام والحجر والكسارات، فتم فرض أمر واقع لمنطقة صناعية عشوائية وغير منظمة ومضرة بالبيئة السكنية والزراعية، حيث إن أضرارها وصلت إلى نفس مدينة نابلس والقرى المجاورة، لأنها تقع غرب هذه التجمعات السكنية، علما بأن حركة الرياح في معظم أيام السنة غربية أو غربية شمالية، حيث تهب الرياح فوق هذه المناطق السكنية حاملة معها الغبار والعوالق من مخلفات الصناعة والدخان والروائح الكريهة، ناهيك عن التلوث السمعي والبصري. والمخطط رقم (7) يوضح توزيع النشاطات الصناعية في القرية.



توزيع المصانع حسب نوعية كل مصنع

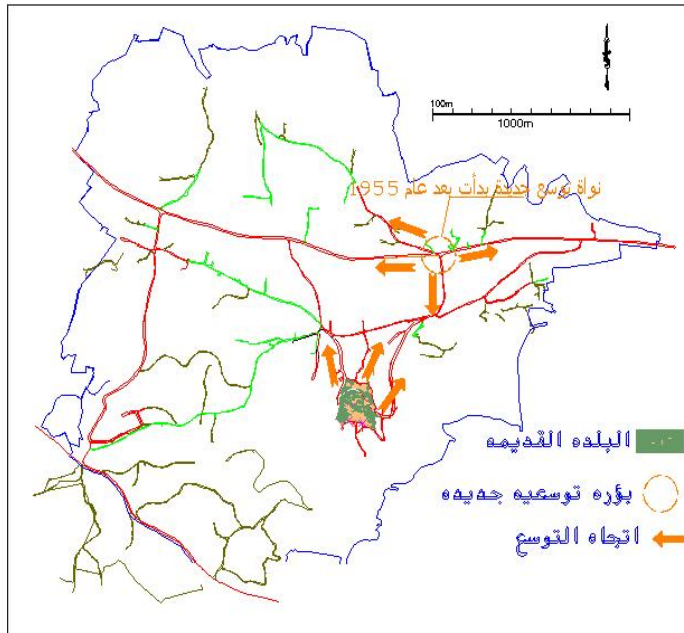
مناشير حجر	مصانع هواجن
مناشير رخام	مصانع ابقار واعدام مع مسالخ
مصنع بلاط و طوب	مصنع فوط
مصنع مواشير اسمنتيه ومخايل ومخلفات اسمنتيه	مصنع اسمنج وفرشات
مصنع باطون جابر	مصنع بلاستيك
مصنع المنجوم	مستودعات مواد غذائيه
مصنع السكب	كسارات
مصنع البتروشماويات	مواد غذائيه
مصنع الربوت وتصيخنا	مناجر خشب

مخطط رقم (7): توزيع النشاطات الصناعية في القرية.

المصدر: الباحث معتمدا على معطيات مجلس قروي بيت ايبا والمشاهدة المباشرة.

3-3-6-3 التنمية على المستوى العمراني:

استمر توسع القرية ونموها عمرانياً باتجاهين: الأول على طول الشارع الرئيسي الذي يربط مركز القرية القديم بشارع نابلس طولكرم، والثاني منطلقاً من المفرد الرئيسي للقرية باتجاه شرق غرب على طول شارع نابلس طولكرم، فأخذت القرية تجتذب التجار إليها بعد بناء العديد من المحال التجارية على طول هذا الشارع، وبدأ النمو العمراني يتجه إلى الشارع الرئيس وعلى امتداده وعلى طول الشوارع الفرعية المتفرعة عنه، فظهرت أحياء جديدة، مثل الواد الشرقي، والواد الغربي، والعوجة، والمدرسة أو الثلاثات، وبدأ العمران كذلك يمتد على شكل أذرع إشعاعية منطلقاً من مركز القرية القديم باتجاه الشمال والشمال الغربي والشرقي على امتداد الطرق الرئيسية داخل القرية مكوناً أحياء جديدة أخرى، وهي الدورة شرق مركز القرية، والعمائر شمال شرق المركز، والسوامات شمال المركز. والمخطط رقم (8) يبين اتجاهات هذا التوسع.



مخطط رقم (8): اتجاهات التوسع العمراني في القرية، حيث تبين الصورة نواحي التوسع، وهما مركز القرية القديم والمفرد الذي يربط القرية بشارع نابلس طولكرم.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة.

فأصبح المشهد الريفي العام للقرية مختلطاً، حيث ظهر الشكل التقليدي الملموم للقرية محاطاً بنمط تنمية حضرية جديدة هي التنمية الخطية أو الشريطية Corridors Development، وقد ساعد على بروز هذا النوع من التوسع قلة الأراضي الصالحة للاستغلال في وسط القرية القديم، نظراً لطبيعة الأرض وتداخل الملكيات بعضها ببعض وصغرها، فأصبح مركز القرية يطرد التنمية إلى المناطق القريبة منه، وعلى امتداد الطرق الرئيسية التي تتمتع بمزيد من الخدمات بدأت الأحياء تأخذ الشكل الطولي أو الخطي الممتد على جانبي الشوارع الرئيسية في القرية، وخصوصاً شارع نابلس طولكرم والشارع الرئيسي الواصل شارع نابلس طولكرم بمركز القرية.

3-6-3-4 المشاريع التنموية في بدايات هذه الفترة:

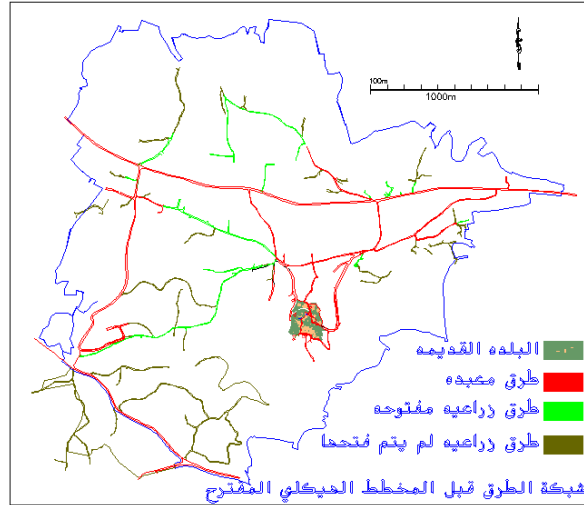
قامت بلدية نابلس في عام 1975 من القرن المنصرم بعمل شبكة كهرباء في القرية وتزويد القرية بالكهرباء.

وفي عام 1977 تقريباً بدأت شركة ميكروت الإسرائيلية بحفر بئر ارتوازي في أراضي القرية في المنطقة الغربية في أخفض نقطة من أراضي القرية لتزويد المستوطنات والمعسكرات المجاورة بالماء، حيث استغلوا انحدار المياه الجوفية المتسربة لهذا البئر من المرتفعات المحيطة، فشركة ميكروت تتحكم بسعر وكمية الماء المزودة للقرية والقرى المجاورة، كما استمر تزويد السكان بمياه الينابيع في القرية، حيث تم بناء حاووز في منطقة مرتفعة وشبكة مياه قرب المقبرة في المنطقة الجنوبية للقرية، وتم ضخ مياه الينابيع إليه بالإضافة إلى المياه من شركة ميكروت الإسرائيلية، وتوزيعها على السكان حيث كانت قرية بيت ايبا من أوائل القرى التي يتم عمل شبكة مياه فيها في تلك الفترة، وفي أواخر السبعينيات تم أيضاً عمل مشروع مجار يغطي أكثر من نصف مساكن القرية في تلك الفترة، حيث شملت الشوارع الرئيسية ذات الكثافة السكانية، أما باقي السكان الذين لم تصل إليهم خدمات الصرف الصحي اعتمدوا على الحفر الصماء والامتصاصية بتصريف المياه العادمة، أما المناطق الواقعة على طرفي واد إسكندر فقام كل بيت بعمل خط مجاري خاص به يصب في الوادي المذكور، علماً أن خط مياه مجاري القرية يصب فيه أيضاً.

تم تعبيد الطريق الرئيسي بالقرية، كما تم بناء مقر المجلس القروي ومسجد بالقرب منه، وتم إضافة ست غرف صفية للمدرسة المذكورة.

وفي عام 1981 أيضا تم شق بعض الطرق الزراعية على نطاق ضيق، حيث إنها لم تفي بالغرض لأنها لم تصل إلى المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية شمال وجنوب القرية غير المستغلة التي كان بعضها يستغل بالطرق والأساليب البدائية، حيث كان يتم حرثها واستصلاحها وزراعة المحاصيل فيها ونقل محصولها باستخدام الدواب بسبب وعورة الأرض وشدة انحداراتها في بعض المناطق، إلا أنه نتيجة تطور وسائل النقل والزراعة واعتمادها على الآلة لم يعد أحد يستعمل الأدوات البدائية والتقليدية، وفي نفس الوقت لم يعد بإمكان وسائل النقل والأدوات الزراعية الحديثة الوصول إلى هذه المناطق لشدة انحدارها ووعورتها وقلّة الطرق الزراعية المؤدية إليها، فارتفعت في هذه المناطق المساحات الزراعية غير المستغلة زراعيًا وزادت نسبة الأرض البور فيها، علما بأن نسبة استغلالها ومردودها سابقا كان أفضل باستخدام الطرق التقليدية.

والمخطط رقم (9) يوضح الطرق المعبدة داخل القرية، والطرق الزراعية المفتوحة والمقترحة.



مخطط رقم (9): مخطط الطرق في مخططات التسوية بالقرية

المصدر: الباحث معتمدا على مخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المنطقة وباقي مناطق القرية لم تخضع لمخطط هيكلي تنظيمي وبقيت خاضعة لمجموعة قرارات وأحكام عسكرية إسرائيلية تخدم مصالحه الأمنية والتوسعية، حيث إنه من المعروف أن السلطات الإسرائيلية لم توافق على أغلب ما تم إعداده من مخططات هيكلية لأغلب المدن والقرى الفلسطينية، ونتيجة لغياب مخطط تنظيمي وتوجيهي يوجه النشاطات والاستعمالات في القرية زادت نسبة التعديات وسوء استعمالات الأرض والعشوائيات، ولتخوف البعض من قيام سلطات الاحتلال بهدم الإنشاءات غير المرخصة قام الأغلب ببناء البركسات الصناعية والزراعية المؤقتة، وبما أن أغلب المساكن التي تم بناؤها في القرية خارج مركز القرية القديم كانت تعتبر مساكن زراعية، وإن مساحة المنزل يجب الا تتعدى المئة والخمسين مترا مربعا، وعلى ألا يزيد البيت عن طابق واحد فقط، وبارتدادات مضاعفة مرتين أو ثلاثة، مما أدى إلى زيادة استهلاك الأرض الزراعية.

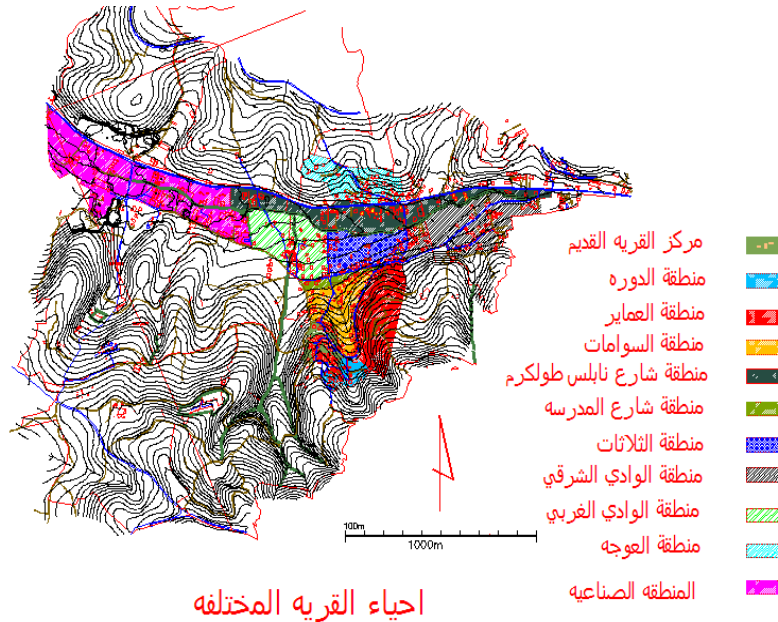
3-7 أثر العامل الطبوغرافي خلال هذه الفترة على التنمية العمرانية والريفية:

يشكل التباين في قيم معاملات التضرس للأراضي داخل حدود القرية الإدارية، والاختلاف في قيم نسب الانحدار لمناطق وأحياء القرية المختلفة، انعكاسا لطبيعة الخصائص والعمليات الجيومورفولوجية في موقع وموضع القرية، وقد تجسدت هذه الخصائص والعمليات في العامل الطبوغرافي الذي كان وما زال يلعب دورا واضحا في تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الريفية والحضرية في القرية، حيث:

1. تحكّم العامل الطبوغرافي في اتجاهات النمو العمراني وفرض مورفولوجية معينة للقرية في الفترات الزمنية المختلفة، وتمثلت في ثلاثة أنماط من التنمية الريفية والحضرية التي تتعايش مع بعضها البعض، وهي:

- التنمية الحضرية المتجمعة (الشكل الحضري الملموم).
- التنمية الحضرية الخطية (الشكل الحضري الشريطي).
- التنمية الحضرية المتناثرة (الشكل الحضري المبعثر).

2. أثر بشكل فعّال في شق الطرق وامتدادها واتجاهاتها، حيث جاء معظمها متمشياً مع بطون الأودية وطبيعة انحدار الأرض بشكل مواز لخطوط الكنتور.
3. تحكم في حركة بناء المساكن وحجمها ونمط بنائها وتوزيعها المكاني، فنجد أن الكثافة السكانية تقل كلما انتقلنا من النمط القديم إلى الحديث فالمعاصر، أما مساحة الأبنية السكنية فتزداد بالاتجاه نفسه.
4. فرض نمطا معيناً للحركة في كل نمط تنموي، سواء على صعيد حركة المركبات أم حركة المشاة.
5. أسهم في تداخل واختلاط أنماط استخدام الأرض داخل القرية، بسبب صغر مساحات الأراضي الصالحة للاستخدامات المختلفة وطبيعة شكلها.
6. عمل على تقسيم القرية إلى أحياء متباعدة، تقوم فوق مرتفعات وسفوح، وعند أقدم جبال تختلف في خصائصها الطبغرافية، وقد انعكس ذلك على طبيعة النظم الحضرية في هذه الأحياء فجاءت مختلفة عن بعضها البعض في خصائصها ومتطلباتها. كما في المخطط رقم (10).



احياء القرية المختلفه

مخطط رقم (10): أحياء القرية المختلفه.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة

7. أدى العامل الطبغرافي إلى حدوث زيادة كبيرة في كلفة الخدمات المختلفة المقدمة للسكان في مختلف أحياء القرية، مثل : ارتفاع كلفة جمع ونقل النفايات المنزلية، وكذلك ارتفاع كلفة تزويد المساكن بالمياه نتيجة للحاجة الملحة لتوسيع الشبكة باستمرار، واستمرار عمليات الضخ المتواصل للمياه كي تصل إلى البيوت المتناثرة هنا وهناك، ونتيجة لبناء مبان جديدة منسوبها أعلى من منسوب الحاووز القائم حالياً أصبح هناك حاجة ملحة لبناء خزان آخر في منطقته يكون منسوبها أعلى من منسوب هذه البيوت ومناطق التوسعة المستقبلية، وأثر بتوزيع شبكة الصرف الصحي حيث أصبحت هناك أحياء بأكملها لا تخدمها هذه الشبكة، وهي جزء من العماير الواد الشرقي الثلاث العوجه، كما أن هناك صعوبة وزيادة تكلفة في شق الطرق وتعييدها بسبب بعد المسافات بين المنازل في الحي الواحد.

أما بالنسبة لأثر العامل الطبوغرافي على النشاط الريفي فيمكن تلخيصه بالآتي:

- أثر هذا العامل على تنوع الأرض الزراعية من جبلية وعرة إلى جبلية سهلة وإلى سفوح الجبال وإلى مناطق مستوية وشبه مستوية ووديان، وبالتالي تنوعت المناطق الزراعية وتنوعت معها أنواع الزراعة في القرية حيث تركزت زراعة اللوزيات والزيتون في المناطق الجبلية وسفوح الجبال وتركت المناطق المستوية وشبه المستوية لزراعة الحبوب والخضروات.

- أثر على نوعية التربة وعمقها وانجرافها ومحتوى الماء والرطوبة فيها، وبالتالي أثر على الغطاء النباتي، حيث إنه بمساعدة الفحص العيني وتتبع المناطق التي تم التجريف والحفر فيها ومخطط المناسيب والانحدار ونوع الغطاء النباتي تم تحديد مخطط يبين عمق التربة وخصوبتها داخل حدود القرية الإدارية. والمخطط رقم (11) يوضح ويبين المناطق ذات التربة العميقة والخصبة والأقل عمقا والأقل خصوبة وما دون ذلك.

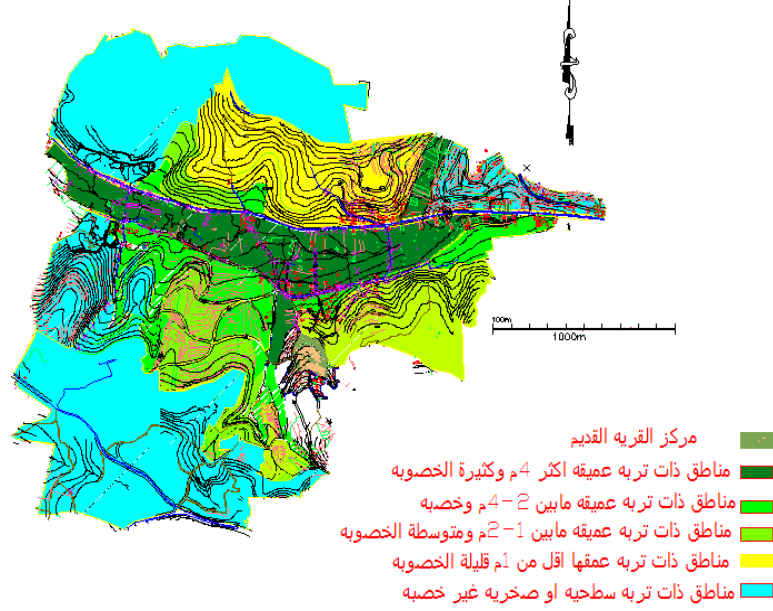
التربة في منطقة نابلس غير متطورة، بسبب بطء تفسخ الصخور الكلسية، وقلة مساهمة الماء في الأكسدة والإذابة، ولأن انحدار السفوح يساعد على الحت وجرف التربة، وما يتبع ذلك من قلة الغطاء النباتي، لذلك لم يقطع التفسخ شوطا بعيدا فظهرت التربة قليلة التخانة غير السمكية، ولم يظهر وجود للتربة في السفوح شديدة الميل⁽¹⁾.

ويغلب على التربة المصنفة باللون الأخضر والواقعة على جانبي وادي إسكندر تربة الكروموسول (Grumusols)، وهذه التربة توجد في المناطق الطبوغرافية السهلة أو المناطق الخفيفة الانحدار، وتتشكل هذه التربة في معظمها من النسيج الفيضي الناعم، أو من الرسوبيات الريحية. وهي خليط من الترب متوسطة الحمراء ومتوسطة صفراء وتكون مصحوبة مع الترب الحمراء ونفاذية هذه التربة للماء منخفضة بسبب المحتوى الطيني العالي فيها⁽²⁾.

يتخلل التربة في القسم الواقع شمالا وشمال غرب القرية، والواقعة في منطقة حوض الكواشف من أراضي القرية تربة حمراء متوسطة (Terra Rossa) وهذا النوع من التربة يحتوي على 50% من السليكا وما بين 10-15% من الحديد والألمنيوم والكالسيوم 5%. أما باقي المناطق فيغلب عليها التربة الطباشيرية الناعمة والمارل (راسب الذي يتكون أساساً في معظمه من خليط كاربونات الكالسيوم $CaCO_3$). .

(1) شولي، منار احمد، دراسة غطاءات الأراضي في منطقة نابلس باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008.

(2) نفس المصدر السابق.



مخطط رقم (11): مخطط عمق وخصوبة التربة والغطاء النباتي.

المصدر: الباحث معتمدا على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة المباشرة

- نتيجة صعوبة الوصول لبعض المناطق بقيت هذه المناطق أراضي بور غير مستغلة، وقسم كبير منها لم تستغل سابقا، وتركزت هذه المناطق في منطقة جبل السنام غرب القرية ومنطقة جبل الأسد في شمال القرية.
- ونتيجة لمكننة عمل الفلاح ودخول الآلة بقوة في الفلاحة أصبحت هناك مساحات إضافية من الأراضي الزراعية بورا غير مستغلة، وأضيفت إلى الأراضي البور غير المستغلة سابقا التي كانت تفلح بالطرق التقليدية، فنتيجة عدم استطاعة وصول هذه الماكينات والتراكتورات الزراعية إلى هذه المناطق لصعوبة طبوغرافية المنطقة، وفي ظل نقص الطرق الزراعية وعدم كفاءة الموجود منها، تركزت هذه المساحات في المنطقة الجنوبية الغربية والشمالية للقرية، والجدول رقم (4) يبين المساحات البور في القرية التي لم تستغل نهائيا، والمساحات غير المستغلة بعدمكننة الفلاحة بسبب عدم توفر الطرق الزراعية السالكة لها، وكانت تستغل سابقا بالطرق التقليدية، والمساحات

المهملة التي أصبحت بورا لأسباب أخرى (بسبب غياب المالك أو الإهمال أو كثرة الشركاء..إلخ).

- أثر العامل الطبوغرافي على قيمة الأرض، حيث كانت قيمة الأرض لدى المزارعين قبل اتفاقيات أو سلو مرتبطة بقيمتها الإنتاجية، فبالنسبة للمزارع فإن الأرض القيمة هي الأرض الخصبة والمشجرة وذات الإنتاج الجيد بغض النظر عن موقعها، فكما ذكر سابقا نتيجة لدخول الآلة بقوة في عملية الزراعة واعتماد المزارع عليها بشكل كبير بسبب نقص الأيدي العاملة التي تعمل بالزراعة، وذلك لانصراف الجيل الجديد عن الزراعة واهتمامه أكثر بالتعليم والوظيفة أو المهنة، ونتيجة لطبوغرافية المنطقة وشدة انحدارها في ظل نقص الطرق الزراعية التي تسهل عمل الآلات ووصولها للأراضي الزراعية زادت نسبة الأرض البور، وبالتالي قلت قيمتها لدى المزارع، فقام كثيرون من سماسرة وتجار الأراضي باستغلال هذه النقطة، فقاموا بشراء مئات الدونومات بأقل من سعرها الفعلي بكثير، وقد تصل أحيانا إلى ربع القيمة الحقيقية.

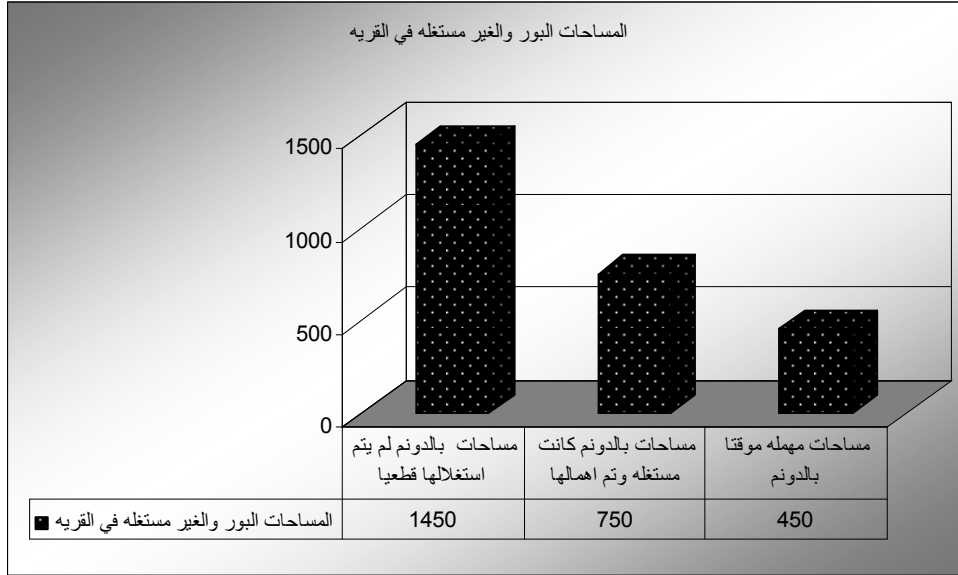
لكن الصورة تغيرت بعد اتفاقيات أو سلو، ونتيجة لإزدياد الطلب على الأرض ارتفعت قيمتها، فتقهم المزارع إلى هذا الأمر، وانعكست نظرته بالنسبة لقيمة الأرض، فلم تعد خصوبة الأرض وإنتاجها يهم المزارع بقدر ما تهمة الأرض بكونها سلعة غالية الثمن، فقام الكثيرون بإهمال أراضيهم الزراعية، وقام آخرون بتأجيرها أو بيعها لأرباب عمل وأصحاب مصانع ومناشير حجر من مدينة نابلس.

جدول رقم (4): جدول المساحات البور وغير المستغلة في القرية.

مساحات أرض بور لم يتم استغلالها نهائيا / بالدونوم	مساحات كانت مستغلة وتم إهمالها بسبب نقص الطرق الزراعية/ بالدونوم	مساحات مهمله لأسباب أخرى / بالدونوم
1450	750	450

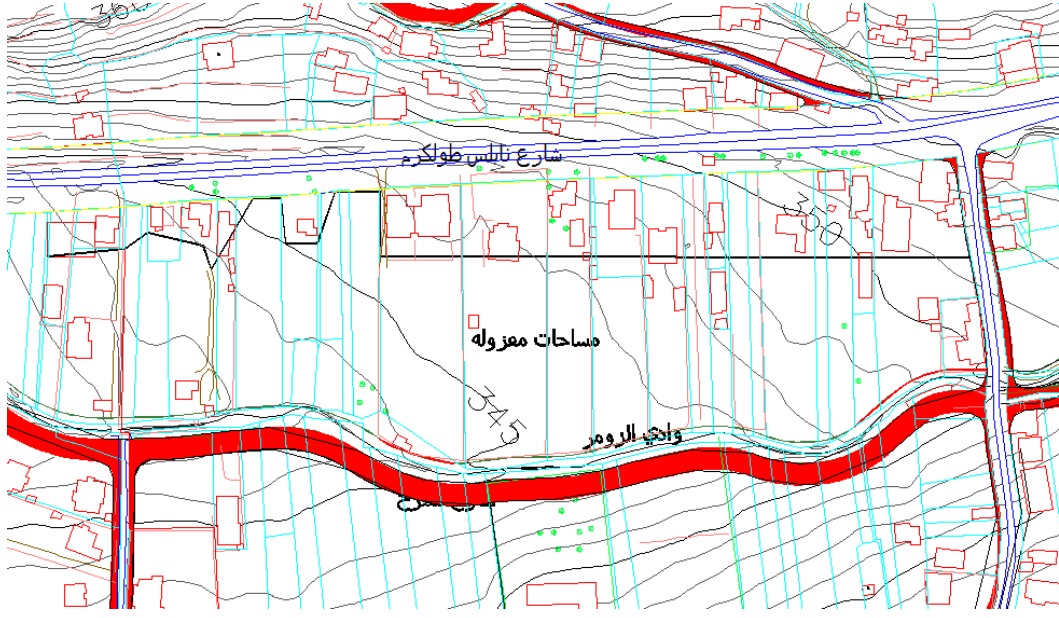
المصدر: الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس القروي والملاحظة والتحليل للواقع الحالي

الرسم البياني رقم (1) يبين ذلك بوضوح



الرسم البياني رقم (1): يبين المساحات غير المستغلة بالقرية، المصدر الباحث، 2009.

- نتيجة لتركيز السكان نشاطاتهم التجارية والسكنية وحتى الصناعية على امتداد شارع نابلس طولكرم لأسباب تم التطرق إليها سابقاً، حيث تعتمد الكثيرون منهم بناء المخازن والمحال التجارية والمعارض التي تعلوها الشقق السكنية بمحاذاة هذا الشارع، وبما أن قطع الأراضي مقسمة بشكل طولي بين شارع نابلس طولكرم ووادي إسكندر باتجاه شمال جنوب، حيث يتراوح طول هذه القطع بين 75-150م تقريباً، فإنه خلق منطقة معزولة غير منظمة وغير مستغلة بعمق يتراوح ما بين 50-125 م خلف هذه المباني، حيث إن مدخلها الوحيد على الشارع المذكور فقط، وقد تم البناء عليه، ويحدها من الجنوب الوادي، وإن عرض بعض هذه القطع لا يسمح بفرزها وتنظيمها بطرق داخلية لقلّة عرضها. والمخطط رقم (12) يوضح هذه المشكلة.



مخطط رقم (12): مخطط المناطق المعزولة خلف المباني على امتداد شارع نابلس طولكرم ووادي إسكندر.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة والمعينة المباشرة

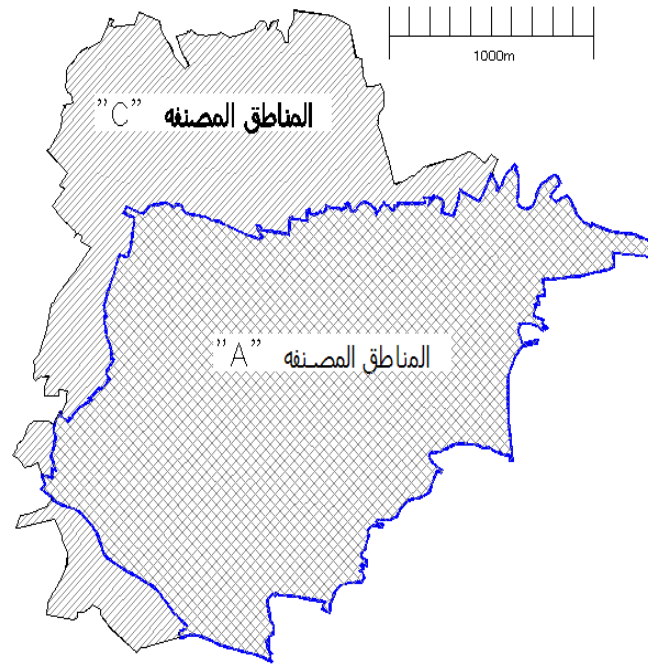
3-8 وضع القرية الإداري بعد توقيع اتفاقات أوسلو:

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في 13 سبتمبر/ أيلول 1993، التي نصت على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس السنوات، ومن المفترض وفقاً للاتفاقية أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338).

ووفقاً للاتفاقية، فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وإن ما تلا هذه الاتفاقية من مفاوضات أسفرت عن قيام ثلاثة تقسيمات للمناطق الفلسطينية، وهي المنطقة المصنفة "A" وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية والإدارية للسلطة الفلسطينية، وشملت معظم مراكز المدن الرئيسية ومحيطها، والمناطق المصنفة "B" تخضع للسيادة الفلسطينية من الناحية الإدارية والتنظيمية دون الناحية الأمنية، وشملت المناطق السكنية في القرى وبعض المناطق المفتوحة بين المناطق السكنية، وليس جميع الأراضي التابعة للقرى، أما التصنيف الثالث فهو المناطق "C" حيث تخضع إدارياً وتنظيماً وأمنياً للسيادة الإسرائيلية.

ونتيجة لقرب قرية بيت ايبا من مدينة نابلس فإن الأراضي داخل حدود القرية تم تصنيفها كما يلي حسب المخطط رقم (13).



مخطط رقم (13): التقسيمات الإدارية للقرية بعد اتفاق أوسلو.

المصدر: الباحث معتمداً على المخطط الهيكلي للقرية غير المصدق ومخططات التسوية والصورة الجوية والملاحظة والمعينة المباشرة.

هناك (3259) دونم من أراضي القرية صنفتم بمنطقة "A"، منها ما يقارب الـ 330 دونما لم يتم تحويل ملفاتها من مقر الإدارة المدنية في بيت إيل، وبقيت ضمن تصنيف منطقة "A" إلا أن كل ما يتعلق بها من معاملات طابو وتسجيل بقيت تحت تصرف الإدارة المدنية الإسرائيلية، وإن ما يتعلق بإدارة هذه الأراضي بقي تحت تصرف السلطة الفلسطينية.

كما أن هناك ما يقارب 1800 دونم من أراضي القرية صنفتم ضمن المنطقة "C" وتركزت معظمها في المنطقة الشمالية، وقسم منها في المنطقة الغربية، وإن معظمها أراض زراعية، حيث تم إهمالها وأصبحت بورا بعد إقامة حاجز بيت إيبا في المنطقة الغربية، وقد تم إزالته مؤخرا، وشق الطريق الالتفافي الواصل بين مستعمرة شافي شومرون والمعسكر القائم على قمة جبل عيبال شمال نابلس، حيث أصبح من الصعب الوصول إلى هذه الأراضي، وخاصة بعد انتفاضة أكتوبر 2000، حيث شكلت هذه المساحات من الأراضي في المنطقة منطقة عازلة بين حدود السلطة في المنطقة الغربية لمدينة نابلس وباقي المناطق المصنفة بمنطقة "C" حيث لا سلطة ميدانية ولا إدارية للسلطة الفلسطينية على هذه المناطق، وهناك إهمال إسرائيلي لها مما جعلها مرتعا لكل من سولت له نفسه إقامة أي نشاط صناعي مضر بالبيئة ومعايير السلامة ومخالف لقوانين التخطيط والتنظيم والأبنية، وخاصة في غرب القرية، فهناك البركسات الصناعية والزراعية، فتم تغيير الأبنية فيها وتغيير مواد البناء حيث أصبحت أبنية ثابتة من الباطون المسلح بعد أن كانت من الزينكو ودون ارتدادات، وبالبناء على أغلب قطعة الأرض، دون الالتزام بالنسبة المئوية المسموح بها، واستمرت هذه المناطق العشوائية بالاتساع إلى أن تجاوزت مساحتها الـ 400 دونم معظمها غرب القرية، أما مناطق تصنيف "C" الواقعة شمال القرية فإن معظمها أصبح من شبه المستحيل الوصول إليه، وفي موسم قطاف الزيتون يتطلب تنسيق مسبق مع الارتباط الإسرائيلي لأوقات وأيام محددة فقط.

هذا الوضع الجديد خلق عائقا أمام أية فرصة لتنمية واستصلاح الأراضي البور أو حتى الاعتناء بالأراضي المشجرة بالزيتون والأشجار الأخرى في هذه المناطق، فبقيت على حالها بل وزادت سوءا خاصة بعد هبوط سعر صرف الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل

العام المنصرم، فقام الكثير من أصحاب رؤوس الأموال في مدينة نابلس بشراء مئات الدونمات في هذه المناطق لتعويض خسارتهم بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الشيكل، حيث شجعهم على ذلك انخفاض سعر الأرض في هذه المناطق، وبقاء سعرها بالدينار، وكونها مصنفة في منطقة "C"، حيث تركت معلقة للزمن أو لتغيير الوضع السياسي، ومن ناحية أخرى فإن قانون حماية أملاك الغائبين الإسرائيلي يشكل عائقا لاستغلال أو استثمار هذه الأراضي، حيث إن معظمها لها ملاك أو شركاء في الملك ممن نزحوا إلى الأردن بعد حرب حزيران 1967، حيث أصبح من المستحيل تطويعها وتسجيلها، وأصبحت مشاعا نتيجة لكثرة المشتركين بملكيتهما، وكون البعض منهم فقد مواطنته من جهة، ومن جهة أخرى فإن المساحات الزراعية داخل القرية ليست بأحسن حال، حيث تم قطع الأشجار وتسوية الأرض لبناء الإنشاءات عليها وخاصة على امتداد شارع نابلس طولكرم لإقامة المخازن التجارية والشوارع الرئيسية الأخرى في القرية حيث تقدر اعداد اشجار الزيتون حسب تقديرات مجلس قروي بيت ايبا التي تم قطعها نتيجة لإقامة أبنية وإنشاءات جديدة وتوسعة وشق طرق داخل القرية منذ بداية 1980 من القرن المنصرم حتى الآن بأكثر من 3500 شجرة زيتون جميعها مثمر، استمر هذا الوضع حتى عام 2004 وازداد سوءا حيث تم بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي المباشرة على عجل بالإعداد لمخطط هيكلية للقرية شمل جميع المناطق الواقعة والمصنفة "A"، وتقدر مساحتها 3259 دونم، ولم يتم تصديقه حتى الآن، لكن يتم اعتماده في ترخيص المباني حسب ما ورد به من توجيهات واستعمالات للأرض، وبوجود هذا المخطط على وضعه الحالي قد انتهى فعليا قرية بيت ايبا كونها منطقة ريفية إلى منطقة حضرية بالكامل، حيث بهذا المخطط تم دمج جميع المساحات الزراعية المتبقية بالقرية ضمن هذا المخطط، وتم تصنيفها مناطق تجارية وسكن (أ) و(ب) و(ج)، ومنطقه صناعية ومبان عامة ومناطق خضراء، وتم الاكتفاء باعتبار جوانب الوديان الجارية والموسمية مناطق سكن زراعي، حيث لا تتعدى مساحتها (21دونما)، فعلى سبيل المثال هناك منطقة تسمى العماير مزروعة بالكامل بالزيتون منذ مئات السنين تقدر مساحتها بـ(420 دونم) تم تصنيفها سكن (أ) و(ب)، وطالما شكلت هذه المنطقة المورد الرئيسي لزيت الزيتون لسكان القرية حيث لا توجد عائلة في القرية إلا وتملك قطعة أو قطعتي أرض في المنطقة، وكان

من المفروض المحافظة عليها، ومنذ بدء العمل بموجب هذا المخطط الهيكلي تم إصدار أكثر من خمسين رخصة بناء في تلك المنطقة، تم تنفيذ ثلاثين منها، والصورة رقم (3) توضح مدى الضرر الذي لحق بهذه المنطقة نتيجة تفريغها من أشجار الزيتون للبناء عليها.



صورة رقم (4): صورة توضح استنزاف الأرض الزراعية لإقامة المباني المنتشرة هنا وهناك، المصدر: الباحث.

وهناك العديد من المناطق المشابهة لهذه المنطقة، ناهيك عن المساحات المتبقية التي لم يشملها المخطط الهيكلي وتقع ضمن تصنيف المنطقة "C" التي لا يمكن الوصول لها للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

وهناك أنشطة صناعية عشوائية قائمة على ما مجموعه أربعمئة دونم قائمة على مناطق مختلفة من القرية ومخالفة لجميع معايير المناطق الصناعية، حيث يقع القسم الأكبر منها غرب القرية، وتم تثبيتها كمناطق صناعية بمساحة 110 دونم تقريبا، ولا تخضع لأي من معايير المناطق الصناعية السليمة، وإنها عبارة عن مجموعة من البركسات والأبنية الثابتة العشوائية وغير المنظمة تقع غربي القرية، تم التطرق لبعض مشاكلها سابقا، والجدول التالي يوضح

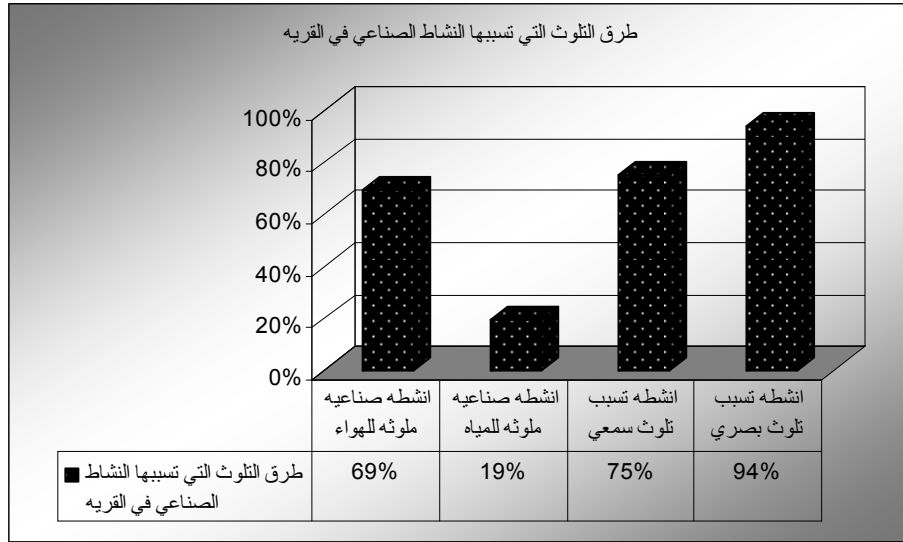
الأنشطة الصناعية القائمة في القرية وعددها وموقعها خارج أو داخل المنطقة الصناعية وأضرارها البيئية من جميع النواحي: الروائح، والغبار، والدخان، والتلوث البصري والسمعي، وطريقة التخلص من مخلفاتها، حيث تم إعطاء ست نقاط سلبية فما دون حسب ما يسببه كل نشاط من الأضرار البيئية التي تم التطرق إليها.

جدول رقم (5): توزيع الأنشطة الصناعية في مناطق القرية المختلفة

انعكاساته البيئية	خارج المنطقة الصناعية	داخل المنطقة الصناعية	العدد	نوع النشاط الصناعي
4	6	3	9	مناشير حجر
4	2	3	5	مناشير رخام
4	4	1	5	مصانع طوب وبلاط
2	3	1	8	مواد غذائية
2	10	2	12	مناجر ومصانع أثاث
4	1	2	3	مصانع البلاستيك
5	1	1	2	صهر معادن/حديد وألمنيوم
4	2	2	4	مصانع الباطون الجاهز
4	0	1	1	الصناعات الخرسانية أنابيب ومناهل
5	1	0	1	كسارات
2	1	1	2	مصابغ ومغاسل
2	2	0	2	ميكانيكي سيارات وبناشير
2	4	0	4	دهان سيارات وأثاث
4	3	0	3	مطابع
2	1	1	2	مصانع تجميع موتورات وثلاجات
1	0	1	1	مصانع محارم وفوط
1	14	1	15	مستودعات
3	1	0	1	مصانع كرتون
١	60	20	80	

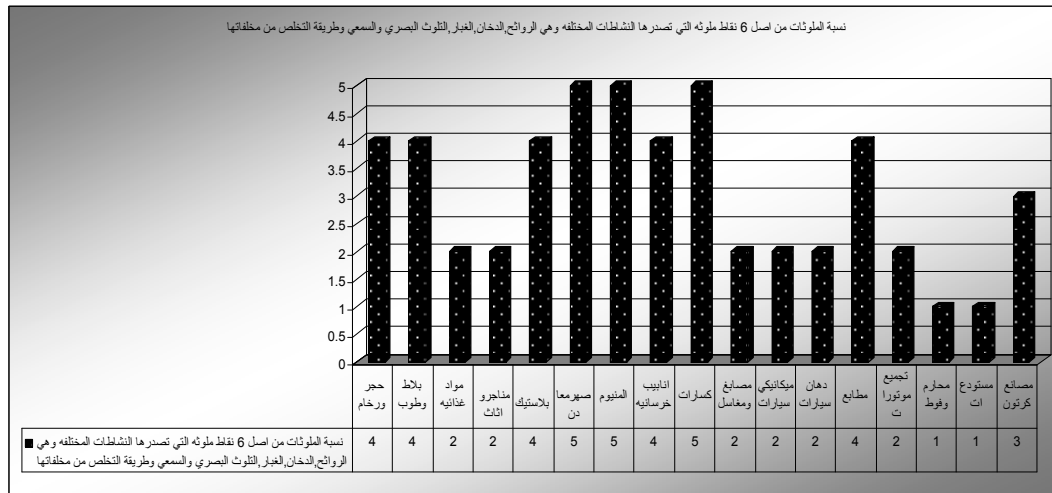
المصدر: الباحث - 2009.

والرسم البياني رقم (2) يبين نسبة ونوع التلوث الذي تسببه النشاطات الصناعية المختلفة في القرية.



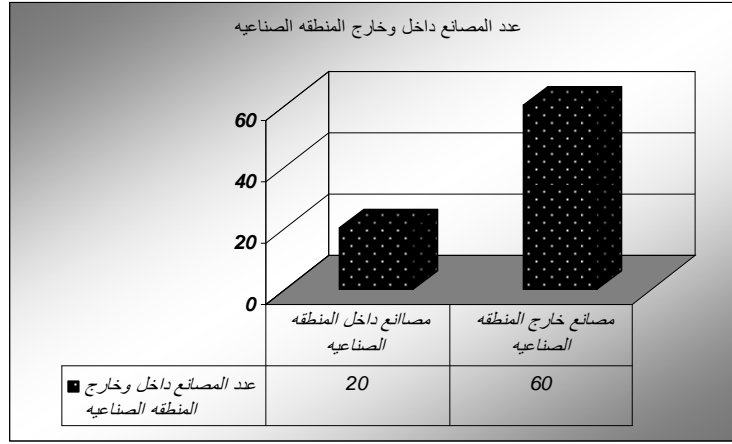
الرسم البياني رقم (2): يبين نوع التلوث ونسبها للنشاطات الصناعية في قرية بيت ايبا. المصدر، الباحث، 2009.

كما ويبين الرسم البياني رقم (3) نسب الملوثات حسب كل نشاط.



رسم بياني رقم (3): طريقة التلوث حسب النشاط الصناعي ونسبها. المصدر الباحث، 2009.

والرسم البياني رقم (4) يبين موقع النشاطات الصناعية المختلفة بالقرية (داخل أو خارج المنطقة الصناعية)



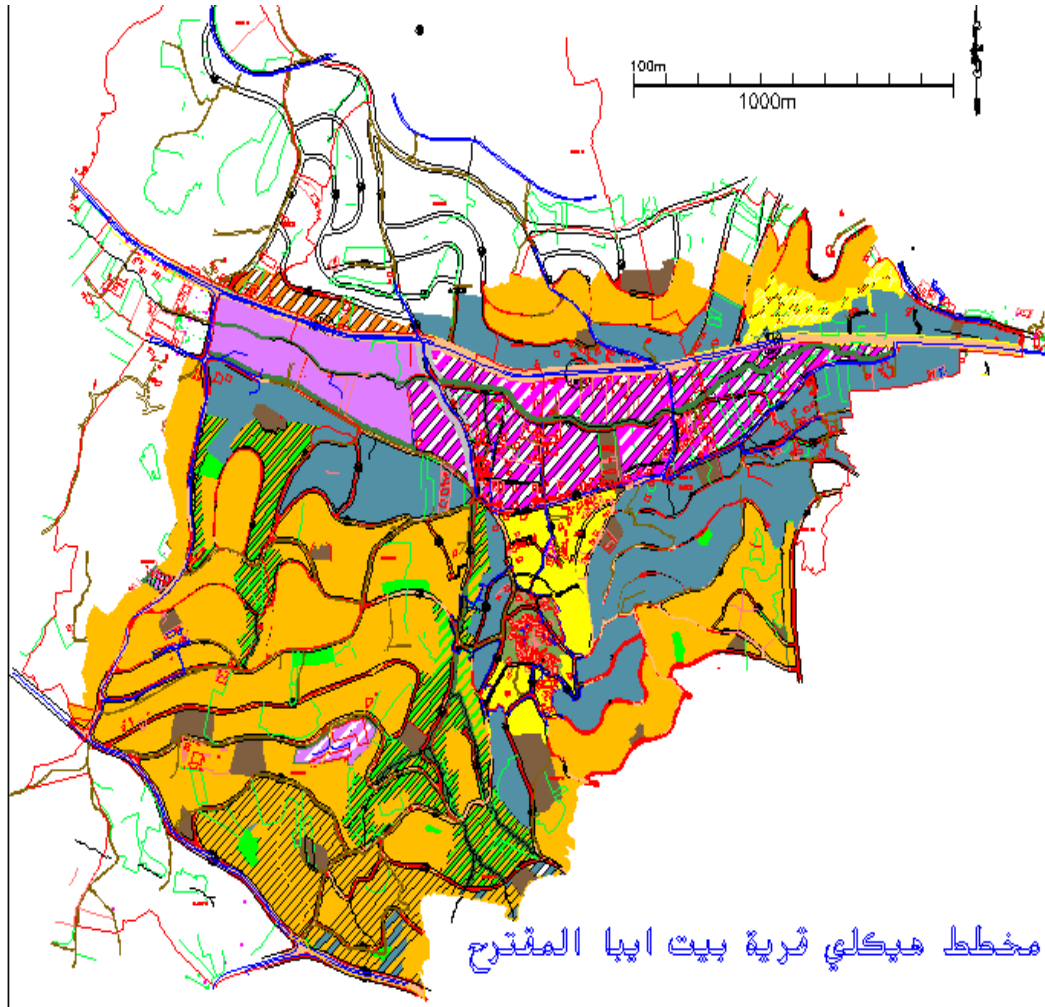
الرسم البياني رقم (4): يبين موقع المصانع داخل أو خارج المنطقة الصناعية. المصدر، الباحث، 2009.

كما أن هناك اقتطاعات لصالح إقامة خدمات ومبان عامة وحدائق في مختلف مناطق القرية، فكان من المفروض استقطاع مناطق داخل البلدة القديمة التي تركت على حالها في المخطط الهيكلي لصالح المباني العامة بدلا من استقطاعها من مناطق زراعية حيث إن مركز القرية القديم ملكياته صغيرة ومتداخلة وحدوده غير واضحة، حيث إن ملكياته مسجلة بالمالية وليس بالطابو وإن معظم هذه المساحات الضيقة متعددة الشركاء، حيث يشترك بملكية بيت لا تتعدى مساحته الثلاثين مترا مربعا ما يزيد عن العشرين وريثا أو أكثر، ناهيك عن وضع المنازل المتهالك، وإن العديد منه أصبح خرائب ومكبا للنفايات والركام وملاذا للقوارض والزواحف، والذي يصلح استخدامه نوعا ما تم استخدامه كمخازن لأعلاف الحيوانات أو حتى في بعض الأحيان لتربية الحيوانات، وهناك من المعجبين بالأشياء القديمة قاموا بشراء بعض المنازل لا لترميمها وإصلاحها وإعادة استخدامها بل لفك حجارتها وبنائها في حدائق منازلهم أو بيعها، وتقع هذه الأماكن مجتمعة في مركز القرية القديم على مساحة ما يقارب (25 دونما).

فكان من المفروض استقطاع هذه المناطق لصالح المباني العامة، وذلك بترميم ما يمكن ترميمه من المنازل والمباني القديمة، وإعادة استعمالها بما يتماشى ووضع هذه المنازل واحتياجات القرية، كما يمكن تنظيف الخرائب المهدامة وبناء أبنية جديدة تتلاءم ونمط البناء الريفي القديم، وتلبي احتياجات القرية من مبان عامة فنكون بذلك قد حافظنا على التراث المعماري، وقمنا بإعادة تأهيل منطقة متهالكة معماريا وبيئيا، وبنفس الوقت نكون قد وفرنا وحافظنا على ملكيات في أراض زراعية قابلة للزراعة.

والمخطط رقم (14) يبين الاستعمالات ونسب هذه الاستعمالات ومساحتها في المخطط

الهيكلية المقترح للقرية :



دليل الخارطة

حدود المشروع		مباني عامة		مباني خاصة	
طريق مقترح	طريق قائم	طريق مضاء	سكن أ	سكن ب	سكن ج
سكن أ	سكن ب	سكن ج	البلدية القديمة	سكن خاص	سكن زراعي
سكن ب	سكن ج	البلدية القديمة	سكن خاص	سكن زراعي	
سكن ج	البلدية القديمة	سكن خاص	سكن زراعي		
البلدية القديمة	سكن خاص	سكن زراعي			
سكن خاص	سكن زراعي				
سكن زراعي					

جدول المساحات		البيان		النسبة المئوية	
الرقم	المساحة المئوية	الرقم	البيان	الرقم	النسبة المئوية
1	11.900	1	معارض تجارية	1	0.98%
2	587.67	2	منطقة صناعية	2	3.32%
3	14.07	3	منطقة صناعية خاصة	3	0.92%
4	3.07	4	منطقة متعمدة للاستعمالات	4	0.21%
5		5	المقابر	5	0.24%
6	38.532	6	الحفاظ	6	0.97%
7	1.681	7	منطقة خضراء	7	0.13%
8	19.2	8	الطرق	8	0.13%
9	37.02	9	المساحة الكلية	9	100%

مخطط رقم (14): المخطط الهيكلية المقترح لقرية بيت ايبا.

المصدر: وزارة الحكم المحلي-مجلس قروي بيت ايبا

3-9 التطور التقني والتنمية الريفية خلال هذه الفترة:

من الملاحظ أنه خلال هذه الفترة وما تم التطرق إليه من وصف وتحليل للتنمية المعاصرة نتيجة للتطور التقني والفني في المعدات وتوفر الإمكانيات المادية إلا أنها لم تستغل بشكل فعال لأحداث تنمية ريفية تلبي مصلحة المزارع الفلسطيني وتنهض به وإنتاجه، فبدلاً من استغلال هذا التطور في شق الطرق الزراعية واستصلاح الأراضي البور بإقامة السلاسل والجدران التي تحمي انجراف التربة وتشجيرها وحفر خزانات تجميع المياه، للأسف تم التعامل مع الأرض كسلعة تباع وتشتري كأية سلعة أخرى، ولم يتم النظر إليها كمصدر إنتاج وتنمية واستثمار، فهناك العديد من أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات الفلسطينية قاموا بشراء آلاف الدونمات في مناطق ريفية نائية بسبب انخفاض سعرها، ليس لأجل استصلاحها وزراعتها أو حتى إقامة مشاريع تنمية عليها، بل لتركها كما هي بانتظار أن يرتفع سعرها بعد عدة سنين ليتم بيعها ثانية وجني الربح المادي من ذلك، فلا شك أن للاحتلال وسياساته اليد الكبرى في هذا التدني نتيجة استيلائه على مصادر المياه داخل الضفة الغربية، وحظره على المزارعين حفر آبار ارتوازية لري المزروعات، ناهيك عن تسرب المياه الجوفية داخل الضفة الغربية باتجاه الخط الأخضر والأغوار نتيجة العامل الطبوغرافي حسب الخريطة السابقة رقم (8).

وفي الحالات التي يسمح بها بحفر هذه الآبار يسمح بها بأعماق ضئيلة جداً مقارنة بالأعماق التي تحفرها شركة مكروت الإسرائيلية، وإن إدارة هذه الشركة لمصادر المياه وتحكمها بكمية وأسعارها التي يتم تزويدها للمواطن الفلسطيني النابغة أساساً من لب قرارات الاحتلال الإسرائيلي، في حين يتم تزويدها للمستوطنين بكميات غير محدودة وبأسعار متدنية جداً، ناهيك عن الأعماق الكبيرة التي تصل إليها حفارات سلطات الاحتلال، مما تسبب في شح أو جفاف مياه الينابيع التي كان يستفيد منها المزارع الفلسطيني بالري والشرب، كما أن هذا الشح زاد في تركيز نسبة المواد الملوثة والأملاح التي تحتويها هذه المياه.

ففي قرية بيت ايبا على سبيل المثال قامت شركة مكروت الإسرائيلية عام 1977 بحفر بئر ارتوازي في أخفض نقطة من أراضي القرية، وهي المنطقة الغربية لتزويد المستوطنات

الإسرائيلية القريبة بالمياه وهي قدوميم، شافي شومرون، عناب وحومش التي تم تفكيكها مؤخراً، مما تسبب في شح الينابيع في القرية والقرى المجاورة نتيجة لتدني منسوب الأحواض المائية تحت أرضية التي تغذيها، وإن ما تبقى من مياه حالياً في هذه الينابيع من كميات ضئيلة أصبحت ملوثة نتيجة لتسرب المياه العادمة إليها وزيادة تركيز المواد الملوثة بها، وإن هذه المياه حالياً يتم تأجيرها لمزارعين اثنين فقط مقابل مئتي دينار سنوياً لري ما يقارب عشرة دونمات تقريباً، حيث يتم تغطية احتياجات القرية من المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة من شركة مكروت الإسرائيلية من نفس البئر المذكور، ناهيك عن تدني منسوب مياه بئر دير شرف الارتوازي التابع لبلدية نابلس والمزود الأساسي لمياه الشرب للمدينة.

فنتيجة سياسة سلطات الاحتلال على الأرض وإهمال بعض الفلسطينيين لمحيطهم البيئي والريفي ساهم في تدني التنمية الزراعية والريفية في المنطقة، فقد شاهدنا على مر العقود وخاصة في العقد الأخير، وإقامة مقالع الحجر والرخام والكسارات العشوائية التي لا تخضع لأدنى معايير السلامة العامة والمحافظة على البيئة، مما سبب تشويهاً لطبوغرافية وبيئة هذه المناطق، ناهيك عن الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال كمناطق عسكرية ثم قامت بتضمينها فيما بعد لمقاولين إسرائيليين لاستعمالها كمحاجر لتوريد الحجر إلى داخل فلسطين المحتلة وإلى الخارج أيضاً، وفي تقرير إخباري لقناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 2009/3/11 فقد تم التطرق إلى هذا الموضوع، فحسب ما ورد في هذا التقرير أنه في مختلف أرجاء الضفة الغربية وخاصة في منطقة الجنوب قد تم على مر السنين مصادرة ألف ومئتي دونم من الأراضي الزراعية تحت ذرائع أمنية، وإن هذه الأراضي الزراعية المصادرة تم تضمينها وتأجيرها لمقاولين إسرائيليين لإقامة ستة محاجر إسرائيلية عليها، حيث لا يتم الالتزام في هذه المحاجر بأدنى المعايير الصحية والبيئية، ويتم نقل المواد من هذه المحاجر إلى داخل الخط الأخضر، ويتم تصديره إلى الخارج على أساس أنه منتج إسرائيلي، كما يتم استعمال هذه المواد بالبناء في مستوطنات الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر⁽¹⁾.

(1) (تقرير إخباري حصاد اليوم على قناة الجزيرة الفضائية الساعة العاشرة مساءً بتاريخ 2009\3\11).

3-10 التطور التقني وانعكاساته البيئية على القرية:

إن الكسارات ومناشير الحجر والرخام والمنطقة الصناعية برمتها غرب القرية أصبحت تشكل معضلة حقيقية بالنسبة للقرية والقرى المجاورة، مثل قرية بيت وزن وقرية قوصين وديرشرف حيث إن حافة القطع العمودي في هذه الكسارات أصبحت تبعد عن أقرب منزل في قرية قوصين 220م كما هو واضح في الصورة رقم (4)



صورة رقم (5): صورة الأضرار البيئية الناجمة عن الكسارات والمنطقة الصناعية.

المصدر: الباحث

ناهيك عن مشاكلها البيئية حيث تسبب تلوث بيئي نتيجة لتركيز ذرات الغبار في الهواء حيث تحوي على كم كبير من السيليكا، وهي عبارة عن جزيئات دقيقة من ثاني أكسيد السيليكون، حيث إنه لدى تنفس الهواء المحتوي على هذه الجزيئات فإنها تصل إلى الحويصلات الهوائية في الرئة مسببة الالتهاب الرئوي وإنها تؤثر ليس على العاملين فقط بل على كل من تصل إليه هذه الجزيئات الدقيقة عن طريق الهواء، وخاصة الأطفال وكبار السن، كما أنها أيضا

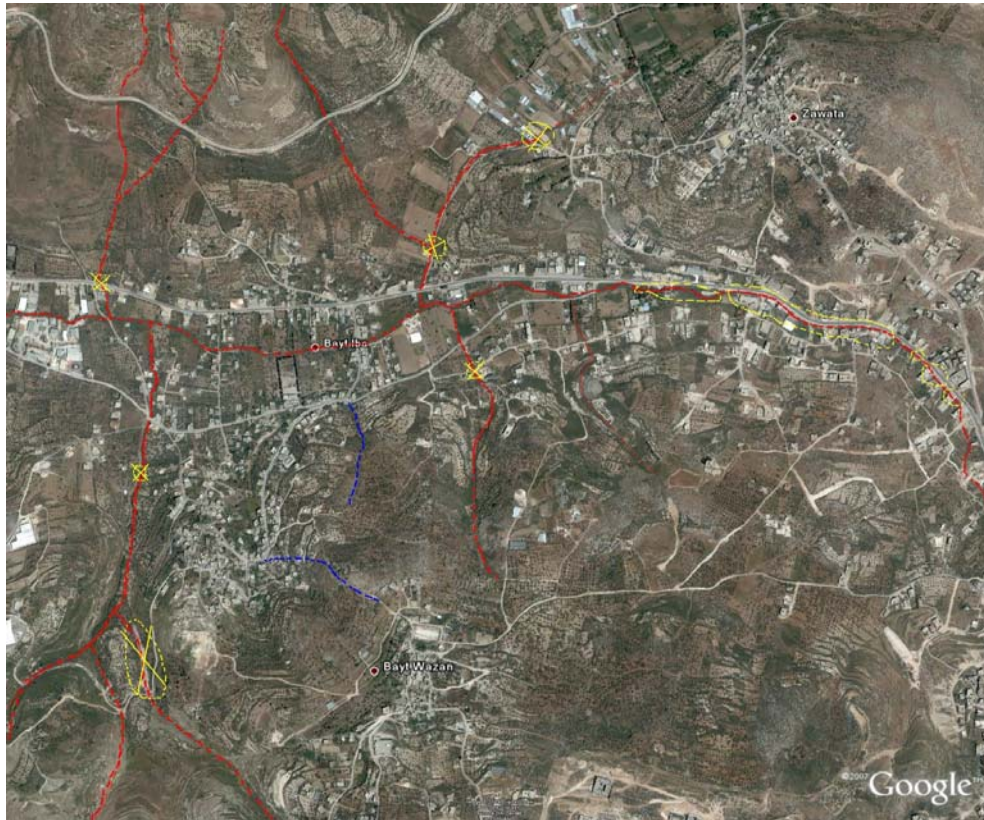
تسبب أمراض الحساسية للعيون⁽¹⁾، كما أنها تؤثر على الزراعة وخاصة الأشجار حيث إن هذا الغبار يتراكم بكثافة على أوراق الشجر وخاصة الزيتون مما يسبب في قلة الإنتاج أو حتى رداؤه من حيث الجودة حيث يشتكي العديد من المزارعين من هذه المشكلة سنويا وخاصة في فصلي الصيف والخريف وهي الفترة اللازمة لنضوج ثمار الزيتون وقطفه والسبب في ذلك انه نتيجة تكس هذا الغبار بكميات كبيرة على أوراق الأشجار فانه يقلل من عملية التمثيل الضوئي (الكلوروفيلي) الذي تأخذ به الأشجار ثاني أكسيد الكربون من الجو وبوجود أشعة الشمس والكلوروفيل الذي تحويه أوراق الأشجار فإنها تطلق الأكسجين بالهواء فنتيجة لطبقة الغبار هذه تقل عملية التمثيل الضوئي ونتيجة لهذه العملية المتواصلة فان هذا يؤثر على بنية الشجرة نفسها وبالتالي على إنتاجها من الثمار بسبب ضعفها، كما إن نسبة ثاني أكسيد الكربون التي تطلقها هذه الأشجار تضر بالصحة وخاصة على السكان الذين يقطنون حولها أو في مجرى الهواء الذي يمر فوقها. ناهيك عن التلوث السمعي والبصري لما تشكله من تشويه في طبوغرافية المنطقة ومورفولوجيتها عدا عن تكديس الكتل الحجرية وكسر الحجر والركام على جوانب الطرق حيث تشكل خطر على السلامة العامة أيضا، كما إن الضجيج الذي تصدره هذه المناشير والكسارات نتيجة لتواجدها في مناطق حضرية وشبه حضرية حيث يعاني السكان من هذا الإزعاج والضجيج وانه حتى الآن لم تقوم أي جهة مسؤولة بقياس شدة الضجيج في هذه المناطق. لكن التعرض لضجيج شدته 80 ديسيبييل لمدة تزيد عن ثلاث ساعات يوميا فانه يؤدي إلى أمراض صحية مختلفة منها التأثير على السمع وارتفاع ضغط الدم والصداع واضطرابات النوم والتوتر العصبي وان كل من يقطن بمسافة لا تزيد عن مصدر الإزعاج بمئة مترهوائي فإنهم يكونوا معرضون لمثل هذه الأعراض، وان نتيجة لدراسة لمعهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت وحدة الصحة العامة حول مناشير الحجر في منطقة رام الله على سبيل المثال فانه هناك فقط 13.5% من مناشير الحجر تقوم بالتخلص من النفايات الصلبة بطريقه سليمة وبأماكن محددة من قبل البلديات أو السلطات المختصة وهي عبارة عن كسر الحجر بعد الاستعمال والحجر غير المستعمل ومياه برك الترسيب التي تستعمل لقص وغسيل الحجر والحماة وهي

(1) عن معهد الصحة العامة والمجتمعيه جامعة بير زيت سلسله دراسيه رقم 3-2000 وحدة الصحة البيئية).

رواسب البرك وان ما تبقى من مناشير تتخلص من هذه الفضلات على قارعة الطرق وفي الوديان وفي الأراضي الزراعية والأماكن المفتوحة⁽¹⁾.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ونتيجة لطبوغرافية الأرض فانه غالبا ما يتم إحداث مقاطع طولية وعمودية في المنحدرات لإقامة المباني والعمارات السكنية التي لا تتلاءم وطبوغرافية الأرض ولا حتى طبيعتها الزلزالية.

ناهيك عن ردم مجارى أكثر من 75% من الوديان الجارية والموسمية والتعدي على مجاريها الطبيعية بالبناء فوقها أو بمحاذاتها دون الارتداد الآمن عنها مما شكل مشكلة حقيقية كما تبينه الصورة الجوية التالية حيث اللون الأحمر يبين مناطق هذه الوديان ومجاريها والدوائر الصفراء تبين مناطق ردم هذه الوديان أو البناء بمحاذاتها أو حتى فوقها.



صورة رقم (6): مواقع الأودية التي تم ردمها والتعدي على مجاريها.

المصدر: الباحث معتمدا على Google Earth

⁽¹⁾ عن معهد الصحة العامه والمجتمعيه جامعة بير زيت سلسله دراسيه رقم 3-2000 وحدة الصحه البيئية).

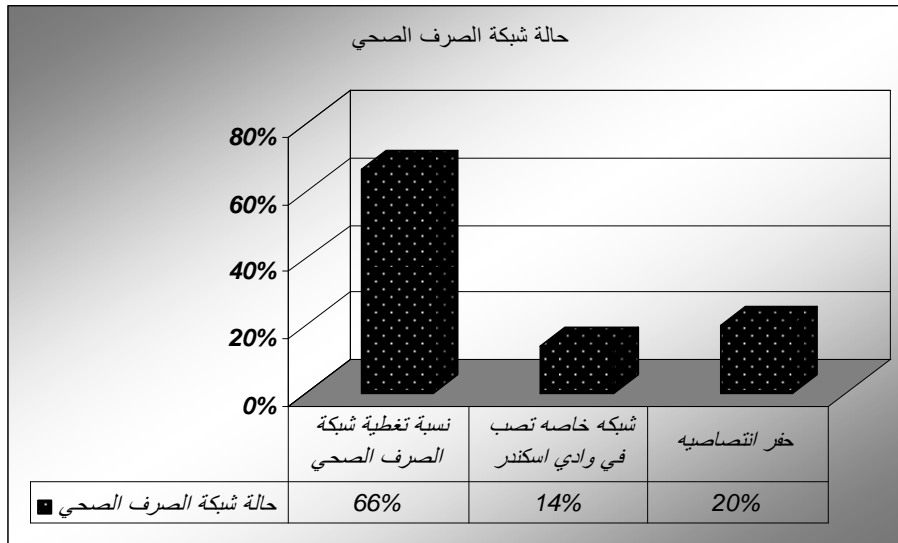
حيث إن كل عام تخرج هذه الأودية عن مجاريها الضيقة والمحصورة نتيجة للبناء فوقها وبمحاذاتها مما جعلها تشكل خطر على المنازل الواقعة بمحاذاتها أثناء الأمطار الشديدة كما يحصل على جانبي وادي اسكندر حيث قامت بلدية نابلس في أوائل التسعينات من القرن الماضي بترخيص العديد من المباني دون أي ارتداد على طول وادي اسكندر وبمحاذاته شرق قرية بيت ايبا في أحواض قرية بيت وزن التي ضمتها بلدية نابلس وفي بعض الأحيان فوقه مما ضيق مجراه الطبيعي في هذه المنطقة حيث تتجمع العوالق والكتل الضخمة التي تحملها مياه الوادي داخل العبارات الضيقة وتتجمع خلفها المياه ومع كثرة المياه المندفعة تخرج هذه المياه بكميات هائلة عن مجراها الطبيعي وتغمر شارع نابلس طولكرم الموازي للوادي والمحاذاة له حيث تتحول مياه ومجرى الوادي إلى هذا الشارع وتنحدر المياه غربا باتجاه قرية بيت ايبا سالكة ميلان الشارع الطبيعي وتغمر البيوت الواقعة أسفل منسوب الشارع.

ومع ازدياد المساحات المبنية والطرق المعبدة قلت نسبة المياه التي تمتصها التربة وزادت نسبة المياه الجارية والجارفة على سطح الأرض وبالتالي قلت نسبة المياه الجوفية المزودة للآبار الارتوازية في المنطقة وفي غياب البنية التحتية من قنوات وعبارات تصريف مياه الأمطار والأحواض والآبار لتجميعها ومحطات لمعالجة المياه العادمة، أصبحت هذه المياه تشكل عبئا على السلطات المحلية وعلى المزارعين والسكان على حد سواء.

أما بالنسبة لمياه المجاري والمياه العادمة فإنها لم تكن بأحسن حال حيث وادي اسكندر الذي تصب فيه مجاري مدينة نابلس الغربية ومجاري مخيم العين والذي يخترق أراضي القرية طوليا من الشرق باتجاه الغرب بين الأراضي الزراعية والمنازل والمنشآت الصناعية، وان شبكة مجاري القرية التي تغطي 66% فقط من أحياء القرية تصب في الوادي كما أن 14% من منازل القرية واغلب المصانع والواقعة على طول الوادي تصب مجاريها ومياهها العادمة بهذا الوادي نفسه ناهيك عن الحفر الامتصاصية في المناطق التي لا تخدمها شبكة المجاري والبالغ عددها 127 حفرة حيث تسببت في تلويث مياه الينابيع في المنطقة إن مشكلة المجاري مشكلة إقليمية في جميع أنحاء الضفة الغربية ولا يمكن حلها بمخططات منفصلة هنا وهناك فإنه وان

وجدت شبكة ولا يوجد خط مجاري إقليمي تصب فيه هذه المجاري ويتم معالجتها عن طريق محطات تنقية إقليمية فان المشكلة ستبقى قائمه ومعقدة وشائكة، خاصة مع وجود 121 مستوطنة في مختلف أرجاء الضفة وطبيعة طبوغرافية منطقة الضفة حيث الانحدار باتجاه الغرب والشرق واتجاه الوديان بهذه الاتجاهات.

والرسم البياني رقم (5) يبين ذلك بوضوح



الرسم البياني رقم (5): يبين طريقة الصرف الصحي في القرية ونسبها، المصدر الباحث، 2009.

وفي تقرير لبتسليم الإسرائيلية (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) صدر في حزيران 2009 حيث ورد بالتقرير ما يلي:

انه على مدار أكثر من أربعين عاما من الاحتلال لم تعمل إسرائيل على إقامة منشآت متطورة لتنقية المجاري في مناحي الضفة الغربية على غرار المنشآت التي أقامتها في المناطق السيادية داخل إسرائيل.

إن المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وعددها مئة وإحدى وعشرون مستوطنة (لا يشمل شرقي القدس) تنتج وفقا للتقديرات حوالي 17.5 مليون متر مكعب من المجاري في السنة. وإحدى وثمانون مستوطنة من بينها مربوطة بمنشآت لتنقية المجاري تعمل بطرق قديمة

بخلاف المنشآت الحديثة التي تعمل داخل إسرائيل. أكثر من نصف هذه المنشآت صغيرة ومجهزة لمعالجة المجاري التي تنتجها بضع مئات من العائلات فقط، رغم الزيادة التي طرأت على عدد المستوطنين. وتعاني معظم المنشآت من الأعطاب الفنية بصورة متواترة وبين الفينة والأخرى تصاب بالعطل التام. أما باقي المستوطنات فإنها تنتج حوالي 5.5 مليون متر مكعب من المجاري في العام ولا يتم معالجتها مطلقا ويتم التخلص منها على شكل مجاري خام إلى الوديان والجداول في أنحاء الضفة الغربية.

رغم أن هذه الأوضاع مكشوفة ومعروفة، فإن وزارة حماية البيئة تمتنع عن تطبيق القانون في المستوطنات التي تسبب التلوث وتم لغاية الآن اتخاذ خطوات تطبيق هامشية وقليلة فقط. منذ العام 2000 ولغاية أيلول 2008 اتخذت الوزارة ثلاث وخمسين خطوة فرض للقانون ضد المستوطنات التي لم تعالج المجاري الخاصة بها. لغرض المقارنة، في العام 2006 فقط اتخذت الوزارة مئتين وثلاثين خطوة لتطبيق القانون ضد السلطات داخل إسرائيل بسبب مخالفات مشابهة. هذا بالنسبة لمجاري المستوطنات أما بالنسبة لمجاري المدن والقرى والمخيمات والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية فإنها تنتج حوالي ستة وخمسين مليون متر مكعب من المجاري في العام، التي تشكل حوالي 62% من مجموع مجاري الضفة الغربية. بين 90%-95% من هذه المجاري لا يتم علاجها أبدا ويوجد اليوم منشأة واحدة فقط لمعالجة المجاري.

انعكاسات إهمال معالجة المجاري في الضفة الغربية

يستعمل المستوطنون في الضفة الغربية شبكة المياه الإسرائيلية ولهذا فإن إهمال معالجة المجاري لا يؤثر عليهم تقريبا. وفي المقابل، فإن الفلسطينيين، وخاصة سكان البلدات والقرى، يتلقون كثيرا بالمياه التي تتوفر من المصادر الطبيعية، وقد يؤدي تلويث هذه المصادر إلى تأزم النقص المزمن في مياه الشرب في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فإن استعمال مياه المجاري غير المنقاة للري الزراعي قد يلوث المحاصيل الزراعية والمس بأحد المصادر الرئيسية للدخل في الاقتصاد الفلسطيني. على المدى البعيد، من المتوقع أن يمس تسيل المجاري بخصوبة الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم بناء معظم المستوطنات في المناطق المرتفعة والتلال وجرى تسهيل المجاري غير المعالجة إلى البلدات الفلسطينية القريبة الموجودة بشكل عام في مناطق منخفضة. ويستعرض التقرير ثلاث حالات على سبيل المثال لإظهار كيف تُلوّث المستوطنات مصادر المياه والمساحات الزراعية في البلدات الفلسطينية المجاورة⁽¹⁾.

3-11 الحفاظ على مركز القرية القديم وإعادة تأهيله كمساهمة في تنمية القرية:

أما بالنسبة لمركز القرية القديم الذي تعود مبانيه إلى الحقبة العثمانية المتأخرة وفترة الانتداب البريطاني (حسب سجل رواق 1994) فلم يكن بأحسن حال حيث ازدادت حالة مبانيه تدهورا وتم هجر معظمها وفي الحالات التي بقيت مستخدمة أسوء استخداما ولم يتم استخدامه بالشكل المناسب حيث تمت الإضافات عليها بشكل لا يتناسب ولا يتلاءم وطبيعتها من حيث مواد ونمط البناء ومنذ عام 1994 بدأ مركز رواق بعمل سجل لجميع مدن وقرى الضفة الغربية وغزة حيث تم عمل سجل لمباني القرية القديمة حسب وضعها الإنشائي ووصفها المعماري واستخداماتها عام 1997 وعلى بعد اثني عشر عاما تطرقت هذه الدراسة لنفس الموضوع باستخدام نفس سجل رواق لمقارنة وضع مركز القرية القديم بوضعه الحالي والنتائج كانت حسب الجداول المرفقة. والجدول التالي يبين مدى إشغال واستخدام المباني في مركز القرية القديم ومقارنة سجل رواق عام 1997 بالعام الحالي 2009.

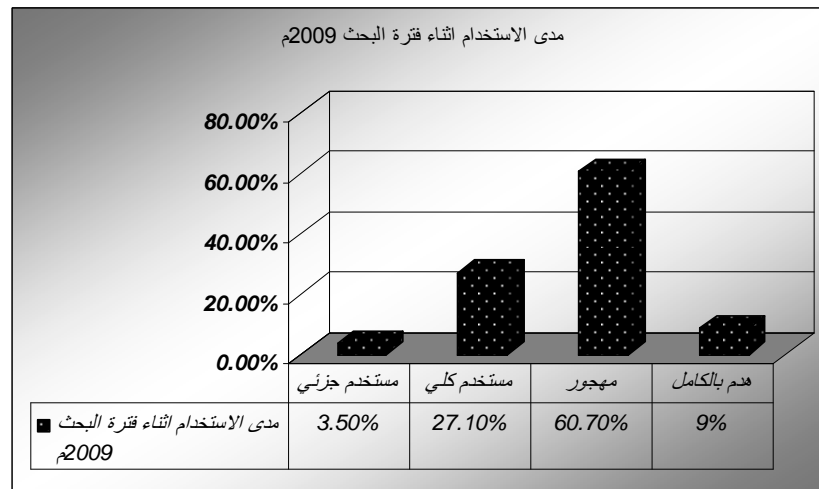
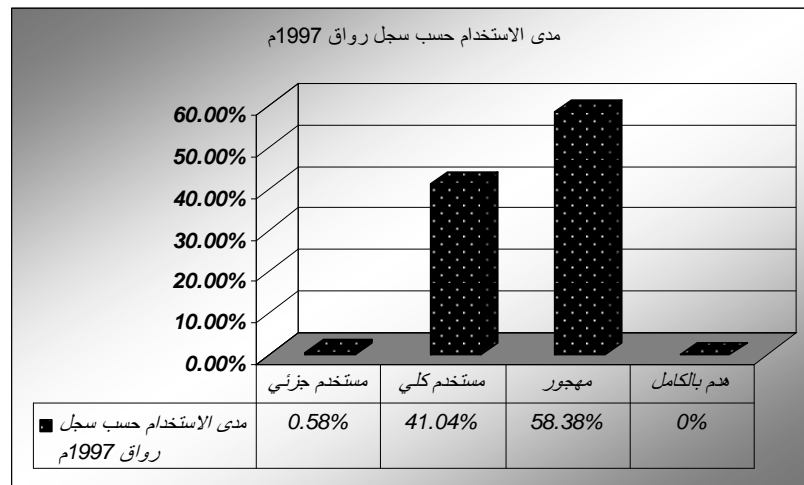
جدول رقم (6): مدى استخدام مباني مركز القرية القديم.

مدى الاستخدام أثناء البحث 2009		مدى الاستخدام حسب سجل رواق 1997		
النسبة	عدد المباني	النسبة	عدد المباني	الوصف
3.5%	6	0.58%	1	مستخدم جزئي
27.1%	47	41.04%	71	مستخدم كلي
60.7%	105	58.38%	101	مهجور
8.7%	15	غير محدد	غير محدد	هدم بالكامل

المصدر: الباحث معتمدا على سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994.

⁽¹⁾ مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة

من الملاحظ من الجدول رقم (6) انه على بعد اثني عشر عاما قد زادت نسبة المباني المستخدمة جزئيا بنسبة 3% تقريبا على حساب المباني المستخدمة كليا كما زادت نسبة المباني المهجورة بنسبة 7% أيضا على حساب المباني المستخدمة كليا كما انه تم هدم 2.3% من المباني المهجورة لأغراض التوسعة أو للبناء على أنقاضها. أما بالنسبة لنوع استخدام المباني (وهنا يشمل المباني المستعملة جزئيا أو كليا والمهجورة) فالجدول رقم (7) يوضح نوع الاستخدام والتغيرات التي حدثت عليه بعد مرور اثني عشر عاما، والرسم البياني رقم (6) يبين هذه النسب



رسم بياني رقم (6): يبين الفرق في مدى استخدام مباني مركز القرية القديم بين عام 1997م و 2009م، إعداد الباحث.

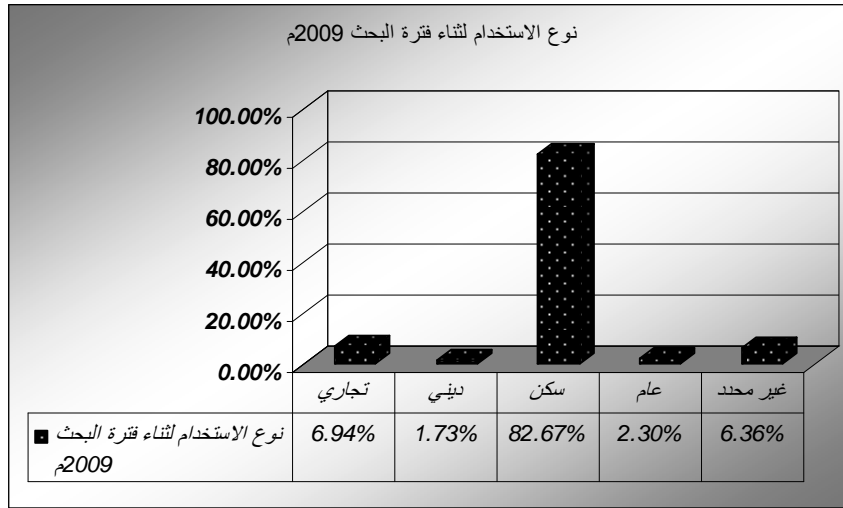
جدول رقم (7): أنواع الاستخدامات في مركز القرية القديم.

نوع الاستخدام أثناء فترة البحث 2009		نوع الاستخدام حسب سجل رواق 1997		
النسبة	عدد المباني	النسبة	عدد المباني	الوصف
6.94%	12	2.89%	5	تجاري
1.73%	3	1.73%	3	ديني
82.67%	143	91.33%	158	سكن
2.3%	4	2.31%	4	عام
6.36%	11	1.73%	3	غير محدد

المصدر: الباحث معتمداً على سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994.

من الملاحظ من النسب والمعطيات المتداولة بالجدول إن هناك تغيير في نوع استعمالات بعض المباني من سكن إلى تجاري والتجاري يعني هنا بعض الدكاكين والمخازن التجارية مما يترتب على ذلك تغيير في التوزيعات والتقسيمات الداخلية للمباني كي تفي وتلبي متطلبات الاستعمال الجديد. وإن ما ذكر تحت غير محدد فإن استخدامه كان حظائر للحيوانات والطيور وتخزين أعلافها.

والرسم البياني رقم (7) يبين هذه النسب



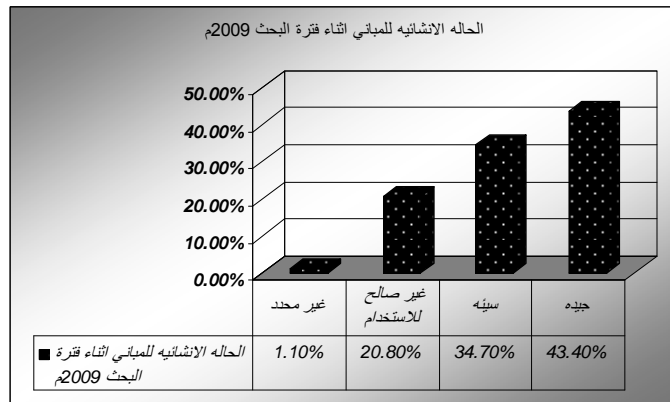
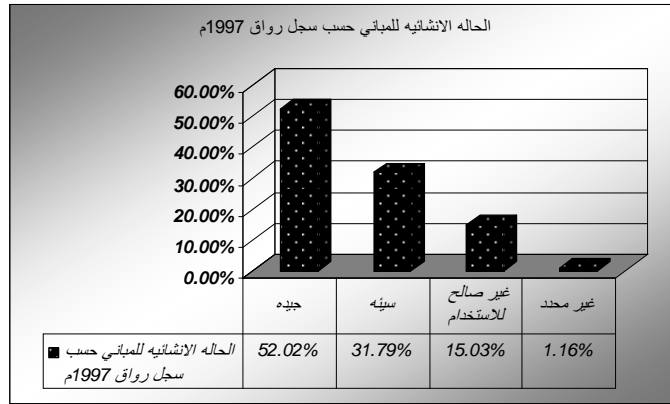
الرسم البياني رقم (7): يبين نوع الاستخدام لمباني مركز القرية، المصدر الباحث، 2009.

أما بالنسبة للحالة الإنشائية لهذه المباني فالجدول التالي يبين كيف إن حالة بعض المباني ازدادت سوءا في فترة قصيرة مدتها اثنتي عشرة سنة نتيجة للإهمال وسوء الاستخدام.

جدول رقم (8): يبين الحالة الإنشائية للمباني القديمة في القرية وخاصة مركز القرية.

الحالة الإنشائية أثناء فترة البحث 2009م		الحالة الإنشائية حسب سجل رواق 1997م		
النسبة	عدد المباني	النسبة	عدد المباني	الوصف
43.4%	75	52.02%	90	جيدة
34.7%	60	31.79%	55	سيئة
20.8%	36	15.03%	26	غير صالحة للاستعمال
1.1%	2	1.16%	2	غير محدد

المصدر: الباحث معتمدا على سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994 والمعابنة المباشرة، والرسم البياني رقم (8) يبين هذه النسب



الرسم البياني رقم (8): يبين المقارنة بين الحالة الإنشائية للمباني عام 1997 وعام 2009م، إعداد الباحث.

أما بالنسبة للوصف المعماري لهذه المباني فهو كالتالي

جدول رقم (9): تصنيف مباني مركز القرية القديمة حسب عدد الطوابق.

عدد الطوابق حسب سجل رواق 1997		
النسبة	عدد المباني	الوصف
%0.58	1	ثلاثة طوابق
%61.27	106	طابق
%21.39	37	طابقان
%16.76	29	غير محدد المباني المهذمة أو التي اختفت معالمها

المصدر: سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994

جدول رقم (10): جدول تصنيف نسب مباني مركز القرية القديم حسب شكل السقف.

شكل السقف حسب سجل رواق 1997		
النسبة	عدد المباني	الوصف
%55.56	75	عقد متقاطع
%7.41	10	عقد نصف برميلي
%12.59	17	مستو
%24.44	33	مستو بدوامر حديد

المصدر: سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994

جدول رقم (11): جدول تصنيف نسب مباني مركز القرية القديم حسب شكل السطح.

شكل السطح حسب سجل رواق 1997		
النسبة	عدد المباني	الوصف
%43.48	60	قبة
%1.45	2	مائل
%54.35	75	مستو
%0.72	1	مفطح

المصدر: سجل رواق للاماكن التاريخية في فلسطين 1994

أما بالنسبة للفتحات فهي عبارة عن شبابيك طولية غالباً ما تكون مزدوجة بنسب 2/1
أما بالنسبة للأقواس سواء تلك التي تعلو الشبابيك أو المداخل فهي غالباً ما تكون موتوره.

إن خلاصة هذه المقارنة تدعونا إلى تركيز الاهتمام بموروثنا الثقافي في الريف
الفلسطيني وانه لا يمكننا الحديث عن تنمية ريفية والكثير من الأبنية القديمة أصبحت خرائب،
ومساحات شاسعة من النسيج العمراني في ريفنا الفلسطيني أصبحت لا فائدة تجنى منها غير أنها
أصبحت عبئ بيئي حيث أصبح العديد من هذه المباني خرائب ومكبات للنفايات والركام وملازدا
للقوارض والزواحف والحيوانات الضالة. على سبيل المثال في قرية بيت ايبا وحدها تبلغ مساحة
المنطقة ألقائمة عليها هذه الأبنية ما يقارب واحد وثلاثون دونما وهناك قرى في الضفة الغربية
تتفاوت فيها هذه المساحات بحيث تتضاعف أو تقل حسب حجمها وعدد سكانها.

وللخروج من هذا الوضع فانه يجب علينا التركيز والاهتمام أكثر بموروثنا الثقافي عن
طريق الحفاظ عليه وإعادة تأهيله بالاستثمار به لأن الاستثمار في هذا القطاع أحد أهم حقول
الاستثمار في الاقتصاديات المعاصرة. لقد تنبته الكثير من دول العالم المعاصر إلى أهمية هذا
القطاع، ليس لكونه يعكس الهوية الوطنية، أو لكونه شاهداً على الحقب التاريخية والحضارية
التي مر بها الوطن فحسب، بل باعتباره كنزاً وطنياً يمكن استخدامه كعجلة للتنمية، وبخاصة في
البلدان التي تمتلك رصيذاً حضارياً مثل فلسطين. كما أنها لم تكتفِ بالنظر إليه باعتباره نتاجاً
حضارياً ذا قيمة معنوية وجمالية.

إن معظم الدمار الحاصل للتراث الثقافي والمعماري في الضفة الغربية سببه التوسع
الحضري والعشوائي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بعد قدوم السلطة الفلسطينية في الفترة ما
بين 1995-2000، ومع عدم وجود قوانين تحافظ على هذه الأبنية إذ إن القانون المعمول به في
الضفة الغربية هو القانون الأردني قانون الآثار القديمة رقم 51 لسنة 1966 والذي يغطي فقط
حماية المواقع الأثرية، وبخاصة التراث الذي يعود إلى ما قبل العام 1700 ميلادية بالنسبة
للآثار الثابتة والمنقولة من صنع الإنسان، وكذلك بالنسبة لبقايا الإنسان والحيوان التي يعود
تاريخها إلى ما قبل 600 ميلادية، حيث تنص المادة رقم 2 من القانون على ما يلي:

تعني عبارة (الأثر القديم) :

أ- أي اثر تاريخي ثابت أو منقول أنشأه إنسان أو كونه أو نقشه أو بناه أو اكتشفه أو أنتجه أو عدله قبل سنة (1700) ميلادية بما في ذلك أي جزء أضيف إلى ذلك الأثر أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ.

ب- البقايا البشرية وبقايا الحيوانات التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة (600) ميلادية أو:

ت- أي اثر ثابت أو منقول يرجع تاريخه إلى ما بعد سنة (1700) ميلادية يعلن الوزير بأمر يصدره انه اثر قديم⁽¹⁾.

وهو قانون قاصر في وقتنا الحالي عن حماية باقي مكونات التراث الثقافي بعد إن مر على صياغته ثلاثة وأربعون عاماً، وبحاجة ماسة إلى تغييره وطرح قانون معاصر يلبي حاجات مجتمعنا في حماية تراثه الثقافي. بعد الوصول إلى معدلات غير مسبوقه من البناء والتوسع العمراني على حساب المناطق القديمة، حيث أن حوالي ما يقارب نصف الأبنية الموجودة حالياً تم بناؤها بعد قدوم السلطة الفلسطينية وبالتحديد ما بين 1995-2000م⁽²⁾. وذلك يعود بسبب العراقيل التي كانت تضعها سلطات الاحتلال أمام التوسع العمراني، إن التطور غير المخطط والعشوائي الذي شهدته مدن وقرى الضفة الغربية، والذي يتميز بعدم وجود رؤية مستقبلية تهدف إلى تغليب المصلحة العامة على الخاصة (التي تهدف غالباً إلى جني الأرباح الطائل في اقصر فترة زمنية)، أدى إلى دمار الكثير من ممتلكاتنا الثقافية والطبيعية. إن غالبية هذا الدمار لا يمكن إصلاحه. فنتيجة شح الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية (فقط المنطقتان أ، وب)، وازدياد عدد السكان، ودخول قدر كبير من رأس المال الخاص وعودة بعض العائدين، وقلة الوعي العام بأهمية التراث الثقافي وسياسات الاحتلال على الأرض، تم هدم أو تشويه وتغيير معالم كثيرة والتغيير غير الملائم باستعمال الكثير من البناءات والمواقع والمعالم التاريخية.

⁽¹⁾ قانون الآثار القديمه الأردني رقم 51 لسنة 1966

2008 www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=51&year=1966

⁽²⁾ حسب معطيات وزارة الحكم المحلي، مجلس قروي بيت إيبيا.

أما بالنسبة لقرية بيت ايبا إن السبب الرئيسي في تدهور حالة أبنيتها القديمة كان كثرة الورثة في في البناء الواحد حيث إن هناك حالات يكون فيها أكثر من عشرون وريثا للبيت الواحد الذي لا تتعدى مساحته أكثر من ثلاثين مترا مربعا، وتداخل الملكيات بعضها ببعض وعدم وجود مخططات مساحة مكتملة للمنطقة ولا يتم تسجيلها بالطابو وعدم الوعي الثقافي لدى الكثيرين بمعرفة قيمة هذه المباني مما أدى إلى الإهمال عبر مر السنين وبالتالي إلى تهالك الأبنية القديمة وعدم صلاحيتها لاستخدامها من جديد كسكن مع متطلبات الحياة الجديدة وإن إعادة تأهيلها واستخدامها يتطلب أحيانا هدم الأجزاء المهتمة من هذه المباني وإزالة الأنقاض والإضافة عليها أو إعادة بنائها بمواد جديدة تختلف عن سابقتها وفي الحالات التي تم إصلاح المباني فيها بدون هدم فنجد هناك الإضافات من الباطون أو الطوب الإسمنتي وأحيانا تغطية الحجر القديم بقصارته وأحيانا أخرى تم تكحيل الحجر بالأسمنت الأسود والرمل والصورة التالية توضح ذلك:



صورة رقم (7): الكحلة بالاسمنت الأسود والرمل.

المصدر: الباحث



صورة رقم (8): إحدى منازل القرية التي حالتها الإنشائيّة جيّدة وبحاجة لتدخّل سريع.

المصدر: الباحث.



صورة رقم (9): تبيين مدى الدمار الحاصل.

المصدر: الباحث



صورة رقم (10): لإحدى الأحياء المتهاكلة بالقرية.

المصدر: الباحث.

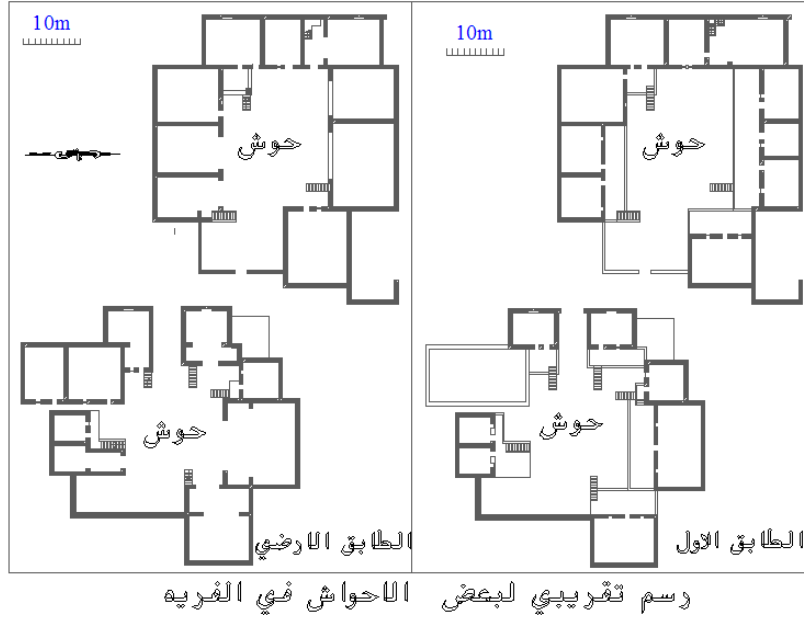
حيث من المفروض صيانة هذه العناصر بمواد مطابقة للمواد المستعملة سابقا مثل الطينة الجيرية سواء لأعمال القسارة أو أعمال الكحلة حيث تنسجم هذه المواد مع الحجر القديم من حيث اللون وطبيعة التركيب الكيميائي حيث أنها لا تحتوي على أملاح بنسب كبيرة تضر بالحجر الذي هو أصلا ضعيف البنية ومتهالك كما إن بنية الطينة الجيرية لا تكون أقوى من بنية الحجر نفسه مما يسمح له بالتنفس وإخراج الرطوبة من داخله بعكس الطينة الإسمنتية.

وبالاستفسار والتقصي عن ذلك فإن أغلب السكان اقرروا بان هذا هو أقصى ما يمكنهم عمله ولا يستطيعون عمل الأفضل وإنهم ليسوا على علم أو دراية بالأضرار المترتبة على عملهم هذا وانه لا يوجد من يرشدهم أو يساعدهم بعمل الأفضل أو قوانين واضحة ترشدهم أو تردعهم، ومن الملاحظ إن جميع السكان في مركز القرية القديم والذين يملكون قطع أراض قابلة للبناء عليها على طول شارع نابلس طولكرم قد قاموا بالبناء على طول هذا الشارع منذ أوائل الستينات من القرن الماضي لأسباب قد تم ذكرها سابقا ومنها سهولة التضاريس في هذه المنطقة حيث نسبة الانحدار بسيطة تقل عن 6% مما يترتب عليه قلة تكلفة تسوية الأرض وتجريفها وتجهيزها للبناء عليها نسبة إلى أماكن أخرى في القرية، قرب الناس وسكنهم بمحاذاة شارع

نابلس طولكرم حيث المواصلات أسهل واقل تكلفة كما إن هذا الشارع شكل مؤخرا عصب الحياة بالنسبة للقرية مع وجود العديد من الخدمات والمحال التجارية عليه مما شجع الناس على بناء المخازن التجارية في الطوابق الأرضية التي تعلوها الشقق السكنية وبالتالي إلى هجر وإهمال مركز القرية القديم الذي يبعد عن هذا الشارع ما يقارب الكيلومتر.

إن تركيز التوسع على امتداد شارع نابلس طولكرم منذ مطلع أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي بمباني منفصلة أدى إلى استهلاك الأرض الزراعية الخصبة الواقعة على امتداد هذا الشارع حيث أنها طبوغرافيا تشكل أخفض منطقة بين جبلين وترتبتها عميقة والغطاء النباتي كثيف وان هذه التربة هي تربة زراعية ضعيفة البنية حيث أنها غير متدرجة ولا تحوي صخور أو قطع من صخور بينها وأنها تتعرض للانفخ نتيجة تشبعها بالماء في فصل الشتاء والى التقصص والتصدع نتيجة للجفاف في فصل الصيف حيث أنها غير ملائمة للبناء عليها إلا باتباع تقنيات إنشائية حديثة، ونتيجة لذلك فإن اغلب المنازل التي تم تشييدها في هذه المنطقة قد تعرضت للتصدع حتى الحديث منها ناهيك عن ضياع طابع القرية التقليدي من حيث نمط البناء حيث المباني المبعثرة هنا وهناك دون إتباع خط بناء معين ولا تكتل بشكل معين أوجد حالة من العشوائية وضياع طابع القرية التقليدي، وبنفس الوقت عدم التقيد بالأنظمة والطرز الحديثة للمباني أدى إلى ضياع الهوية الريفية (فلا حافظنا على النمط الريفي التقليدي ولا اتبعنا نظم وقوانين الأبنية الحديثة) بعكس مركز القرية القديم حيث معظم المباني القديمة متصلة ببعضها، والقليل منها وجد بشكل منفرد، حيث سجل 125 مبنى متصلاً، ومبنى منفرداً حسب سجل رواق لعام 1994. حيث بهذا الاتصال تم تحقيق نوعاً من الشعور بالأمان والتواصل الاجتماعي والإحساس بالخصوصية أكثر، حيث إن تواصل هذه الأبنية ببعضها ببعض شكل ما يسمى بالحوش وان الحوش تسكنه العائلات ذات صلة القرابة من الدرجة الأولى والثانية كما انه بهذه الطريقة تم توفير الكثير من المساحات التي تم استهلاكها دون فائدة بالارتدادات بين المباني وخلفها وبينها وبين الطرق في المباني الجديدة كما تم توفير على المستوى الاقتصادي فاليوت القديمة متصلة ببعضها ببعض بجدار أو جدارين مما يعني جدران اقل ومواد بناء اقل بعكس

المباني المنفصلة التي تم الاستعاضة بنظام الحوش ببناء الأسوار الأسمنتية والحجرية والأسلاك الشائكة حولها لتحقيق الأمان الذي كان متوفر بالحوش. وفي الشكل التالي



مخطط رقم (15): رسم تقريبي لإحدى أحواش القرية.

المصدر: الباحث.

يبين نظام اتصال المباني وتكتلها بالحوش، كما وانه في المؤتمر الدولي الأول الذي عقد في جامعة النجاح الوطنية تحت عنوان (التخطيط العمراني في فلسطين بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل) - 2008 - حيث انه تم التطرق لهذا الموضوع، ومن البحوث العلمية المقدمة للمؤتمر والتي تناولت هذا الموضوع كان بحث مقدم من الدكتور حسن القاضي قسم العمارة بجامعة النجاح الوطنية بعنوان (أنظمة وقوانين البناء التقليدية وإمكانية تطبيقها في العصر الحاضر)⁽¹⁾. حيث تعرض الباحث إلى سلبيات ومشاكل وقوانين البناء الحالية من استهلاك للأرض، وعدم توفر الخصوصية، وفقدانها للفراغ الحضري والتفاعل الاجتماعي والهوية المعمارية والراحة، كما تعرض الباحث إلى إيجابيات الأبنية التقليدية مثل توفير المساحات والخصوصية، وتعرض للمعيقات على مختلف المستويات لتنفيذ مثل هكذا ابنية، وخلص الباحث

(1) المؤتمر الدولي الأول حول، التخطيط العمراني في فلسطين، بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، البحوث العلمية للمؤتمر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008

إلى صعوبة تنفيذ الأبنية التقليدية في ظل القوانين الحالية، وانه يمكن صياغة أنظمة وقوانين البناء التقليدية وتطويرها بشكل أفضل في المناطق الجديدة.

لا شك إن التدهور الحاصل على مباني مركز القرية القديم لم يوازيه تحسن في وضع الأرض الزراعية بل تزامن مع تآكلها واستهلاكها بوتيرة أو بأخرى بسبب تشتت المباني على مساحات واسعة

من أحياء القرية وبسبب إهمال هذه المساحات حيث في الفصل التالي سيتم توضيح هذه العلاقة أكثر والعوامل التي ساهمت في ذلك

الفصل الرابع

التحضر السريع والتنمية

1-4 التنمية السلبية في القرية:

إن تحسين الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية من خلال تطوير البنية التحتية والخدماتية وتقليص الفجوة بالتفاوت في الخدمات المقدمة ومستويات المعيشة بين المناطق الريفية والمدن لدرجة أنها وصلت في بعض القرى إلى وضع أفضل من بعض أحياء المدن مما شجع الكثيرين من سكان هذه المدن للهجرة العكسية والانتقال للسكن في هذه القرى إما عن طريق شراء أراضٍ والبناء عليها أو شراء عقار مبني أو استئجار مساكن، فعلى سبيل المثال في قرية بيت ايبا لوحدنا هناك ما يقارب التسعون عائلة من مدينة نابلس ومن المخيمات المجاورة قاموا بشراء أراضٍ وقاموا بتشييد منازل لهم عليها كما إن هناك ضعف هذا العدد ممن قاموا بشراء أراضٍ بانتظار إن يقوموا بالبناء عليها وهناك أكثر من ثلاثون مستأجرا من خارج القرية ممن قاموا باستئجار عقارات سكنية داخل القرية وان هناك ما يقارب الثلاثون مستأجر لمخازن ومعارض ومحال تجارية داخل القرية ناهيك عن استئجار الأراضي في المنطقة الصناعية وخارجها لإقامة مصانع وحرف أخرى عليها كما أن هناك أكثر من 750 دونم قام بشرائها أصحاب رؤوس الأموال وسماسرة وتجار الأراضي لا لإقامة مشاريع تنموية أو استثمارية عليها أو استصلاحها بل تركت منذ عدة سنوات والبعض منها مر عليه عشرات السنين دون إن تمس، بانتظار ارتفاع أسعارها وبيعها بأسعار عالية.

إن التحسن الذي طرأ على البنية التحتية والخدماتية في القرية لم يستثمر نهائيا لتطوير القرية وتمييزها ريفيا ولا حتى حضريا بل انعكس عليها سلبا نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من السكان وأصحاب المصانع والحرف من خارج القرية للسكن بها ولممارسة أنشطتهم الصناعية والتجارية فيها مما أدى إلى تآكل الأراضي الزراعية واستنزافها بوتيرة عالية جدا وسبب ضغط على البنية التحتية وخلق كارثة بيئية بما للكلمة من معنى، فشبكة المجاري بالقرية الصغيرة أصلا والتي لا

تخدم إلا 66% من أحياء القرية المختلفة وهناك أحياء بأكملها بدون مجاري نتيجة التوسع السريع في أحياء القرية المختلفة ونشوء أحياء جديدة أخرى، ونتيجة لبعدها عن شبكة الصرف الصحي القائمة والعديد من المباني في هذه الأحياء المتناثرة هنا وهناك تستخدم الحفر الامتصاصية مما سبب تلوثا لمياه ينابيع القرية، وقد صاحب عملية البناء هذه اجتثاث الأشجار وخاصة الزيتون لإقامة المباني مكانها، ناهيك عن الضغط على شبكتي الكهرباء والماء فحتى عام 1995 كان يغذي القرية محول كهرباء واحد إما الآن فاضطرت بلدية نابلس لزيادتها إلى 4 وان هناك خطة لرفعها إلى 7 محولات كهربائية، إما بالنسبة لشبكة المياه فقد تم توسعتها ثلاث مرات من قبل المجلس القروي واستبدال الأنابيب الرئيسية المغذية بأقطار أكبر، كما زادت المكبات العشوائية هنا وهناك ناهيك عن المشاكل البيئية للمنطقة الصناعية غرب القرية التي تم التطرق لها سابقا.

إن ما وصلت إليه قرية بيت ايبا لم يقم بتتميتها ريفيا ولا حضريا وخلق لها بنفس الوقت مشاكل مستقبلية إن دخلت في هيكلية مدينة نابلس أو بأمانة نابلس الكبرى فالعشوائيات وخاصة المصانع ومناشير الحجر المتناثرة هنا وهناك والكسارات والمصانع المنتشرة كجزر صناعية داخل أحياء القرية وعلى أطرافها، وحالة مركز القرية المتهاك الذي أصبحت مبانيه متداعية وأصبحت أطلال وخرائب. كما أن مكننة الزراعة ودخول الآلة بقوة في هذا المجال دون شق الطرق الزراعية، وطبيعة طبوغرافية المنطقة الوعرة بمنحدراتها الشديدة فاقم من المشكلة وأصبحت هذه الماكنات وكأنها عديمة الفائدة، لأن مساحات الأرض البور بازدياد والمساحات المزروعة في تناقص.

2-4 التحضر السريع وانعكاساته على القرية:

إن التحضر ونمو المدن والقرى وتوسعها يجب إن يكون مدروس ضمن مخططات إقليمية لتوجيه هذا النمو بالشكل الصحيح دون إن تكون له انعكاسات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة، فالخطيط الإقليمي مهم لأي عملية نمو مستقبلية للتجمعات السكانية المختلفة.

إن التخطيط الإقليمي هو ذلك النوع من التخطيط التنموي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية بشكل شمولي أو جزئي أو قطاعي في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين. والتخطيط الإقليمي بهذا المفهوم يقع في منطقة وسط بين التخطيط على المستوى الوطني أو القومي من جهة والتخطيط على المستوى المحلي (مستوى التجمعات السكانية) من جهة أخرى. وتعتبر عملية الربط وتحقيق التنسيق الرأسي بين التخطيط المحلي من ناحية والتخطيط الوطني من ناحية أخرى، إحدى أهم وظائف التخطيط الإقليمي⁽¹⁾.

لا شك أن للتحضر السريع مشاكل ونتائج عكسية أهمها مشاكل الإسكان والمرور والمواصلات وتوفير الخدمات ومشاكل اجتماعية ومشاكل بيئية وهنا لا نتحدث عن مدينة تفاقمت بها المشاكل الحضرية بسبب الهجرة الداخلية إليها لدوافع اقتصادية، دينية، سياسية أو ثقافية وتعليمية، ولكن نتحدث عن قرية ريفية صغيرة اعتمد أهلها سابقا على الزراعة وتربية المواشي ولكن لأسباب عدة وخلال عدة عقود وبسبب عدة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وجغرافية وسلوكية زُج بها عنوة كي تصبح في درب التحضر من قبل تجار وسماسرة الأراضي والعقارات وأصحاب المصانع والتجار ورؤوس الأموال دون أي تحضير ولا تخطيط، فكما ذكرت سابقا أصبحت القرية وجهة كل من يحلم ببيت مستقل وحديقة من أهل المدينة والمخيمات المجاورة وحتى بعض القرى الأخرى، كما أصبحت وجهة أرباب لصناعة والتجارة فأقيمت فيها كبريات المصانع مثل مصانع الباطون التي بلغ عددها 4 مصانع والسكب والألمنيوم والبلاستيك ومواسير الPVC والطوب والبلاط والمواد الخرسانية الثقيلة ومصانع المواد الغذائية بأنواعها ناهيك عن الكسارات ومناشير الرخام والحجر والتي وصل عددها إلى اثني عشر منشارا، كل هذا حصل في أقل من عشرين سنة، ونتيجة لذلك أصبحت القرية من أكثر المناطق المنكوبة بيئيا، فمخلفات المصانع والمنازل انتشرت في كل مكان والروائح والغبار والدخان والتلوث السمعي نتيجة الضجيج والضوضاء، والتلوث البصري نتيجة للمناظر العشوائية المؤذية للبركسات والمصانع والكسارات ومناشير الحجر والمواد الخام المكدسة أمامها،

(1) غنيم، عثمان ، مقدمه في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998، ص52.

ناهيك عن وادي إسكندر الذي يشق أراضي القرية من الشرق باتجاه الغرب والذي تصب فيه مجاري مدينة نابلس والقرى المجاورة، حيث يشكل كارثة بيئية حقيقية بما يسببه من روائح كريهة، ويسبب تكاثر البعوض والقوارض على ضفافه، أضف إلى فيضاناته المتكررة في فصل الشتاء.

كما أن حركة السيارات والشاحنات التي تنقل المواد من وإلى المنطقة الصناعية، وتمر من وسط شوارع القرية شكلت ضغطا على هذه الشوارع لأنها غير مصممة ولا مؤهلة لاستيعاب هذا الحجم والعدد من الشاحنات الضخمة، مما ألحق الضرر بها. أما اجتماعيا فلقد اعتاد أهل القرية العيش معا، حيث تشكلت القرية كباقي قرى فلسطين من عدة عائلات، وإن هذه العائلات مترابطة فيما بينها بالنسب أو القرابة أو المجاورة، بحيث تربطهم روابط اجتماعية وعائلية قوية، ولكن بعد قدوم هذا العدد الكبير من العمال للعمل في المصانع داخل القرية، ولوجود السكان الجدد سواء الذين اشتروا أراضي وبنوا عليها واستملكوا في القرية أم المستأجرين، خلق نوعا من التفكك الاجتماعي داخل القرية لأن هؤلاء الوافدين لا يعرفون بعضهم البعض، والقليل منهم كون علاقات اجتماعية مع أهالي القرية الأصليين.

والجدول التالي يبين عدد السكان والأسر ومتوسط حجم الأسرة والمباني والوحدات السكنية.

جدول رقم (12): عدد سكان القرية.

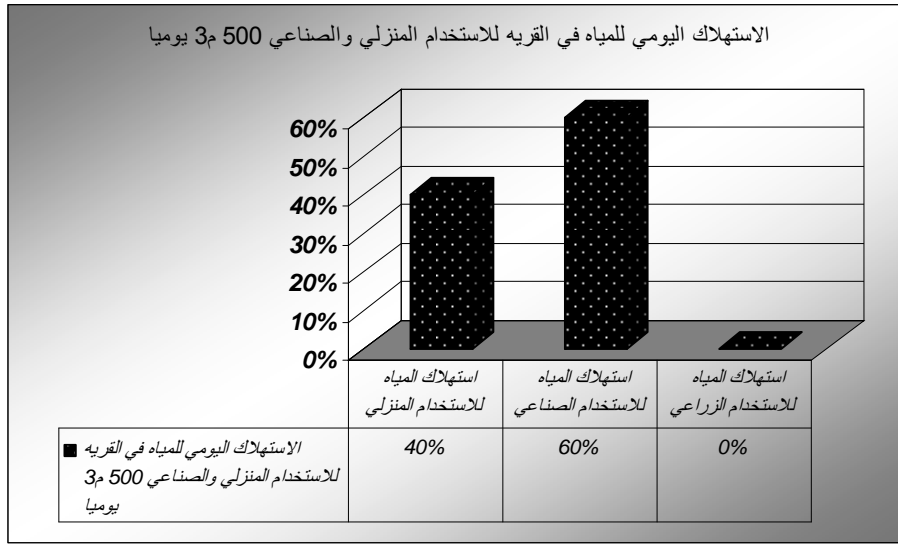
عدد السكان	ذكور	إناث	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة	عدد المباني	عدد الوحدات السكنية	عدد المنشآت
3150	1590	1560	628	5	628	847	134

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007 في الضفة الغربية، رام الله، فلسطين.

أما بالنسبة للخدمات فقد شكل كل هذا ضغطا عليها، وبالنسبة لجمع النفايات كانت هناك سيارة نفايات مشتركة لمجلس قروي بيت ايبا-ديرشرف-الناقورة، حيث كانت تجمع القمامة مرتين في الأسبوع، أما الآن فإنها تجمع القمامة كل أيام الأسبوع، وأصبحت غير كافية للقرية، حيث عمد أصحاب المصانع إلى التخلص من نفاياتهم ومخلفاتهم الصناعية برميها في الأماكن

المفتوحة والأراضي الزراعية في القرية أو بوادي إسكندر أو حرقها، وتقدر كمية النفايات المنزلية وبعض النفايات الصناعية التي يتم جمعها أسبوعياً بثلاثة عشر طناً، وهناك ما يقارب الثلاثين طناً من المخلفات الصناعية التي يتم التخلص منها بطرق غير قانونية أسبوعياً من المنطقة الصناعية، كما ازدحمت الغرف الصفية في مدرستي الإناث والذكور الوحيدتين في القرية.

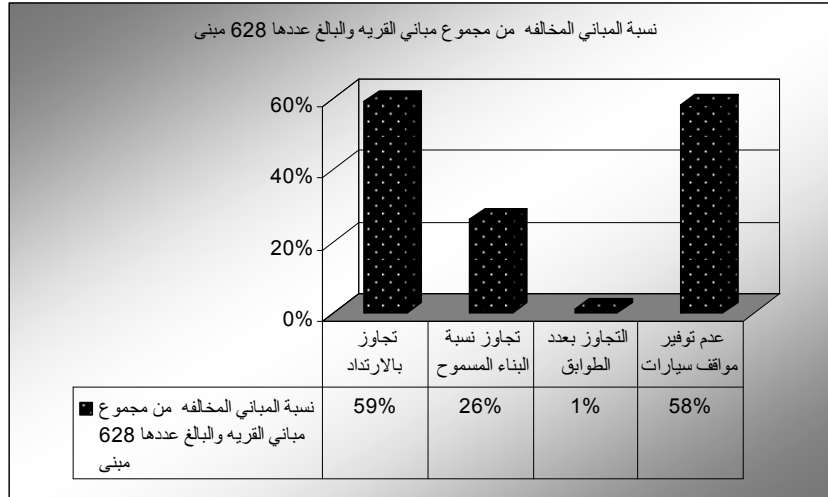
أما بالنسبة لاستهلاك المياه فقد تضاعف ستة أضعاف عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، حيث كان استهلاك القرية من المياه يتراوح ما بين 2500-3000 كوب شهرياً، أما الآن فهي تتعدى عتبة 15000 م³ شهرياً، والرسم البياني رقم (9) يبين نسبة الاستهلاك اليومي للمياه لمختلف النشاطات في القرية.



رسم بياني رقم (9): يبين نسبة الاستهلاك اليومي للمياه لمختلف النشاطات داخل قرية بيت ايبا المصدر: الباحث معتمداً على معطيات مجلس قروي بيت ايبا، 2009.

أما بالنسبة لرخص البناء، فقد بلغ عدد الرخص الصادرة منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية حتى عام 2002، ما يقارب (234) رخصة بناء جديد، والرخص الصادرة منذ عام 2002 حتى اليوم (175) رخصة بناء، كما أن هناك ثمانين مبنى أو جزء من مبنى لم يتم

ترخيصه والرسم⁽¹⁾، وأن هناك العديد من المخالفات التنظيمية لهذه المباني، والرسم البياني رقم (10) يبين نوع المخالفة ونسبة المباني المخالفة.



الرسم البياني رقم (10): يبين نسبة المباني المخالفة من مجموع مباني القرية.

المصدر: الباحث معتمدا على معطيات مجلس قروي بيت ايبا، 2009.

إن ما حصل لقرية بيت ايبا هو فعلا نتيجة لامتداد وتوسع النشاطات المختلفة من صناعية وتجارية وسكنية لمدينة نابلس دون أن تكون من ضمن هيكلية المدينة، فأغلب المصانع والمحال التجارية والسكان الجدد هم من مدينة نابلس، وأغلبهم يسكن مدينة نابلس لكنهم إداريا لا يتبعون لبلدية نابلس وإنما لمجلس قروي بيت ايبا، حيث رسوم التراخيص والمهن والضرائب الأخرى تدفع لمجلس القروي وللدوائر الحكومية المختصة.

إن النمو الحضري لم يأخذ طريقه بصورة متوازنة، أي بتنمية الريف والحضر معا، مما أدى إلى تركيز السكان الحضر في مدن قليلة العدد وظهور ظاهرة المدن الكبيرة المهيمنة التي هي في الغالب العواصم الاقتصادية والسياسية مثل رام الله ونابلس والخليل، وقد أضر هذا الوضع بتوازن الشبكة الحضرية والريفية نتيجة ابتلاع هذه المدن الكبيرة للقرى المجاورة لها دون تخطيط، وهذا خلق صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدن والقرى على حد سواء.

(1) مصدر المعطيات، مجلس قروي بيت ايبا.

وقد أفرز التحضر السريع الكثير من المشاكل، منها ما يتعلق بالمدن نفسها، مثل أزمة السكن، والمواصلات، والبطالة، والتلوث، ونقص الخدمات الأساسية، واختلال التنظيم الاجتماعي، والتطور العشوائي للمدن... الخ، وتلك المتعلقة بالمناطق الريفية، مثل فقدان الأيدي العاملة الزراعية الشابة، ونقص مساحة الأراضي الزراعية، وعدم الانتماء لدى الأجيال الشابة.

إن الحديث عن أمانة نابلس الكبرى هذه الأيام لا يمكن تحقيقه بضم هذه التجمعات الريفية أو تلك دون تخطيط مسبق يهدف إلى تنمية هذه التجمعات أو لا دون المساس بهيكليتها الأساسية وأنشطتها وبيئتها الزراعية، ووضع السيناريوهات المستقبلية لنموها وتمييزها، (ففي كتابه الذي صدر حديثاً عن دار تسنيم للنشر والتوزيع بعنوان "سيناريوهات التخطيط" أكد د. عثمان محمد غنيم في الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "التخطيط والدراسات المستقبلية" أنه من يتابع تطور علم التخطيط يلحظ أنه قد تم ممارسته على نطاق ضيق وبجمود وعدم شمولية، وإن إعداد الخطط كان يتم غالباً بصورة فردية داخل المكاتب، وهذا يعني انعزال التخطيط عن واقع المجتمع مؤكداً ظل علم التخطيط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية منصرفاً إلى تحديد ورسم الأهداف بدلاً من خلقها وابتداعها، إلى أن بدأ علم المستقبليات بالظهور لردم الفجوة التي تركها علم التخطيط والتي تمثلت في إهمال المستقبل ووسائل استشرافه الذي أخذ على عاتقه تبني أسلوب العمل الجماعي، أيضاً بدأ علم التخطيط يتطور سريعاً مستخدماً أساليب التخطيط الحديثة والجماعية، ومن أهمها أساليب التخطيط المطبقة عالمياً مثل التخطيط بالأهداف، وهو الأسلوب الذي طورته كلية التخطيط بجامعة "دورتمولد" Dortmund الألمانية، حيث يقوم الأساس النظري لهذا الأسلوب على فكرة أن هناك أهدافاً يتم وضعها في بداية عملية التخطيط، ومهمة هذا الأسلوب إيجاد الاستراتيجية المثلى لتحقيق هذه الأهداف بتوفير المتطلبات الضرورية كالموارد والهياكل الإدارية والمؤسسية، وفي الفصل الرابع من نفس الكتاب "السيناريوهات" أكد الباحث أن التخطيط لم يكن يوماً مجرد أسلوب علاجي لحل مشكلات المجتمعات القائمة فقط بل أسلوب وقائي يوظف لتجنب الوقوع في المشاكل والمعوقات التي يمكن وقوعها مستقبلاً باعتماد أساليب التنبؤ المختلفة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ 2009 , http://moheet.com/show_news.aspx?nid=238241&pg=12

فمن أجل تنمية ريفية وحضرية متوازنتين يجب العمل على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشعبية والأكاديمية، ووضع ورسم السياسات المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة، من مرحلة سن ودراسة القوانين إلى تطبيقها، ومن ثم متابعة النتائج وانعكاساتها على المجتمع والبيئة. فدعونا نتصور أن ما حدث لقرية بيت ايبا من مشاكل بيئية واستهلاك للاراضي الزراعية لإقامة نشاطات حضرية لا علاقة لها بالتنمية الريفية واتساع رقعة تجارة الأراضي للمنفعة الذاتية لا لإقامة المشاريع التنموية عليها بل لجني الأرباح الطائلة، فانه فعلا ستكون هناك كارثة بيئية واستنزاف للاراضي الزراعية تشمل جميع محافظة نابلس، وقس على ذلك المحافظات الكبرى الأخرى.

ففي ظل ارتفاع وتيرة التوسع العمراني الذي شهدته قرية بيت ايبا في الآونة الأخيرة، حيث أفرزت أزمة تدبير وإدارة المجال الحضري تناقضات عمرانية متباينة شكلت عاملا أساسيا بعد العامل الطبوغرافي في تحديد شكل ومورفولوجية القرية، وتحديد اتجاهات نموها، مثلما لعبت طبوغرافية المنطقة من جبال وسفوح وسهول ووديان في ذلك، فالمنطقة الصناعية العشوائية غرب القرية أصبحت أمرا واقعا لا بديل عنه، والأحياء المنتشرة فوق الأراضي الزراعية التي حولت المناطق القائمة عليها من مناطق زراعية إلى مناطق سكنية، وكذلك الأمر بالنسبة لمركز القرية القديم الذي تغيرت معالمه، إما بسبب الدمار والإهمال الذي حل به، أو بسبب العبث به وتشويه معالمه بإضافة أبنية ملاصقة لمبانيه القديمة القائمة، أو حتى فوقها في بعض الأحيان، وللتعرف أكثر على هذه المشاكل وعلاقتها بالعامل الطبوغرافي فقد تم تحديد هذه المشاكل والمؤشرات عليها ووضع الأهداف للتغلب عليها وعلاقة العامل الطبوغرافي بذلك.

3-4 وضع القرية الحالي ومشاكلها المختلفة والمؤشرات على ذلك والأهداف وعلاقة العامل الطبوغرافي إن وجد:

جدول رقم (13): وضع القرية الحالي ومشاكلها المختلفة والمؤشرات على ذلك والأهداف وعلاقة العامل الطبوغرافي إن وجد:

المشكلة	المؤشر	الكمية	%	التقييم	الأهداف	دور العامل الطبوغرافي
1- البنية التحتية وتقديم الخدمات						
1-1- المياه	حصة الفرد من كمية المياه للأستهلاك المنزلي	64 لتر/ اليوم أي ما يعادل 200 كوب يوميا لكامل سكان القرية للاستخدام المنزلي	40%	سيء	العمل على توسعة شبكة المياه وتجديد بعض الخطوط في بعض المقاطع وبناء خزان آخر للمياه في منطقة منسوبها أعلى من منسوب المباني في الأحياء المرتفعة لضمان تغطية التوسع العمراني الحاصل العمل على رفع حصة الفرد من المياه إلى 100 لتر في اليوم لأن هذه الحصة قبل خصم نسبة الفاقد من الشبكة وكمية المياه التي يتم سرقتها حيث إن الاستهلاك اليومي للقرية قبل حساب الفاقد 3500م ³ يوميا لجميع الاستعمالات الصناعية والمنزلية	- تباعد الأحياء وتناثر المباني في الحي الواحد زاد من تكلفة تقديم هذه الخدمة للمواطنين كما أن طبيعة المنطقة الجبلية أدى إلى القيام بعمليات ضخ متقاربة لضمان وصول المياه إلى الأحياء المرتفعة
	الاستهلاك الصناعي	300م ³ اليوم	60%	جيد	ترشيد وتقنين استخدام المياه في الصناعة	

معظم المناطق الزراعية المتبقية جبلية أو تقع على منحدرات يصعب زراعتها بالري	لا يوجد مساحات زراعية مروية بسبب ارتفاع أسعار المياه وقلة الأرض الزراعية (هناك ما يقارب عشرة الدونمات فقط تزرع بالري من مياه الينابيع الملوثة) ونقص الأيدي العاملة التي تعمل بالزراعة يجب حث الناس على الزراعة الحضرية (الحديقة المنزلية) واستخدام التقنيات الحديثة في الري بالتنقيط	سيء	%0	3م0	الزراعي (يتم تحميله على الاستهلاك المنزلي (كون الحدائق منزلية)
		ممتاز	%99	840 وحدة سكنيه	نسبة المباني المزودة بخدمة المياه 100%
		سيء	%28	3م140 اليوم	نسبة الفاقد في الشبكة
اختلاف المناسيب وازدياد نسبة الانحدار زاد من تكلفة شق الطرق بالحفر والردم وعمل الجدران الساندة لمنع الانهيارات، حيث إن هناك طرق تزيد نسبة الميلان فيها عن 17%، كما أن هناك مساحات من الأراضي تقع أسفل أو أعلى من منسوب الشارع بعشرات الأمتار.	توسيع شبكة الطرق	جيد	%70	11كم	نسبة الطرق المعبدة (لا يشمل الطرق المقترحة في المخطط الهيكلي المقترح)

	عدد الطرق الرابطة بين شارعين متوازيين	2	سيء	زيادة عدد الطرق الرابطة	
3-1 الصرف الصحي	حالة الشبكة جيدة				هناك أحياء كاملة لا تصل إليها شبكة الصرف الصحي بسبب طبوغرافية المنطقة وتباعد الأحياء عن بعضها وتباعد المنازل في الحي الواحد، كما أن المناسيب المختلفة في الحي الواحد ونقص الطرق الرابطة لاختصار أطوال الشبكة حيث إن معظم الطرق تتماشى مع خطوط الكنتور وعمل طرق رابطة بينها صعب بسبب الفرق الشاسع بالمناسيب بين الشوارع الطولية
	نسبة تغطية الشبكة	420 مبنى من اصل 628مبنى	سيء	توسيع الشبكة لتشمل أكبر عدد ممكن من المنازل والأحياء السكنية	
	شبكة خاصة (المنازل الواقعة بمخاذاة وادي إسكندر حيث تصب بالوادي مباشرة)	90 مبنى	سيء		
	حفر امتصاصية	127 منزل	سيء	التقليل قدر الإمكان من الحفر الامتصاصية واستبدالها بحفر صماء أو حفر لمعالجة المياه العادمة (sipteck (tanck) لاستخدامها بالزراعة المنزلية في حال وقوع المبنى في مناطق مفتوحة	

1-4 إدارة النفايات الصلبة	إنتاج الفرد من المخلفات الصلبة يوميا تقارب	0.6 كغم/اليوم			العمل على التخطيط لمكبات نفايات إقليمية مدروسة بيئيا، والعمل على فصل المخلفات المنزلية والصناعية وإعادة تصنيعها كالبلاستيك والزجاج والمعادن ومخلفات المحاجر والمناشير	زيادة نسبة المساحات البور وعدم الاعتناء بالأرض شجع الكثيرين من أصحاب المصانع على إلقاء مخلفات مصانعهم في هذه المناطق
	مخلفات المصانع في اليوم	4.5 طن/اليوم				
	عدد المكبات العشوائية	2				
5-1 شبكة الكهرباء	تغطية الشبكة	840 وحدة سكنية	99%	ممتاز		
	إنارة الشوارع		70%	جيد		
2-المشاكل التنظيمية والتخطيطية						
1-2 قطع أراضي غير مستغلة تنظيميا	قطع أراض لا يمكن البناء عليها بسبب صغر مساحتها	463 دونم	9%	سيء	ضم وتوحيد القطع الصغيرة والقطع غير المنتظمة بعضها ببعض إن كانت متقاربة وإن كانت متباعدة ضمها بقطع أخرى وإعادة فرزها من جديد إلى نمر جديدة قابلة للبناء عليها	
	قطع أراض مساحتها كبيرة لكن لا يمكن البناء عليها أو استغلالها تنظيميا لأنها غير	566 دونم	11%	سيء		

					منتظمة أو قليلة العرض كبيرة الطول
		سيء	3%	155 دونم	قطع أراض لا يخدمها أي شارع بسبب عمق القطعة وصغر واجهة القطعة على الشارع الذي تم البناء عليها بارتدادات لا تسمح عمل شوارع أو طرق تخدم باقي المساحة المتبقية من القطعة
		سيء	10%	84 مبنى	مبان أو جزء من مبان سكنية بدون ترخيص
		سيء	70%	60 مبنى من أصل 85 مبنى	مبان صناعية وزراعية بدون ترخيص
		سيء	59%	400 مبنى	التجاوز بالارتدادات المسموح بها
		جيد	4%	26 مبنى	التجاوز بالنسبة المئوية المسموحة للبناء
		جيد جدا	1%	7 مبان	التجاوز بعدد الطوابق المسموح بها

عدم توفير مواقف سيارات كاف لعدد الوحدات السكنية أو المباني العامة والخدماتية	367 مبنى بدون مواقف سيارات من اصل 628	58%	سيء	العمل على التخطيط لمواقف سيارات على مستوى الحي، في الحالات التي تكون بها مناسيب الشوارع أعلى أو أسفل بكثير من مستوى المباني بالمشاركة مع سكان الحي وزيادة الرقابة بإجبار المواطنين على توفير مواقف سيارات أثناء التنفيذ	هناك حالات تكون المساحة كافية فيها لتوفير عدة مواقف سيارات لكن لموقع القطعة أسفل أو أعلى من منسوب الشارع بكثير بشكل لا يسمح للسيارات الوصول إلى المواقف بسبب فرق المنسوب الشاسع
2-4 تداخل استعمالات الأرض داخل الأرض حدود القرية التنظيمية	58 مبنى من أصل 80 مبنى	73%	سيء	نتيجة قلة المساحات المستوية أو شبه المستوية في القرية نتيجة طبيعة المنطقة وطبوغرافيتها فإنه تم تركيز النشاطات الصناعي في المناطق المستوية أو شبه المستوية حتى ولو كانت مناطق زراعية خصبة أو مناطق سكنية مما أدى إلى تداخل الاستعمالات بعضها ببعض	
بركسات زراعية داخل مناطق سكنية	عدد 2				
2-5 المخطط الهيكلية المقترح				بتوزيع الاستعمالات المختلفة لم يتم الأخذ بعين الاعتبار المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف والمناطق الزراعية الخصبة وتم تصنيف استخدامها صناعي وسكن (أ) وسكن (ب) حيث تشمل	

					الكثير من المساحات المزروعة بشجر الزيتون المثمر وذات الانتاج الممتاز
	الأجدر توفير المساحات المقطعة من الأراضي الزراعية لصالح المباني العامة والإقطناع في مركز القرية القديم حيث ان ما نسبته 90% ممن لهم أملاك داخل مركز القرية ممن تم الاقطناع منهم في مناطق مختلفة بالقرية أبدوا استعدادهم لمقايضة هذه الاقطناعات بملكياتهم داخل مركز القرية	سيء	0.7%	30.2دونم	تم ترك مركز القرية القديم ذو الملكيات الصغيرة والمتداخلة بعضها بعضا والمتعددة الشركاء أو الورثة بدون اقتطاعات، وتركيز الإقطناع في مناطق مختلفة في القرية معظمها أراض زراعية صالحة للزراعة
	تحويل المنطقة الصناعية إلى منطقة حرفية وصناعات خفيفة وتنظيمها ضمن مخططات تفصيلية ووقف الكسارات كلياً عن العمل لما لها مردود سلبي على البيئة وتغيير في مورفولوجية المنطقة وما تشكله من خطر الانزلاقات الأرضية والأنهيارات على قرية قوصين المجاورة	سيء	20%	105دونم	تم ترك المنطقة الصناعية مكانها دون تنظيم حيث إن موقعها غرب التجمعات السكنية يسبب مشاكل بيئية جمة

					الاقتطاعات لتوسعة الشوارع أو لاقتراح شوارع جديدة ألحق الضرر بقطع الأراضي ذات المساحات الصغيرة	
	الأخذ بعين الاعتبار القطع المتضررة نتيجة توسعة الشوارع ومنحها تسهيلات تنظيمية بالبناء					
		سيء		عدد 2	مكبات عشوائية	3- المشاكل البيئية
	عمل مكبات منظمة للنفايات على المستوى الأقليمي، وجمع النفايات بطريقة تسمح بإعادة استعمال بعضها كالزجاج والمعادن والورق ومخلفات البناء					3-1 المكبات العشوائية للنفايات والتخلص غير السليم من النفايات الصناعية
			12%	10 مصانع	أ- بالحرق بالقرب من مكان التصنيع	
			35%	28 مصنع	ب- إلقائها مباشرة بوادي اسكندر	
			38%	30مصنع	ج- المكبات العشوائية	
			15%	12	د- يتخلصون منها بطرق	

					سليمة	
بسبب طوبوغرافية المنطقة وصعوبة تضاريسها فان المنطقة الوحيدة الصالحة من حيث المعايير لإقامة منطقة صناعية والتي تقع على منطقة شبه مستوية نسبة الميلان فيها لا تتعدى 6% وتقع بالقرب من خطوط النقل والمواصلات إلا أنها تقع غربي هذه التجمعات السكنية أو بالقرب منها، وبما أن اتجاه الرياح معظم أيام السنة غربية شمالية،حيث تنقل هذه الرياح الروائح والغبار والدخان فوق هذه التجمعات،فيشكل موقعها بيئيا نقطة سلبية			69%	55 مصنع	أنشطة ملوثة للهواء بالغبار والدخان والروائح والعوالق الصناعية	2-3 المشاكل البيئية للمنطقة الصناعية
		سيء	19%	15 مصنع	أنشطة ملوثة للمياه	
		سيء	75%	60 مصنع	أنشطة تسبب تلوث سمعي	
		سيء	94%	75	أنشطة تسبب تلوث بصري	
صعوبة طوبوغرافية المنطقة وقلة الطرق الزراعية تحول دون وصول عربات الإطفاء إلى الأماكن التي يشب فيها الحريق	العمل على شق العديد من الطرق الزراعية واستصلاح الأراضي وتشجيرها وتوعية السكان بأهمية الاهتمام بأراضيهم وتنظيفها وحرثها ومعاينة كل من يترك أرضه غير نظيفة	سيء			بسبب الأراضي المهملة والبور والمكبات العشوائية فإنه يشب سنويا 18 حريق يأتي على 200 شجرة مثمرة	3-3 الحرائق

		سيء				3-4 قطع الأشجار الجائر حيث يبلغ عدد الأشجار التي يتم قطعها سنويا ولعدة اسباب كما يلي:-
		سيء		200 شجره	للمحاطب	
		سيء		80 شجره	لتوسعة الشوارع	
		سيء		250 شجره	لاقامة إبنية وانشاءات	
طبوغرافية الأرض أوجدت نوعين من الوديان الأول وديان جارية على مدار السنة مثل وادي إسكندر والثانية وديان موسمية يتم جريانها في فصل الشتاء وأثناء الأمطار الغزيرة المتواصلة	حل المشكلة من خلال التخطيط والمشاريع الاقليمية					3-5 وادي إسكندر الذي تصب فيه مجاري نابلس والقرى والمخيمات غرب المدينة بالإضافة إلى المصانع والمزارع التي تلقي بمخلفاتها بمياهه فأصبح يشكل مشاكل

					بيئية مثل:-
		سيء			الروائح الكريهة وخاصة بالصيف
		سيء			ملاذ للحشرات وتكاثر البعوض والخنزير البرية والكلاب الضالة
					فيضانه بفصل الشتاء بسبب البناء بمحاذاته أو حتى فوق مجراه الطبيعي مما يسبب ضيق في مجراه الطبيعي فتخرج مياهه أثناء الشتاء والأمطار الغزيرة عن هذا المجرى فتغمر الأراضي الزراعية بالمجاري وأيضا بعض المنازل والمحال التجارية
	متابعة ومراقبة تنفيذ الحفر الامتصاصية واستبدالها بحفر صماء او حفر ترسيب لتنقية الماء واستخدامه في الزراعة خاصة في الأماكن السكنية المفتوحة	سيء	20%	127	عدد المباني التي تصب مجاريها بحفر امتصاصية
					3-6 الحفر الامتصاصية

						4- المشاكل الاقتصادية
	طبوغرافية الأرض ووعورة المنطقة ونسبة انحدارها المرتفعة زاد من نسبة الأرض البور في ظل نقص الطرق الزراعية وعدم كفاءة الموجود منها، وخاصة بعد انتقال الفلاح من الزراعة التقليدية إلى مكننة الزراعة واعتماده على الآلة أكثر	سيء		30 دونم/اسنه	مساحات أرض زراعية مهملة وبور بازدياد وهناك مساحات من الأرض الزراعية تضاف على مساحات الأرض البور سنويا تبلغ	1-4 القطاع الزراعي
	اتباع سياسة صارمة باستصلاح وتشجير الأرض البور	سيء	0.0%	0.0 دونم	المساحات المستصلحة سنويا	
			0.6%	4 عائلات	العاملون بالقطاع الزراعي	
			45%	310 عائلة	باقي العائلات تعمل بالأرض فقط أثناء موسم قطف الزيتون ومدته فقط من 4-21 يوما	
		سيء		عدد 4	آبار وخزانات تجميع مياه الأمطار لا تتعدى سعتها مجتمعة أكثر من 500 م ³	
				1	مزارع أبقار وأغنام	

				3	مزارع دواجن	
	توسيع فكرة زراعة الحديقة المنزلية إلى الزراعة الحضرية وتطوير عملية الري كالري بالتنقيط			26	الزراعة المنزلية وتقتصر على زراعة حديقة المنزل ببعض أشجار الفواكه مثل التين والعنب والخوخ والمشمش والخضروات ولا تتعدى كونها للاكتفاء الذاتي وللإستهلاك المنزلي لا تتعدى مساحتها مجتمعة	
		سيء	95%	76	نسبة كبيرة جدا من النشاطات الصناعية يمتلكها أشخاص من خارج القرية وبالتالي لا تسهم في التنمية الاقتصادية مع العلم أن هناك مصانع ونشاطات صناعية تعمل على المستوى الإقليمي مثل مصنع نابكو للألمنيوم ومصنع السكب للحديد ومصانع الباطون الجاهز والطوب والبلاط والأنابيب الخرسانية والبلاستيك والكسارات ومناشير الحجر	2-4 القطاع الصناعي

		سيء	14%	37	عدد العاملين في المنطقة الصناعية من سكان القرية من مجموع العمال البالغ عددهم 268 عامل	
		سيء	10%	5	هناك 30 معرض تجاري تقع على شارع نابلس طولكم يعمل فيها 50 شخص أما عدد العاملين من القرية بهذه المعارض	3-4 القطاع التجاري
					ملكية هذه المعارض كما هو الحال في المصانع، تعود لأشخاص من خارج القرية حيث إن هناك معرضين فقط تعود ملكيتها لأشخاص من سكان القرية حيث يبلغ عدد المعارض التي تعود لأشخاص من سكان القرية	

المصدر : الباحث

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- إن التعامل مع العامل الطبوغرافي وتذليله لصالح التخطيط في المجالات العمرانية، الزراعية والصناعية والتجارية عملية معقدة وحساسة إن لم يتم التعامل معه بدراسة وخبرة كافيتين، وتسخيرها لصالح هذه المجالات، وبما أن هذا العامل يعكس قوة الطبيعة وما شكلته الطبيعة على مر العصور نتيجة الزلازل والبراكين والمياه والرياح، فإنه لا يوجد تقنية أو قوة أخرى بإمكانها الوقوف في وجه قوة الطبيعة إلا أنه يمكن الحد من أثر هذا العامل والتقليل من سلبياته على أي مشروع تنموي مستقبلي، فنجاح أي تخطيط مرهون بكيفية السيطرة والتحكم بهذا العامل لا عن طريق إخضاعه وتذليله بعنف، ويتمثل بتجريف المنحدرات الجبلية وقطعها بشكل عمودي بارتفاعات شاهقة أو بالتعدي على ضفاف الوديان الجارية أو الموسمية والبناء بالقرب منها أو ردمها والبناء فوقها، بل يجب التعايش معه كما هو بتدخلات بسيطة جدا وتوزيع النشاطات المختلفة حسب ما تقتضيه الضرورة، وما يتماشى مع المنطقة المراد تنظيمها وتخطيطها طبوغرافيا.

- وبما أن التخطيط السليم لكافة المجالات يقود للتنمية المستدامة، فإن العامل الطبوغرافي شكل عائقا أمام عجلة التنمية في وقتنا الحالي حتى بعد التطور العلمي والتقني، إلا أنه لم يكن كذلك عند القدماء لأنهم تعايشوا معه كما هو ووزعوا أنشطتهم حسب طبوغرافية كل منطقة، ففي المجال الزراعي نعلم بأن العامل الطبوغرافي يؤثر في خصوبة التربة وعمقها وغطائها النباتي واحتفاظها بالمياه، فقاموا بتخصيص المناطق الجبلية النائية والوعرة للرعي، والغابات والمناطق الأقل انحدارا منها لزراعة الأشجار المثمرة، والأقل انحدار من سابقتها لزراعة الحبوب والقطن، أما المناطق المستوية وشبه المستوية فتركزت بها زراعة الخضروات بأنواعها البعلية والمروية، هذا بالنسبة للزراعة، أما بالنسبة للعمارة فقد اختاروا التلال وسفوح التلال

لإقامة تجمعاتهم السكنية لتوفير الأرض الخصبة للزراعة، حيث اعتمدوا على تكتل المباني وملاصقتها ببعضها البعض وذلك بتكوين الأحواش، ونتيجة للانحدار فقد شكلت أسطح بعض المنازل مسطبة للمنزل الواقع خلفه والأعلى منه، وسلخوا الطرق المتعرجة بين هذه الأحواش للتقليل من نسبة الميلان وفي حالات قليلة جدا استخدموا الأدراج، ولخلق نوعا من الارتياح في هذه الطرقات كانت تتخلل هذه الطرق بعض الانتفاخات والتوسعات للتقليل من الملل وخلق نوعا من الارتياح أثناء سلوك هذه الطرقات، وللسيطرة على هذا العامل اعتمد القدماء تعددية الاستعمال، فكان البيت في المناطق المنحدرة مكونا من طابقين، وبما أن إنارة وتهوية الطابق السفلي قليلتان كان يستخدم للخزين أو لتربية المواشي والدواجن والطابق العلوي للسكن، وليس بمنطقتنا وحدها اعتاد القدماء على التعايش مع العامل الطبوغرافي، وهناك العديد من الحالات والأمثلة التي توضح كيف تعايش بها القدماء مع العامل الطبوغرافي في مختلف أرجاء المعمورة، ونجحوا في ذلك لأبعد الحدود، حيث تزخر فلسطين بهذه الأمثلة التي مازالت شاهداً على ذلك حتى وقتنا الحالي، حيث بنت الجماعات الكنعانية قراها، إن هذه الجماعات من أدوميين ومؤابيين دأبت على استعمال الموارد المائية والأرض الزراعية بحكمة وعقلانية، ونالت إعجاب علماء الآثار من مختلف البقاع، فأثروا التربة واستغلوا كل قطرة ماء وبنوا قراهم على الوعر من الروابي، وتركت المساحات المستوية كحقول وبساتين⁽¹⁾.

فيجب الأخذ بالحسبان دور العامل الطبوغرافي في أية عملية تخطيط، وفي جميع المجالات حسب ما تمتاز به كل منطقة، لأن كل منطقة لها خصائصها الطبوغرافية التي تميزها عن غيرها من المناطق، بحيث يمكن استغلال هذه الخصائص لصالح التخطيط، لا أن تشكل عقبة في وجهه.

(1) (بحيري، صلاح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافيه، الطبعة الأولى، بيروت دار الفكر. 1994م

- على المخططين الأخذ بعين الاعتبار فرضية الاحتلال طويل الأمد، ورصد وتتبع سياساته على الأرض لتلافي أثرها السلبي على أية عملية تنموية.
- التنسيق بين مختلف المؤسسات والدوائر العاملة في مجال التخطيط سواء أكانت حكومية أم خاصة، وإيجاد الآليات المشتركة للتنفيذ والمتابعة، ووضع البدائل في حال فشل إحدى الخطط لأسباب اقتصادية كانقطاع التمويل اللازم أو لأسباب سياسية خاصة بالمنطقة.
- أثناء صياغة أي مشروع يجب دراسة انعكاساته البيئية واستنزافه للموارد الطبيعية القابلة للنفاذ قبل دراسة جدواه الاقتصادية.
- يجب أن نحاسب أنفسنا أولاً قبل محاسبة الاحتلال، بالنسبة للتجاوزات البيئية المختلفة، لأن أهداف الاحتلال واضحة ولا تخفى على أحد، وهي تفويض مقومات ودعائم أية دولة فلسطينية يمكن أن تقوم على هذه الأرض بشتى الوسائل والسبل، فيجب ألا نكون معينين للاحتلال لتحقيق أهدافه سواء أكان ذلك بقصد أو دون قصد.
- الحفاظ على مراكز القرى القديمة بنسيجها العمراني والريفي، وإعادة تأهيلها واستخدامها بشتى الوسائل والسبل، وبذلك نكون قد حافظنا على تراثنا وموروثنا الثقافي من الاندثار، ونستفيد وننتفع من إعادة الاستخدام سواء أكانت للاستعمال العام أم الخاص، فنكون بذلك قد وفرنا مساحات زراعية مقطّعة لإقامة هذه المباني الخدماتية أو الخاصة.
- وضع الخطط الإقليمية لتوجيه توسع المدن بشكل منتظم وغير عشوائي، وذلك للحد من استنزاف الأرض الزراعية، والحد من فكرة التعلم عن طريق الخطأ، فلا يجب دوماً أن نخطيء حتى نتعلم.

وبناء على النتائج السابقة خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات:

* أنه في وقتنا الحالي ومع زيادة الوعي للمخاطر البيئية والتطور الفني والتقني وبالاستفادة من خبرات القدماء علينا أن نسخر العامل الطبوغرافي لخدمة أي تخطيط في أي مجال من مجالات الحياة، لا أن نجعله عائقاً أمامنا، وذلك بالتعايش معه وتوزيع النشاطات المختلفة حسب ما ينسجم والوضع الطبوغرافي للمنطقة لتحقيق تنمية مستدامة وناجحة لما يحقق نتائج مرضية للجيل الحالي، ولا يسبب انعكاسات بيئية خطيرة، ويضمن للأجيال القادمة العيش بأمان واستقرار وبيئة نظيفة، لأن ما نعيشه في وقتنا الحالي من تدهور ونفاذ للمصادر الطبيعية واستهلاك المساحات الزراعية والعشوائيات الصناعية والسكنية والمشاكل البيئية المختلفة هو نتيجة سوء فهم الأجيال التي سبقتنا لمفهوم التنمية، فقاموا بإحداث شرخ عما سلكه أجدادهم من مفهوم للتنمية، واتبعوا مفهوم التنمية التي تهدف بالأساس إلى الربح المادي السريع دون النظر إلى مستقبل الأجيال القادمة، ولا الانعكاسات البيئية الخطيرة، ولا إلى المصادر الطبيعية القابلة للنفاد.

* إن القطاع الريفي في فلسطين بحاجة إلى تخطيط مدروس يأخذ بعين الاعتبار حاجات المواطنين والموارد المختلفة القابلة للنفاد، حيث من المهم أن تقوم خطط التنمية الريفية على أساس التعرف على المؤثرات الطبيعية والبشرية ذات العلاقة، وتفهم الضوابط التي تتحكم في اختيار النشاط الأنسب في الموقع الأنسب، وتحديد علاقتها بالأرض الزراعية من جهة وبمناطق التوسع الحضري من جهة أخرى.

* يجب استغلال التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني والسياسي كي يساهم في كسر الهوة بين المناطق الحضرية والريفية، لأن هذا التطور قد عم المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، ولم يستغل كما يجب بالشكل الكافي في مشاريع تساهم في استصلاح الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية وتقديم

المساعدات للمزارعين وتدريبهم، بالإضافة إلى تحسين البيئة العمرانية في الريف الفلسطيني، ووقف حالة التدهور في أبنية مراكز القرى القديمة والحفاظ عليها.

* توعية الجيل الحالي والأجيال القادمة وتنقيفها وتوعيتها لمخاطر الوضع الراهن، بوضع البرامج الكفيلة لإخراجه من هذا الوضع وإشراكه شعبياً وأكاديمياً وعملياً في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمصيره تحت إشراف المخططين والمؤسسات الأكاديمية والاجتماعية، وهذا كفيل بالخروج بنتائج أفضل لما نحن عليه من مشاكل بيئية وتعد على المناطق الزراعية وإهمال موروثنا الثقافي.

* أما على مستوى القرارات والقوانين فإنه آن الأوان لمراجعة القرارات والقوانين من ذوي الاختصاص على المستويين الفني والسياسي في هذا المجال، وفي جميع المجالات الأخرى، وتعديلها بما يتماشى والوضع الراهن ومواجهة تحديات المستقبل، وخاصة تلك القرارات التي تتعلق بالتعامل مع الأرض وطبيعتها وحيازتها وملكيته وتجارتها واستغلالها، لأن معظم هذه القوانين أردنية تم صياغتها في بداية الستينات من القرن المنصرم، فمن المستحيل تحريك عجلة التنمية ومئات ألوف الدونمات في الريف الفلسطيني تكس تحت أيدي تجار وسماسرة الأراضي بعض المؤسسات الفلسطينية دون التصرف فيها واستثمارها واستغلالها للتلاعب بأسعارها لجني الأرباح فقط، وآلاف الدونمات الأخرى قد أهملت نتيجة تعدد ملاكها بفعل التوريث فأصبحت مشاعاً، كما يجب حل مشكلة قطع الأراضي الصغيرة التي لا تصلح لا للبناء عليها ولا لزراعتها، لأن مساحتها صغيرة جداً، ومردودها الإنتاجي إن تمت زراعتها غير مجد، كما يجب وضع القوانين والقرارات التي تحد من تغيير معالم وشكل الأرض الطبيعية ومورفولوجيتها بالتجريف المفرطاً إما لاستخراج المواد الطبيعية منها

كالحجارة والرخام ومواد البناء، وإما لإقامة الأبنية عليها وشق الطرق، وإما بردم مجاري الأودية أو التعدي على مجاريها.

* ضرورة التحول والانتقال من مرحلة تأهيل القطاع الزراعي إلى مرحلة تطويره وإعادة بنائه.

وذلك بحماية أسعار المنتجات الزراعية من التلاعب وإقامة المصانع المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وتسهيل عمليات التوريد، والحض على إقامة جمعيات زراعية يكون منتسبها من المزارعين وكذلك إدارتها لتجنب عمليات التلاعب بالأسعار من قبل تجار الجملة والسماسة واستغلال المزارعين، وكما يجب إرشاد المزارعين على المستوى الإقليمي بتنوع أنواع المحاصيل حسب ما تمتاز به كل منطقة على مستوى الإقليم، وحسب طبوغرافية كل منطقة.

* ترشيد استخدام المياه في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية والبلدية، واستخدام تقنيات حديثة في الري، وإقامة محطات لمعالجة مياه المجاري لإعادة استخدامها بالزراعة، لأن هناك ما يقارب من ستة وخمسين مليون متر مكعب سنويا من هذه المياه العادمة تصب في وديان الضفة الغربية، وتنتهي داخل الخط الأخضر بسبب طبوغرافية المنطقة، حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بخصم مبالغ مالية من السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل دخول هذه المجاري إلى أراضيها، وفي الوقت نفسه تقوم إسرائيل بمعالجة هذه المياه واستخدامها في الزراعة علما أن هناك أكثر من (6 مليون م3) سنويا من مياه المستوطنات الإسرائيلية تصب في أراضي المزارعين الفلسطينيين والوديان الفلسطينية.

* يجب وضع خطة طموحة تتعامل مع الأرض بشكل تفصيلي وكل حالة بحالتها، فيجب شق الطرق الزراعية ووضع خطط لاستصلاح الأراضي البور، وتشجيع مالكيها باستغلالها بتحفيزهم وتشجيعهم وتقديم المساعدات المشروطة لهم،

ووضع عقوبات وغرامات صارمة على من لا يستغل أرضه، كما يجب تشجيع الناس على استغلال الأراضي والفراغات بين الأبنية وحولها داخل القرية وذلك بزراعتها، وتشجيعهم وإرشادهم وتقديم المساعدات الفنية لهم على إقامة ما يسمى بالحديقة المنتجة في المساحات الزراعية حول منازلهم، حيث إنه في الآونة الأخيرة تم التعامل والتداول في بعض الدول بمفهوم الزراعة الحضرية، وهي الزراعة داخل المناطق الحضرية أو على أطرافها أو المناطق الريفية الحديثة التي ضمت لهيكليتها.

* الغاء بعض الاقتطاعات في المخطط الهيكلي المقترح لكل شخص له أملاك في البلدة القديمة واستبدالها باقتطاعات داخل البلدة القديمة لأسباب تم توضيحها سابقا في هذا البحث، وذلك للخروج من الوضع المتهاك لمركز القرية القديم وتحويل هذه المنطقة أو جزء منها من ملك خاص إلى ملك عام يشجع الجهات المانحة على تقديم الدعم للقيام بأعمال الترميم وإعادة التأهيل للمنفعة العامة.

* مراجعة المخطط الهيكلي بيئيا لأنه بوضعه الحالي قد أضر بوضع القرية والقرى المحيطة وبعض أحياء مدينة نابلس القريبة من الناحية البيئية بتبثيته المنطقة الصناعية العشوائية غرب القرية كمنطقة صناعية، وترك تنظيمها ضمن مخططات تفصيلية للجنة المحلية، فالمشكلة ليست تنظيم المنطقة ولكن المشكلة تكمن في موقع المنطقة نفسها غرب التجمعات السكنية وملاصقا لها، وذلك مناف للمعايير البيئية السليمة لإقامة المناطق الصناعية، وتم توضيح ذلك وتداعياته بالتفصيل خلال هذا البحث.

كما أن هذا المخطط اقترح تحويل مناطق زراعية ذات إنتاج زراعي عال ومردود ممتاز مزروعة جميعها بشجر الزيتون الرومي تركزت معظمها في منطقة العماير جنوب شرق القرية اقترحها مناطق سكن (أ) و(ب)، فكان يجب تركها على ما هي عليه، وإن لم يكن كذلك فعلى الأقل لو اقترحت مناطق

خضراء تحت تصرف مالكيها مشروطة بعدم البناء فيها لفترة معينة قد تمتد لعشرات السنوات، فإنها أقل ضررا، بدلا من اقتراح مناطق بور ووعرة وبعيدة عن التجمعات السكنية كمناطق خضراء كما هو واضح في المخطط الهيكلي المقترح.

* لا يمكننا الحديث عن تنمية ريفية والعديد من المساحات المهملة المتهاككة في مراكز هذا الريف أصبحت خرائب، ولا تكاد قرية تخلو من مركز قديم غني بالتراث المعماري القديم لكنه أصبح مهجورا ومتهاككا، تدهور وضعه المعماري والإنشائي، فأصبح مهجورا أو شبه مهجور، وتم إجراء تعديلات على استعماله والتغير بوظيفته للأسوأ، وتم إحداث تعديلات وإضافات على مبانيه التقليدية بمواد مختلفة وجديدة.

وللأسف الشديد فإن الكثيرين حتى ممن يهتموا بالتراث وبكل ما هو قديم يحبون هذا التراث لأنه ولى وذهب، ولو عاد لكرهوه، والسبب الرئيسي في ذلك أنهم يريدونه تحفة يتمتعون بالنظر إليها فقط، ولا يهتمهم استعماله أو إعادة استخدامه بما يتماشى ومتطلبات الجيل الحالي، فيجب الحفاظ على تراثنا المعماري داخل القرى والمدن وإعادة استعماله كمبان عامة تخدم الجميع، ويجب العمل على التسويق السياحي للمباني ذات القيمة المعمارية والجمالية داخل هذا الريف.

• وأخيرا يجب تضافر الجهود والعمل وبالتنسيق مع جميع الجهات المختصة وبالتحديد مع بلدية نابلس على التخطيط لجعل قرية بيت ايبا بوابة نابلس الغربية وتنظيمها من أجل هذا الغرض، لأن مدينة نابلس هي المدينة الوحيدة التي تفتقر إلى مداخل منظمة نتيجة لوجود مخيمات اللاجئين على طول هذه المداخل، باستثناء المدخل الغربي الواقع على خط نابلس قلقيلية والمغلق حاليا بفعل الحواجز الإسرائيلية.

المراجع

- الزوي، الأوجلي صالح، علم الاجتماع الريفي، ليبيا، جامعة قاريونس 1997.
- العاني، محمد جاسم محمد علي شعبان، الإقليم والتخطيط الإقليمي، عمان دار صفاء للنشر، 2006
- يعقوب صلاح والزواوي عصام، دليل العمل في الريف رقم (1)، مرتكزات وأساسيات وطرائق وأساليب العمل التنموي في الريف العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 1990.
- بحيري، صلاح الدين - قراءات في التخطيط الإقليمي - وجهة نظر جغرافيه، الطبعة الأولى، دار الفكر. دمشق، 1994م.
- دليلة، عارف... وآخرون، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1998.
- عبد الرحمن، عزمي لطفي محمد، الترخيص الصناعي في الضفة الغربية، الواقع والدور المرتقب في إحداث تنمية صناعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2001.
- عبد المقصود زين الدين، محافظة الجهراء، دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية، الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، قسم الجغرافية، جامعة الكويت، سنة 1981.
- البديري، توفيق ، الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين الدولة واسقاطاتها على التنمية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2002/12/18.
- خمايسي، راسم، نحو إختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1995.

غنيم، عثمان محمد، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998.

محمد، خليل اسماعيل، التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية، دراسة لاقليم كردستان العراق، اربيل، العراق (سنة النشر غير معروفة).

شولي، منار أحمد، دراسة غطاءات الأراضي في منطقة نابلس باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

معهد الصحة العامة والمجتمعية جامعة بير زيت سلسلة دراسية رقم 3-2000 وحدة الصحة البيئية.

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وزارة الحكم المحلي، مصادر مجلس قروي بيت ايبا.

سجل رواق للمباني التاريخية في فلسطين 1994.

سورة عبس، آية 31، مختصر تفسير الطبري.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، في الضفة الغربية، رام الله، 2007.

دائرة المياه الفلسطينية، 2006.

المواقع الإلكترونية:

www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1059492, الجزيرة 2009

نت،

http://www.btselem.org/arabic/Water/Without_Running_Water.asp,2008

بيتسيلييم، (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة) ،

خليل، محمد، معهد الأبحاث التطبيقية - أريج عن الموقع الإلكتروني

<http://www.masader.ps/p/ar/node/3771>، 2008، مصادر،

<http://www.ajjur.net/asmaushsham1.htm>، 2008، معجم لبعض الأماكن في فلسطين،

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%85>

http://www.btselem.org/arabic/Publications/Summaries/200906_Foul_Play.asp

بيتسيلييم، (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة)

قانون الاثار القديمة الأردني رقم 51 لسنة 1966

www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=51&year=1966

التشريعات الاردنية، نظام المعلومات الوطني

http://moheet.com/show_news.aspx?nid=238241&pg=12

عثمان غنيم، سيناريوهات التخطيط، شبكة الاعلام العربية

<http://www.riwaqregister.org/RepGridRes.aspx?TownId=230>،

موقع مؤسسة رواق

[المراجع الأجنبية:](#)

Mariam, R.Lowi

Water and power, The politics of a scarce resource in the Jordan River basin, Cambridge University Press, 1993

المؤتمرات والندوات:

حسن، القاضي، *أنظمة وقوانين البناء التقليدية وإمكانية تطبيقها في العصر الحاضر*

المؤتمر الدولي الأول حول، التخطيط العمراني في فلسطين، بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، البحوث العلمية للمؤتمر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

المؤتمر الاقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدوحة، 13-17 اذار 2004

التقارير والنشرات الإخبارية:

تقرير إخباري حصاد اليوم على قناة الجزيرة الفضائية الساعة العاشرة مساء بتاريخ 2009\3\11.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Forming and Orienting the
Rural Development in the Palestinian Villages
Case Study- Beit Iba Village**

**Prepared By
Basem Isa Abed Al-Rahman Thaher**

**Supervised By
Dr. Khaled Qamhieh**

**This Thesis has been presented as a completion of the requirements
for a Master's degree in Architecture Engineering in the faculty of
Higher Studies at An Najah National University, Nablus, Palestine.**

2009

**Forming and Orienting the
Rural Development in the Palestinian Villages
Case Study- Beit Iba Village**

**Prepared By
Basem Isa Abed Al-Rahman Thaher
Supervised By
Dr. Khaled Qamhieh**

Abstract

This study has been conducted on forming and directing the patterns of rural development in the Palestinian rural areas in which the village of Beit Iba has been taken as a case study. The study discussed "Rural Development", its definition and types, development trends in Palestine, the transformations that have occurred regarding the society and the rural fabric in all of the architectural, economical, environmental and social aspects. The study has shown that although the Israeli occupation was and still the main obstacle that hinders development in the Palestinian territories, especially rural areas, there are other obstacles that are attributed to the citizens themselves, the add craftsmen, as well as officials in different fields. Add to this the absence of coordination between the different departments and institutions especially in the field of monitoring and following up procedures. In addition to these obstacles, there is the poor level of management, and the failure of some regulations in coping with the rapid technological growth or in stopping the different abuses in the environmental, organizational and administrative fields.

The study has focused on Beit Iba village as a case study through discussing its importance, its definition, topographic characteristics, the patterns of development that it has gone through starting by the old, traditional ones, the modern and the contemporary patterns. It also

discussed the characteristics of each pattern and the changes that occurred on the structure of the village, the factors that affected development in each stage whether they are social, economical, environmental or natural. The study further discussed the architectural transformations that each stage has witnessed and the environmental, architectural and social problems that have resulted.

The study has arrived to the conclusion that by careful and proper planning, adopting developmental policies locally and regionally, and by observing the execution of plans and the results, we will be able to get rid of the current problem. The study also sees that the rapid urbanization process along with the negative development and the environmental, social and service problems that it made, as well as the effacement of the traditional sites of the village all this can be reduced by preparing to contain this development through setting development plans that can rise up with the Palestinian rural life in the social, economical, environmental and architectural fields and by raising awareness among the people so that they become more familiar with the problems that the rural environment actually faces, to study these problems, their rates and the future objectives that are set to solve them.